www.kassioun.org

1282

الاثنين 15 حزيران 2026

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 28 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

تحركات عمالية لانتزاع الحق في حياة كريمة عزيزة... هذا ما قاله العمال

[03]

الافتتاحية

حراكُ عمال سورية وفلاحيها قاطرةُ الحل الوطني!

تتسع بشكل يومي مساحة الحركة الاحتجاجية في صفوف الفلاحين والعمال السوريين على امتداد الجغرافيا السورية، مطالبين بحقهم في الحياة الكريمة؛ حقهم في أن تكون أجورهم كافية لتأمين سكناهم ولإطعام أبنائهم وتعليمهم وتطبيبهم؛ حقهم في أن يتم التعامل معهم بطريقة إنسانية ومحترمة، سواء من أرباب العمل أو من أجهزة الدولة.

إن مشهد الاحتجاجات الثابت والمتصاعد عبر الأشهر الماضية، يضع البلاد بأكملها أمام جملة من الاستنتاجات الضرورية التي لا غنى عنها، وعلى رأسها:

أولاً: إن الحق في الإضراب وفي التظاهر السلمي بأشكاله المختلفة، هو حق دفع السوريون ثمنه نضالات طويلة ودماء عزيزة، وهو حق تكفله كل الأعراف والقوانين المحلية والدولية، بما فيها الإعلان الدستوري الساري، وهو حق ينبغي صيانته وتثبيته والدفاع عنه.

ثانيا: إن احتجاجات الفلاحين السوريين، سواء المتعلقة بتسعير القمح أو الفيضان أو الحرائق أو أسعار المحروقات، وسحب الدعم الزراعي عن الأسمدة والبذار وغيرها، هي ناقوس خطر لا يرتبط بالحالة المعيشية للفلاحين فحسب، بل ويرتبط أيضا بالأمن الوطني الغذائي، الذي بات في خطر شديد، والذي يمكن أن يهدد الأمن الوطني العام في حال لم يتم التعامل معه بأقصى درجات الجدية وبشكل سريع.

ثالثا: احتجاجات العمال السوريين، هي أيضا ناقوس خطر يتعلق بالأمن الوطني أيضا، وبمصير الصناعة الوطنية في ظل انسحاب جهاز الدولة من وظيفته الاجتماعية في حماية الصناعة الوطنية، بل وفي المساعدة على تطويقها وإضعافها عبر رفع التكاليف بمختلف أنواعها، ابتداء بسياسات الاستيراد ومرورا بأسعار الكهرباء والمحروقات والمواد الخام، وليس انتهاءً بدور المحسوبيات التي تتربح من الاستيراد على حساب الإنتاج الوطني وقدرته على المنافسة.

رابعا: تثبت هذه الاحتجاجات، ومعها الوقائع المختلفة المتعلقة بالإجراءات الاقتصادية المتبعة حتى الآن، أن السعي وراء الاستثمار الأجنبي، ووراء اقتصاد الأبهة والاستعراضات والفنادق، ليس إلا سعيا وراء سراب، وليس إلا وهما وقبضا للريح... وتثبت أيضا، أن لا نهوض لهذه البلاد إلا انطلاقا من الإنتاج الوطني، الصناعي والزراعي، وعبر دور داعم وواضح لجهاز الدولة، في قطع كامل مع توصيات صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية، وفي قطع كامل مع أوهام السعي وراء «الرضى الغربي/ الأمريكي».

خامسا: تحركات فلاحي سورية وعمالها، هي بطبيعتها تحركات عابرة للقوميات والأديان والطوائف، هي تحركات شعب كامل يرزح تحت خط الفقر، وهي لذلك تحركات يمكنها أن تعيد بناء الهوية الوطنية السورية، ويمكنها أن تغلق الباب أمام من يريدون تقسيم السوريين وضربهم ببعضهم البعض، وعلى رأس الساعين للتقسيم كما يعرف القاصي والداني، هو «إسرائيل» الصهيونية... بكلام آخر، فإن حركة عمال سورية وفلاحيها هي رافعة وطنية لتوحيد البلاد، ولمنع تقسيمها، وللوصول بها إلى الحل الوطني الشامل المنشود.

الحركة الاحتجاجية السلمية لأبناء البلد المفقرين، الذين ينتجون الثروة كلها ولا ينالون منها إلا النزر اليسير، هذه الحركة الاحتجاجية هي الثروة الأهم التي يمكن التعويل عليها اليوم، وهي الضوء في نهاية النفق الذي تتخبط ضمنه البلاد عبر عقود متتالية. ولذا ينبغي حمايتها ودعمها ودعوتها لتنظيم صفوفها واختيار قياداتها على أساس الثقة والتجربة الملموسة، وعلى أساس نظافة الكف والسمعة الحسنة.

وتنظيم الحركة الاحتجاجية لنفسها سيكون المدخل لمؤتمر وطني عام يتوافق السوريون من خلاله على النموذج الاقتصادي والسياسي المطلوب في بلادهم، والذي ينبغي أن يصب في مصلحة الشعب السوري، وفي توحيد الشعب السوري حقا وفعلاً... كما هتف العمال المضربون في زنوبيا ومدار: «**عمال سورية إيد وحدة**» ...

شؤون محلية

من يوقف دوامة الأسعار؟

06

ملف «سورية 2026»

صوت الشارع السوري في أسبوع: «إيد وحدة»

13

شؤون اقتصادية

بعد الانسحاب الإماراتي... ما هو «الدرس الاستثماري» الذي ينبغي تعلُّمه؟

14

شؤون عربية ودولية

هل يمكن الوصول إلى اتفاق بين إيران والولايات المتحدة؟

24

بصراحة

محرر الشؤون العمالية

دروس من إضراب زنوبيا ومدار

ما يزال إضراب عمال شركتي زنوبيا ومدار عن العمل مستمراً حتى تاريخ كتابة هذه المادة، الأحد 2026/6/14.
ورغم أن هذا الإضراب ليس الأول من نوعه، فقد سبقه إضراب عمال زنوبيا عام 2016، إلا أن الإضراب اليوم يأتي في ظروف سياسية جديدة، وتصاحبه درجة جيدة من تنظيم العمال لأنفسهم، وإن كانت ما تزال بحاجة إلى مزيد من العمل عليها لتصليبها وتقويتها وزيادة فعاليتها.
المطالب المحقة التي يرفعها العمال هي من جهة مطالب وجودية بحق، فالأجور التي يتلقونها لا تكفي لتأمين الحياة بأبسط أشكالها، من سكن وغذاء ودواء وتعليم، ناهيك عن المطالبة بالمعاملة الكريمة والمحترمة التي يستحقونها، ومن جهة ثانية فهي مطالب معقولة وقابلة للتحقيق وليست مطالب مبالغ بها... وإن كان أصحاب المعامل يشتكون من ارتفاع التكاليف، وهم بذلك محقون إلى حد ما، فعليهم أن يتعاونوا مع عمالهم للضغط من أجل سياسات مختلفة تدعم الصناعة الوطنية، وعليهم أيضا، إلى حين صياغة سياسات عادلة تجاه الصناعة السورية، أن يتقاسموا العبء مع العمال بشكل عادل، فلا يكون العبء بأكمله على ظهر العمال خدمة لتحصيل الأرباح.
بالنسبة لتنظيم العمال لأنفسهم، فإن التجربة الملموسة تقدم عدداً مهماً من الدروس المستفادة، على رأسها أن العمال ينبغي أن يكونوا حقاً وفعلاً «إيد وحدة»، أن يتضامنوا مع بعضهم البعض ويتعاونوا ويتكافلوا، وألا يسمحوا لكاسري الإضراب من أصحاب النفوس الضعيفة أن يشقوا صفوفهم. عليهم أيضاً أن يوسعوا التضامن فيما بينهم ليشمل العمال في المعامل الأخرى القريبة منهم ثم الأبعد فالأبعد، وصولاً إلى التضامن والتعاون بين كل العمال السوريين، لأن قوة العمال الكبرى هي تضامنهم ووحدة كلمتهم على المستوى القطاعي وعلى المستوى الوطني العام.
ينبغي للعمال أيضاً أن يضغطوا على المنظمات النقابية، وأن يدفعوها للعب دورها المطلوب في الدفاع عن حقوقهم. المؤسف حتى الآن هو أن ممثلي المنظمة النقابية يلعبون دوراً هو في أحسن الأحوال دور وسيط بين رب العمل والعمال، وليس دور المدافع عن حقوق العمال. وأسوأ من ذلك أنه خلال إضراب عمال مدار وزنوبيا، ظهر ممثلو النقابة بدور هو أقرب للدفاع عن رب العمل وليس عن العمال.
المنظمة النقابية هي ملك للعمال في نهاية المطاف، وينبغي أن تمثل مصالحهم وتدافع عن حقوقهم، وعلى العمال أن يعالجوا بجهودهم المشتركة المشكلة التاريخية في عمل النقابات التي كانت عبر عقود تحت سيطرة السلطات التنفيذية والأمنية، وليست تحت سيطرة العمال... ودفع النقابات والضغط عليها لتعمل لصالح العمال، هو جزء جوهري من النضال العمالي والوطني العام، الذي ينبغي أن يكون على جدول أعمال العمال في كل البلاد.

عمال منظفات مدار مستمرون بإضرابهم حتى تحقيق مطالبهم

صباح السبت الفائت 13 حزيران ومع استمرار إضراب عمال شركة مدار للمنظفات توجهت قاسيون للشركة الواقعة في منطقة الكسوة «دنون - خيارة» للوقوف على آخر التطورات هناك واللقاء مع العمال المضربين ورصد جملة المطالب العمالية وبرنامج تحركهم المستمر حتى تاريخه، وأوضح لنا أحد أعضاء اللجنة المنظمة للإضراب والمفوضة بالتحدث باسمهم ومطالبهم أن الإضراب لم يأتِ من فراغ بل هو نتيجة حراك استمر لثلاثة أشهر من نشاط عمالي مع إدارة الشركة تضمن المطالب الأساسية للعمال وبين أخذ ورد توصلوا إلى قناعة أن الإدارة لن تستجيب لأي من المطالب المذكورة وبأنها تتبع سياسة التسويف تارة والإنكار تارة أخرى مع صبغة من التعالي والمعاملة الخالية من الاحترام والتقدير، والترفع عن مقابلتهم بشكل مباشر بل من خلال بعض المدراء المقربين المرفهين، وهذا ما فتح الباب أمامهم للتصعيد باتجاه الإضراب وتعززت تلك الرغبة مع انطلاق إضراب «جيرانهم» عمال شركة زنوبيا واتساع الاهتمام الاجتماعي والإعلامي بها، ليبدأ الإضراب يوم الثلاثاء الفائت 9 حزيران بمطالب أساسية واضحة ومعلنة.

■ مراسل قاسيون – ريف دمشق

أكد لنا عضو اللجنة المنظمة أن إدارة الشركة تعاطت مع الإضراب بطريقتها المعتادة من عدم المبالاة والاستعلاء لتقوم لاحقاً بمحاولة الإطباق على مفاعيله من خلال فرض إجازة قسرية على جميع العمال بدءاً من يوم الأربعاء لتعود وتتواصل مع جزء منهم ببعض الأقسام وبشكل خاص قسم التوزيع يوم الجمعة وتطلب منهم الالتحاق بالعمل دونا عن الآخرين وبحسب تقديره لا يتجاوز عددهم 250 عاملاً من أصل 4 آلاف وعلى الرغم من إنهاء إجازة هؤلاء العمال إلا أنهم التزموا بالإضراب ولم يلتحق منهم إلا القلة القليلة منهم مما أضعف موقف الإدارة وعزز ثقة العمال بإضرابهم ومطالبهم التي باتت قريبة من التحقق في ظل وحدة القرار العمالي وارتفاع مستوى التنظيم وإصرار العمال على انتزاع حقوقهم المشروعة التي طال استحقاقها.
تركزت مطالب العمال بجوانب أساسية أولها الجانب المالي حيث يطالب العمال بزيادة 30% على الراتب المقطوع أو مليون ليرة سورية قديمة، بالإضافة إلى رفع قيمة التعويض المعيشي لنسبة 140% كما كانت سابقاً والتي كانت قائمة وتم التراجع عنها لنسبة 82% فقط مما أثر بشكل كبير على الدخل الكلي للعمال، وكذلك طبيعة العمل المرتبطة بطبيعة كل اختصاص من اختصاصات الشركة والتي تم تقليصها أيضاً خلال السنة الماضية، كما ضمت المطالب رفع المنحة أيضاً من 400 ألف إلى 600 ألف ليرة سورية قديمة، وحساب الإجازة القسرية التي فرضتها الإدارة مدفوعة الأجر وليست على حساب العمال كما قررت الإدارة، واما بالجانب الحقوقي والقانوني فقد تضمنت المطالب تسجيل جميع العمال في التأمينات وبسنوات عملهم الحقيقية فقد أكد لنا العمال أن الإدارة لا تلتزم بالقوانين الخاصة بالتأمينات بل تقوم بإجراءات ملتوية منها حجب العمال عن اللجان الزائرة للمعمل «بخبونا عالأسطوح وبالمطعم» وفصل العمال سنتين ومن ثم إعادتهم لعقد جديد، أو نقلهم من معمل إلى آخر ضمن الشركة نفسها بعقود جديدة وتأجيل تسجيلهم بالتأمينات إلى سنتين أو ثلاثة بعد النقل، وصرح أحد العمال الذين خدموا بالشركة 10 سنوات بأنه لا يمتلك بالتأمينات إلا سنة واحدة فقط بسبب سياسات الالتواء التي تقوم بها الشركة مما أفقده جل حقوقه التأمينية، ناهيك عن توقيع الاستقالة قبل التوظيف كي تحمي الشركة تجاوزها القانوني بالقانون.
أما بالجانب الصحي فقد أكد العمال على مطلبهم أن تكون المساعدة الطبية لا تقل عن 60% وأن تكون عادلة وليست انتقائية كما هو قائم اليوم فالبعض لا يحصل على أكثر من 10% والبعض الآخر 30% والمدللون 100% دون وجود أي معيار عادل لذلك، كما أن هناك مشكلة بإصابات العمل حيث تتعاطى معه الإدارة بطريقة تجارية ومالية بحتة وتتهرب من حق العامل بها بأساليب كثيرة حتى أن بعض الإصابات لم تعالج بالطريقة الصحيحة وكانت على حساب العامل نفسه، ولا تعطى إجازة الاستشفاء المأجورة المتعارف عليها طبياً، حتى أن طبيب الشركة يشترط في حال موافقته على تحويل العامل للعلاج الخارجي أن يكون على نفقة العامل لا على حساب الشركة.

استمر يوم الأحد 14 حزيران إضراب عمال الشركة بعد أن فشلت المفاوضات الأولية مع الشركة، وتواصل عدد من عمال الشركة مع «قاسيون» لتوضيح آخر المستجدات في الإضراب، إذ سعت الشركة إلى إبعاد العمال عن المبنى وأجبرتهم على مغادرة المنطقة بعد أن تجمّع الآلاف منهم في حشود ضخمة. كما أكدوا أن الشركة حجبت الرواتب المستحقة عن العمال وتستخدمها ورقة للضغط على العمال لثنيهم عن الإضراب، والتراجع عن مطالبهم، كما بدأت الشركة بتهديد العمال بالفصل أو النقل التعسفي، وذلك في مخالفة لحق العمال الدستوري في الإضراب.

تحركات عمالية لانتزاع الحق في حياة كريمة عزيزة... هذا ما قاله العمال

زارت قاسيون يوم السبت 13 حزيران معامل زنوبيا ومدار، والتقت هناك بعددٍ كبير من العمال أثناء إضرابهم عن العمل، وشرح العديد منهم بالتفصيل الظروف التي دفعتهم إلى اتخاذ قرار الإضراب، وعن سير التفاوض مع الإدارة، وفيما يلي تعرض قاسيون جزءاً يسيراً جداً من بعض هموم العمال ومشاكلهم.

ظروف العمال في شركة مدار

قال أحد العاملين في معامل شركة مدار: «نحن في شركة مدار بدأنا نتحرك منذ بضعة أشهر ونطالب بزيادات في الأجور، لكن الإدارة لم تتجاوب معنا، حتى أننا أضربنا عن العمل في وقت سابق منذ حوالي ثلاثة شهور، لكن إدارة الشركة بدأت بعده بنقل العمال إلى مواقع مختلفة وتفريقهم وأخذوا قرارات ظالمة بحقنا وعاقبوا العمال».

وتحدث عامل آخر حول مشاكل كبيرة في ملف تأمين العمال، وأخبرنا أن للشركة تاريخ طويل في التلاعب بملف التأمينات، إذ اتبعت أساليب متنوعة، مثل: فصل عامل من معمل ونقله إلى معمل آخر بعد انقضاء سنوات على عمله في الشركة، وذلك لتسجيله كعامل جديد في التأمينات وحرمانه من سنوات عمله السابقة، أو أن يتم فصل العامل كل سنتين لمدة سنة كاملة ثم إعادته إلى العمل لاحقاً، وأكد أنه في أيام السلطة السابقة كانت الإدارة تجبر العمال للصعود إلى السطح أو في المطعم لكي لا يرى موظفو التأمينات أعداد العمال الحقيقية، واعتمدت الإدارة في كثير من الأحيان على دفع رشاوى لموظفي التأمينات ووزارة المالية، ما كان يجنّب الشركة المساءلة ويحرم العمال من حقوقهم. وكانت الشركة دائماً مستعدة لدفع رشاوى كبيرة جداً بهدف تسيير أمورها، بينما لا تقدّم للعمال سوى 10% من حقوقهم.

وقال أحد عمال لـ «قاسيون» أنه قضى في الشركة عشرة سنوات بينما لم يسجل في التأمينات سوى سنة واحدة، وأضاف: «يجبروننا على أن نبصم على طلب استقالة وطلب توظيف تستخدمه الشركة متى أرادت». بينما تحدث آخر عن المعاملة السيئة فقال: «إن معاملة الشركة للعمال أسوأ من معاملة العبيد، في كل النواحي، وقال: «نحنا نستلم دفعة كل 10 أيام لكن ما نتقاضاه يكاد لا يكفي سوى لثلاثة أيام فقط! بينما أصحاب الشركة يملكون حسابات مصرفية ويصرفون أموالهم في المولات وفي شراء حاجاتهم، بينما لا يتجاوز أكبر راتب في المعمل 3 ملايين ليرة! وهناك تمييز بين العمال».

وتحدّث عامل آخر لقاسيون عن غياب التأمين الصحي، فبعد أن اضطر لإجراء عملية للقلب بتكلفة كبيرة جدا وصلت إلى 37 مليون، رفضت إدارة المعمل دفع التكاليف وقدّمت مليون واحد مما اضطره لبيع أرض يملكها لسداد التكلفة، وأشار إلى أن هناك نوع من المحسوبية داخل الشركة إذ قدّمت في بعض الأحيان تكاليف كاملة لعمليات بعض الأشخاص بسبب علاقات شخصية أو محسوبيات ورفضت الإدارة في حالة أخرى تعويض عامل آخر عمل في هذا المعمل لثلاثين سنة.

بينما احتج آخرون إلى أن الإدارة بدلاً من التفاوض مع العمال وسماع شكواهم قررت رفض أي لقاء معهم وتجاهل مطالبهم ومنعتهم من الدخول للشركة وتركتهم تحت الشمس، بل أصرّت على أن أيام الإضراب ستحسب إجازات بدون أجر كعقاب على الإضراب الذي ينظمه العمال.

ما الذي قاله عمال «زنوبيا»

في معمل زنوبيا تحدث أحد رؤساء الأقسام الإنتاجية لجريدة قاسيون موضّحا طبيعة مشاكل العمال وسبب الإضراب، وأشار إلى أن ظروف العمل قاسية جدا، وأن العمال يطالبون بزيادة محقة بنسبة 50% بالاستناد إلى قرارات زيادة الأجور في الدولة، وقال: «رفعنا عدّة طلبات للإدارة بالإضافة إلى طرح هذه المسألة في اجتماعات رؤساء الأقسام، لكن ونظراً لأنّهم لم يستجيبوا للمطالب أعلنا إضرابا منذ يوم الإثنين 8 حزيران الجاري»، وأضاف رئيس القسم: «إن إجمالي عدد العمال في معامل زنوبيا بحدود 4 آلاف عامل، لكن جزءاً كبيراً منهم لم يستطع التواجد في مقر الشركة، نظراً لوقف المواصلات، ومن استطاع تأمين المواصلات على حسابه الشخصي بادر للتواجد في مقر الشركة، ويشمل الإضراب معمل الغرانيت، ومعمل السيراميك، ومعمل الأدوات الصحية، ومعمل اللاصق والكرتون، كل عمال هذه المعامل أضربت عن العمل بشكل كامل». وأشار أيضاً إلى أن الأجور تبلغ في حدّها الأدنى مليون ليرة، وتصل في الحد الأقصى إلى 3 ملايين فقط، وهذه الأجور أدت إلى تسرّب دائم في العمال، وكانت سببا في غياب الثقة بين العامل والإدارة، ففي القسم المسؤول عنه وحده تسرّب هذا العام أكثر من 20 عاملاً بسبب الأجور والمعاملة السيئة.

وفي قصة تكشف حجم سوء المعاملة في شركة زنوبيا، قال أحد العمال المفصولين: إنّه عمل في هذه الشركة أكثر من 20 سنة قبل أن يتعرض للفصل، بعد خطأ بسيط غير مقصود أدى لكسر بعض قطع السيراميك، بسبب عطل فني، وأضاف: إن أي آلة تعطي إنتاجا، لكنها يمكن أن تتعطل وتسبب أضراراً، ويؤكد العامل المفصول، أن الضرر الذي تسبب به للشركة لا يتجاوز 100 ألف ليرة! بينما كانت الإدارة مستعدة لصرفه عن العمل بعد كل سنوات الخدمة السابقة!

بينما تحدّث أحد العمال في الشركة، والذي كان مسؤولاً عن رعاية الحدائق داخل المعمل، وعمل فيه منذ 2010 أنّه تعرض لحادثة في 2021 بعد أن أصيبت واحدة من الأشجار في المعمل بمرض، ورغم محاولته إنقاذ الشجرة واستشارة مهندسين زراعيين، إلا أن المرض الذي أصاب الشجرة لم يكن من الممكن علاجه، مما أدى لخسارة الشجرة! مما دفع الشركة لمعاقبة العامل بخصم أجرة 5 أيام، وتغريمه بمبلغ 500 ألف بحقه هو وعامل آخر يعمل ضمن الحديقة. بينما كان راتبه في تلك السنة لا يتجاوز 300 ألف، ولم يستطع تسديد الغرامة ما دفعه لتقديم الاستقالة، ليتفاجأ لاحقاً في التأمينات الاجتماعية، أن هناك ذمّة مالية عليه بقيمة الغرامة، ووضعته التأمينات الاجتماعية أمام خيارين، الأول: أن تخصم المبلغ من تأميناته. الثاني: أن يعود للعمل في الشركة. ونظراً لأنه غير قادر على دفع هذا المبلغ قرر العودة إلى العمل، وطلب تقسيط الغرامة على دفعات على أن تحسم من راتبه حتى يسدد المبلغ!

وبخصوص ارتفاع تكاليف الإنتاج التي تتحدث حولها إدارة الشركة، كان للعمال رأي آخر في المسألة! فبحسب تصريحات الإدارة وأصحاب شركة زنوبيا قالوا فيها: إنّهم يعانون أيضا من ارتفاع تكاليف الإنتاج والمنافسة في السوق، مما خفض من أرباحهم إلا أن العمال أكدّوا أن الشركة كانت دائما ترفع أسعار منتجاتها في السوق لتعويض الخسائر، وتقوم بتسعير البضائع بالدولار الأمريكي لحفظ مصالحها في وجه تقلب الأسعار، بينما يعاني العمال من أن رواتبهم لا ينطبق عليها ذلك، فهم يقبضون بالليرة السورية بغض النظر عن تقلب الأسعار، بل إن أجورهم انخفضت خلال الأشهر الماضية، إذا ما تم احتسابها بالدولار الأمريكي، ولذلك عبّر العمال لقاسيون، أن الزيادة التي يطالبون فيها هي ليست زيادة حقيقية، بل هي تعويض عن القيمة التي فقدوها من أجورهم بسبب تقلب أسعار الدولار.

الشركة كانت دائماً ترفع أسعار منتجاتها في السوق لتعويض الخسائر وتقوم بتسعير البضائع بالدولار الأمريكي لحفظ مصالحها في وجه تقلب الأسعار

إضراب عمال زنوبيا اليوم امتدادٌ من الأمس ونموذجٌ لمستقبلٍ نضاليّ واعٍ

عاد عمال شركة زنوبيا للسيراميك في ريف دمشق إلى الإضراب مجدداً، رافعين مطالب تتعلق بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل والتأمين الصحي واحترام الحقوق العمالية الأساسية. ورغم أن هذا الإضراب يأتي في ظروف سياسية مختلفة عن تلك التي شهدتها البلاد خلال السنوات الماضية، إلا أن المتابع لتاريخ الحركة العمالية في الشركة، وخصوصاً من خلال التغطيات المتواصلة التي نشرتها جريدة قاسيون على مدار أكثر من عقد، يلاحظ حقيقة جوهرية: مطالب العمال اليوم هي إلى حد كبير ذاتها مطالب الأمس، لأن الأسباب التي أنتجتها ما زالت قائمة، بل وتزداد حدة كل يوم.

■ إلياس زيتون

لقد أعلن عمال زنوبيا في الثامن من حزيران الجاري «2026» إضراباً مفتوحاً للمطالبة بأجور تتناسب مع تكاليف المعيشة وتحسين ظروف العمل والتأمين الصحي، وغيرها من المطالب الأخرى، مؤكدين أن الوعود السابقة لم تُنفَّذ وأن أوضاعهم المعيشية لم تعد تحتمل المزيد من التدهور. كما أكدوا استمرار الإضراب حتى تحقيق مطالبهم المشروعة.

عقدٌ من الإضرابات

لكن هذا المشهد ليس جديداً على عمال الشركة، فمنذ 2016–2017 خاض العمال في زنوبيا أشكالاً متعددة من الاحتجاجات والإضرابات والاعتصامات للمطالبة بتحسين الأجور والتعويضات وشروط العمل، والدفاع عن حقوقهم في مواجهة الضغوط المعيشية المتزايدة. وخلال كل محطة من تلك المحطات كانت بعض المطالب تتحقق جزئياً أو كلياً، وكانت تُنتزع حلولٌ إسعافية أو مؤقتة تخفف من حدة المشكلة، لكنها لم تكن تمس الأسباب العميقة التي تعيد إنتاج الأزمة مرة بعد أخرى. إن القراءة المتأنية لمسار الإضرابات السابقة والحالية تظهر بوضوح أن نضال عمال زنوبيا لم يكن مرتبطاً بمرحلة سياسية بعينها، ولم يكن نتاج ظرف استثنائي أو تبدل في السلطة أو الإدارة، بل كان تعبيراً متواصلاً عن واقع اقتصادي واجتماعي ضاغط يعيشه أصحاب الأجور عموماً، وعمال القطاع الخاص خصوصاً، له أسبابه الجذرية العميقة التي لا بد من اقتلاعها.

فحين نقارن بين المطالب التي رفعها العمال في محطات مختلفة، نجد أنها تدور دائماً حول الأجور التي لا تواكب تكاليف المعيشة، والتعويضات غير الكافية، والتأمينات الاجتماعية والصحية، وظروف العمل، واحترام الحقوق القانونية والنقابية. هذا التشابه اللافت في المطالب ليس مصادفة، بل يعكس تشابهاً في الواقع الذي ينتجها.

السياسات الحكومية جزء أساسي من المشكلة

لقد شهدت سوريا خلال العقود الماضية استمراراً للسياسات الاقتصادية الليبرالية بما فيها من اقتصاد النفوذ والاحتكار، والتي حملت أصحاب الأجور الجزء الأكبر من أعباء الأزمات الاقتصادية، فيما مالت التشريعات القانونية والمالية بصورة متزايدة نحو حماية أصحاب الأرباح أكثر من حماية المنتجين الحقيقيين للثروة. وكانت النتيجة تآكلاً مستمراً في القوة الشرائية للأجور، وتحول الدخل العمالي إلى دخل عاجز عن تأمين الحد الأدنى من متطلبات الحياة.

والقطبة المخفية في كل ذلك تكمن في نهج التراجع المستمر للدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بصورة متدرجة ثم متسارعة، والتي سلبت الأجر غير المباشر، سواء عبر تقليص الدعم أو إزالته عن الاحتياجات الأساسية، من غذاء ومحروقات وكهرباء ونقل وخدمات. وهذه العناصر لم تكن مجرد خدمات عامة، بل كانت تشكل جزءاً أساسياً مما يمكن وصفه بالأجر غير المباشر الذي تستفيد منه غالبية الأسر السورية، وخاصة الأسر العمالية.

قانون العمل والتأمينات الاجتماعية لم ينجحا حتى الآن في توفير الضمانات الكافية التي تمكّن العمال من الدفاع الفعال عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية

كما تعرض الإنتاج الوطني والصناعة الوطنية لضغوط متزايدة نتيجة السياسات التي أضعفت الحماية المطلوبة للمنتج المحلي، ورفعت تكاليف الإنتاج، وخاصة في مجالات الطاقة والمحروقات، في وقت لم تُقدَّم فيه الحوافز الكافية التي تمكن الصناعة الوطنية من المنافسة في سوق مفتوحة وغير محمية بالشكل المطلوب. وقد انعكس ذلك على أوضاع المنشآت الصناعية وعلى العمال العاملين فيها في الوقت نفسه.

الإرادة العمالية تفرض نفسها

إلى جانب ذلك، ما زالت منظومة الحماية القانونية والاجتماعية للعاملين في القطاع الخاص تعاني من ثغرات كبيرة. فقانون العمل والتأمينات الاجتماعية لم ينجحا حتى الآن في توفير الضمانات الكافية التي تمكّن العمال من الدفاع الفعال عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية. وفي الوقت ذاته، بقي الدور النقابي ضعيفاً ومحدوداً نتيجة عقود طويلة من مصادرة استقلالية الحركة النقابية وإخضاعها للسلطات المتعاقبة، الأمر الذي أفقدها الكثير من قدرتها على تمثيل مصالح العمال والدفاع عنهم بصورة فعلية.

من هنا يمكن فهم لماذا يعود عمال زنوبيا إلى الإضراب مرة بعد أخرى. فالإضرابات السابقة نجحت في انتزاع بعض المكاسب الجزئية، وأثبتت أن العمل الجماعي المنظم قادر على فرض التراجع عن بعض الإجراءات المجحفة أو تحسين بعض الشروط. كما أنها راكمت لدى العمال خبرة نضالية مهمة، ورسخت لديهم قناعة بأن الحقوق لا تُمنح بل تُنتزع بالنضال المنظم والتضامن الجماعي.

لقد شكلت كل تجربة احتجاجية سابقة مدرسة عملية للعمال، تعلموا خلالها أساليب التنظيم والتواصل وصياغة المطالب وتوحيد الصفوف والدفاع عن مصالحهم. ولذلك فإن إضراب اليوم لا يمكن النظر إليه باعتباره حدثاً منفصلاً، بل هو امتداد طبيعي لتجربة طويلة من النضال العمالي المتراكم. وهذا برز بشكل واضح من خلال البيانات التي أصدرتها اللجان التنظيمية للإضراب، والسلوك التفاوضي، والوعي الكبير لمفهوم التحرك العمالي وقواعده الأساسية. وإن غابت بعض القضايا عن الإضراب كقضية الدعم الحكومي الشامل للعاملين بأجر ومن في حكمهم، إلا أنه غياب مؤقت لا يفتأ أن يظهر لاحقاً.

عمال زنوبيا ورفاقهم على الطريق الصحيح

إن ما يميز تجربة عمال زنوبيا أنها تقدم مثالاً واضحاً على أن القضية الأساسية ليست في هذا المطلب أو ذاك، ولا في هذه الإدارة أو تلك، بل في استمرار الظروف الاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تدفع العمال في كل مرة إلى العودة للمطالبة بالحقوق ذاتها. ولذلك فإن أي معالجة جدية ودائمة لا يمكن أن تكتفي بحلول إسعافية أو تنازلات مؤقتة، بل يجب أن تتجه نحو معالجة الأسباب الجذرية التي أنتجت الأزمة وتعيد إنتاجها باستمرار.

بعد أكثر من عقد من الإضرابات والتحركات العمالية في زنوبيا، تبدو الرسالة واضحة: ما دام الواقع الذي يولد هذه المطالب قائماً، فإن الحركة العمالية ستستمر في التعبير عن نفسها بأشكال مختلفة. أما الإنجاز الأهم الذي حققه عمال زنوبيا خلال هذه السنوات، فهو أنهم راكموا خبرة نضالية ثمينة وأثبتوا أن الدفاع عن الحقوق والمصالح ليس حدثاً عابراً، بل مسارٌ طويلٌ من العمل الجماعي والصبر والتنظيم، وأنه سيؤدي بالضرورة إلى الوصول لغاياته الكبرى. وخير دليل على ذلك تحول الإضراب الواعي الذي قام به عمال زنوبيا إلى نموذج طليعي امتد إلى تجمعات عمالية أخرى، وألهم عشرات الآلاف من العمال للانخراط في التحرك العمالي المدافع عن الحقوق المسلوبة. وهذا ما يؤكد على أهمية ما تشهده تلك المعامل من تحركات عمالية طبقية قادرة على تلمس طريقها نحو انتزاع حقوقها كوحدة متكاملة غير قابلة للتفتيت والتشويه.

حق الإضراب: السلاح الأخير للطبقة العاملة والدفاع الحقيقي عن الإنتاج

يعد حق الإضراب أحد أهم الحقوق التاريخية التي انتزعتها الطبقة العاملة عبر عقود طويلة من النضال الاجتماعي والنقابي. فهذا الحق لم يُمنح للعمال كهدية من أحد، بل جاء نتيجة صراعات مريرة خاضها العمال في مختلف أنحاء العالم دفاعاً عن كرامتهم الإنسانية وحقهم في العمل اللائق والأجر العادل وظروف العمل الآمنة. ومن هنا، لا يمكن النظر إلى الإضراب باعتباره مجرد توقف عن العمل أو وسيلة ضغط عابرة، بل بوصفه الأداة الأساسية التي تمتلكها الطبقة العاملة للدفاع عن مصالحها في مواجهة اختلال موازين القوة داخل المجتمع.

الطبقة العاملة لا تملك شيئاً غير قوة عملها

فالطبقة العاملة، بخلاف الطبقات المالكة لرؤوس الأموال ووسائل الإنتاج، لا تملك في الغالب سوى قوة عملها. فالعامل لا يعيش من أرباح الأسهم أو من عوائد العقارات أو من الاحتكارات التجارية، وإنما يعتمد في تأمين معيشته على بيع جهده ووقته وخبرته مقابل أجر. وعندما تتهدد هذه الأجور أو تنتهك حقوقه أو تتدهور ظروف عمله، يصبح الإضراب السلاح الوحيد المتاح أمامه للتعبير عن رفضه والدفاع عن مصالحه.

الإضراب يظهر أهمية العمل البشري

إن جوهر الإضراب يقوم على حقيقة بسيطة مفادها أن الإنتاج لا يتحقق إلا من خلال العمل البشري. فالآلات مهما بلغت درجة تطورها، والأراضي مهما كانت خصبة، ورؤوس الأموال مهما تضخمت، لا تستطيع أن تنتج شيئاً من دون العمال الذين يشغلون المصانع ويزرعون الحقول ويقدمون الخدمات ويديرون مختلف مفاصل الحياة الاقتصادية. ولذلك فإن توقف العمال الجماعي عن العمل يذكر المجتمع بأسره بالدور المركزي الذي تؤديه الطبقة العاملة في خلق الثروة وإدامة النشاط الاقتصادي.

الإضراب دفاعاً عن الإنتاج والعملية الإنتاجية

لكن خصوم الحركة العمالية كثيراً ما يصورون الإضراب وكأنه اعتداء على الاقتصاد أو تهديد للإنتاج الوطني. والحقيقة أن هذه النظرة تتجاهل الأسباب التي تدفع العمال إلى الإضراب أصلاً، فالعمال لا يضربون لأنهم أعداء للإنتاج، بل لأنهم جزء أساسي منه، وهم لا يطالبون بتدمير المؤسسات أو تعطيلها، بل بتحسين شروط مشاركتهم فيها. إن العامل الذي يطالب بأجر يكفي لإعالة أسرته، أو ببيئة عمل آمنة، أو بساعات عمل إنسانية، لا يطالب بامتيازات غير مشروعة، وإنما يطالب بحقه في نصيب عادل من الثروة التي يساهم في إنتاجها.

ومن المفارقات التي كثيراً ما يجري تجاهلها أن الطبقة العاملة كانت تاريخياً من أكثر القوى الاجتماعية دفاعاً عن القطاعات الإنتاجية الوطنية، وخاصة الزراعة والصناعة. فعندما تتعرض المصانع للإغلاق أو الخصخصة العشوائية أو التدمير نتيجة الحروب والأزمات الاقتصادية، يكون العمال أول المتضررين. وعندما تتراجع الزراعة بسبب ارتفاع التكاليف أو ضعف الدعم أو منافسة المنتجات المستوردة، يفقد آلاف العمال والفلاحين مصادر رزقهم. ولذلك فإن مصلحة العمال ترتبط ارتباطاً مباشراً ببقاء القطاعات الإنتاجية وتطورها.

لقد أثبتت تجارب عديدة حول العالم أن النقابات العمالية لم تكن تدافع فقط عن الأجور، بل دافعت أيضاً عن المصانع المهددة بالإغلاق، وعن المشاريع الوطنية المنتجة، وعن السياسات الاقتصادية التي تعزز التنمية الصناعية والزراعية. فالعمال يدركون أن تحسين مستوى معيشتهم لا يمكن أن يتحقق في اقتصاد منهار أو في مجتمع يعتمد على المضاربات والأنشطة الريعية وحدها. إنهم بحاجة إلى صناعة قوية وزراعة منتجة واستثمارات حقيقية تخلق فرص العمل وتزيد الإنتاج.

لا يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية من دون الاعتراف بالدور المركزي الذي يؤديه العمال في إنتاج الثروة الوطنية

علاقةٌ وحدةٍ وصراع في آن واحد

ومن هنا فإن العلاقة بين العمال وأرباب العمل تتضمن مساحة من المصالح المشتركة. فصاحب العمل يحتاج إلى عمال مهرة ومستقرين نفسياً واجتماعياً، والعامل يحتاج إلى مؤسسة ناجحة وقادرة على الاستمرار. وكلما تحققت درجة أعلى من العدالة الاجتماعية، ازدادت فرص تحقيق هذا التوازن.

إن المؤسسات التي تحترم حقوق العاملين فيها غالباً ما تتمتع بإنتاجية أعلى واستقرار أكبر ونسب دوران أقل للعمالة. والعامل الذي يشعر بالأمان الوظيفي ويحصل على أجر عادل ويعامل باحترام يكون أكثر قدرة على الإبداع والالتزام وتحمل المسؤولية. أما عندما يشعر العامل بالظلم أو الاستغلال أو انعدام الأفق، فإن ذلك ينعكس سلباً على الإنتاج وعلى المؤسسة نفسها.

ولهذا فإن وجود طبقة عاملة واعية بحقوقها ومصالحها لا يشكل خطراً على أرباب العمل المنتجين، بل يمكن أن يكون عنصراً من عناصر الاستقرار والتطور الاقتصادي. فالوعي العمالي الحقيقي لا يعني الفوضى أو التخريب، بل يعني إدراك أهمية الدفاع عن الحقوق بالتوازي مع الدفاع عن الإنتاج الوطني. كما أن العدالة الاجتماعية لا تعني معاداة الاستثمار أو المبادرة الفردية، وإنما تعني توزيعاً أكثر توازناً لثمار التنمية بما يحفظ كرامة العامل ويشجع الإنتاج في الوقت نفسه.

غياب حق الإضراب يؤدي إلى تراكم الاحتقان في المجتمع

وفي المجتمعات التي تضعف فيها حقوق العمال أو يقيد فيها حق الإضراب بشكل مفرط، لا تختفي المشكلات الاجتماعية، بل تتراكم وتتحول إلى أشكال أخرى من التوتر وعدم الاستقرار. أما عندما تفتح قنوات الحوار والتفاوض الجماعي وتحترم الحقوق النقابية، فإن الإضراب يتحول إلى وسيلة قانونية وسلمية لمعالجة النزاعات الاجتماعية بدلاً من انفجارها بطرق أكثر حدة.

إن الدفاع عن حق الإضراب هو في جوهره دفاع عن التوازن داخل المجتمع. فكما يملك أصحاب رؤوس الأموال أدواتهم الاقتصادية والمالية للدفاع عن مصالحهم، تحتاج الطبقة العاملة إلى وسيلة مشروعة تضمن قدرتها على التفاوض من موقع قوة. ومن دون هذا الحق تصبح العلاقة بين العامل وصاحب العمل علاقة غير متكافئة، يفقد فيها العامل أهم وسيلة للدفاع عن نفسه.

لا اقتصاد قوي دون عدالة اجتماعية

وفي النهاية، لا يمكن بناء اقتصاد قوي ومستدام من دون طبقة عاملة تتمتع بحقوقها الأساسية، كما لا يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية من دون الاعتراف بالدور المركزي الذي يؤديه العمال في إنتاج الثروة الوطنية. ولذلك يبقى حق الإضراب ليس مجرد مطلب نقابي أو قانوني، بل أحد الضمانات الأساسية لحماية الكرامة الإنسانية وتحقيق التوازن الاجتماعي والدفاع عن مستقبل القطاعات الإنتاجية التي تشكل أساس نهضة أي مجتمع.

من يوقف دوامة الأسعار؟

لم يعد ارتفاع الأسعار في سورية حدثاً استثنائياً أو طارئاً، بل تحول إلى حالة دائمة تفرض نفسها على حياة المواطنين يوماً بعد يوم. فمع كل قفزة جديدة في سعر الصرف تتآكل القدرة الشرائية للأجور، وتتراجع مستويات المعيشة، وتتسع الفجوة بين الدخول وتكاليف الحياة. غير أن اختزال المشكلة في تقلبات سعر الصرف وحدها يخفي جانباً مهماً من الصورة يتعلق بدور السياسات الاقتصادية وقدرتها على حماية المجتمع من موجات التضخم المتلاحقة.

خلال الأشهر الماضية ارتفع سعر الدولار في السوق الموازية من مستويات قاربت 11,600 ليرة في بداية العام إلى نحو 14,500 ليرة منتصف حزيران الحالي، فيما سجل خلال أيام معدودة، منذ بداية الشهر الحالي وحتى تاريخه، قفزة كبيرة من حدود 13,600 إلى 14,600 ليرة. هذه الأرقام لا تعني تراجع قيمة العملة المحلية فقط، بل تعني عملياً ارتفاعاً مستمراً في أسعار الغذاء والنقل والخدمات والدواء والإنتاج، أي ارتفاعاً دائماً في تكلفة الحياة على المواطنين.

والسؤال الذي يفرض نفسه هنا: أين دور الدولة في مواجهة هذه التداعيات؟

في مختلف دول العالم لا يترك التضخم ليفرض منطقه على المجتمع دون تدخل. فالدولة، حسب ما هو مفترض، تمتلك أدوات نقدية ومالية ورقابية وإنتاجية تهدف إلى الحد من ارتفاع الأسعار وحماية القوة الشرائية للمواطنين. أما عندما تصبح السياسات العامة مقتصرة على التكيف مع التضخم بدل مواجهته، فإن النتيجة تكون تحميل المجتمع كلفة الأزمة بصورة متزايدة.

لقد شهدت السنوات الأخيرة على أيدي السلطة الساقطة تراجعاً متدرجاً للدعم الحكومي المباشر وغير المباشر عن العديد من السلع والخدمات الأساسية، التي استكملته السلطة الحالية، بالتوازي مع استمرار سياسات تخفيض الإنفاق العام وتقليص الأعباء المالية على الموازنة. وما جرى عملياً هو انتقال جزء كبير من هذه الأعباء إلى المواطنين الذين وجدوا أنفسهم مطالبين بتحمل تكاليف الطاقة والنقل والخدمات والاحتياجات الأساسية في ظل دخول متآكلة أصلاً.

وفي الوقت الذي جرى فيه تقليص الدعم، لم تظهر سياسات إنتاجية كافية لتعويض هذا الانسحاب. فالقطاع الزراعي ما زال يواجه تحديات تتعلق بارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج وضعف التمويل وتراجع القدرة على الاستثمار والتوسع، بينما يعاني القطاع الصناعي من مشكلات مزمنة تتعلق بالطاقة والتمويل وارتفاع تكاليف التشغيل وعدم الاستقرار النقدي.

والنتيجة أن الاقتصاد أصبح أكثر اعتماداً على الاستيراد وأكثر حساسية لتقلبات سعر الصرف، في حين تراجعت قدرة القطاعات المنتجة على توفير بدائل محلية تخفف الضغوط على الأسواق والأسعار.

إن أخطر ما في المشهد الحالي هو أن ارتفاع الأسعار بات يسبق حتى الزيادات المحدودة على الأجور. فعندما يعلن عن رفع الرواتب، تكون الأسواق قد بدأت بالفعل بإعادة التسعير على أساس توقعات التضخم وارتفاع سعر الصرف، ما يجعل جزءاً كبيراً من الزيادة يتبخر قبل أن يصل إلى جيوب العاملين.

لقد ارتفع الحد الأدنى للأجور خلال العام الجاري، لكن السؤال الحقيقي ليس كم أصبح الراتب على الورق، بل ماذا يستطيع أن يشتري؟ وما قيمة أي زيادة إذا كانت أسعار الغذاء والخدمات ترتفع بوتيرة أسرع من نمو الدخول؟ وما جدوى رفع الأجور إذا كانت الأسواق تلتهم أثرها خلال أسابيع قليلة؟

إن مواجهة التضخم لا تتحقق عبر زيادة الأجور وحدها، لأن الأجور نفسها تتحول إلى أرقام فارغة عندما تفقد العملة استقرارها وتفقد الأسواق انضباطها. المطلوب قبل كل شيء سياسات اقتصادية تعيد الاعتبار للإنتاج الزراعي والصناعي، وتوفر بيئة داعمة للمزارعين والمنتجين، وتوسع الإنفاق التنموي المنتج بدل الاكتفاء بإدارة الأزمات المالية قصيرة الأجل.

كما أن ضبط الأسواق لا يمكن أن يقتصر على الإجراءات الشكلية أو الحملات الموسمية، بل يحتاج إلى رؤية متكاملة تضع حماية القوة الشرائية للمواطن في صلب السياسات الاقتصادية، لا في هامشها.

المواطن السوري لا يطالب بأرقام أكبر على قسيمة الراتب بقدر ما يطالب بقدرة حقيقية على العيش الكريم. فحين يصبح الحد الأدنى للأجر غير قادر على تغطية سوى جزء محدود من الاحتياجات الغذائية الأساسية، وحين تضطر الأسر إلى تقليص استهلاكها عاماً بعد عام، فإن المشكلة لم تعد مجرد أزمة أسعار، بل أزمة سياسات اقتصادية تحتاج إلى مراجعة جادة وشاملة.

إن استمرار الاعتماد على رفع الأسعار وتقليص الدعم وخفض الإنفاق من دون إطلاق مشروع حقيقي لدعم الإنتاج وزيادة الدخول واستقرار سعر الصرف يعني عملياً استمرار انتقال كلفة الاختلالات الاقتصادية إلى الحلقة الأضعف، المعتمرين من أصحاب الأجور ومحدودي الدخل. وهؤلاء دفعوا خلال السنوات الماضية ثمن التضخم مرات عديدة، بينما لا تزال قدرتهم على مواجهة أعبائه تتراجع مع كل ارتفاع جديد في الأسعار.

من الليشمانيا إلى الفيروس العيني... عندما تتحول البيئة إلى وباء

في بلدة السحلبية الغربية بريف الرقة، يعيش الأهالي منذ نحو شهرين حالة من القلق المتصاعد بعد تسجيل عشرات الإصابات بمرض فيروسي يصيب العين، بحسب مديرية الصحة.

■ سلمى صلاح

وما بدأ كحالات متفرقة تحول إلى انتشار داخل الأسرة الواحدة، حيث انتقلت العدوى عبر المخالطة المباشرة واستخدام الأدوات الشخصية.

ورغم تأكيد الجهات الصحية أن الوضع «تحت السيطرة»، تكشف المعطيات الميدانية عن أزمة أعمق؛ البيئة الملوثة والبنية التحتية المنهارة تحولت إلى حاضنة نشطة للأمراض، لا في الرقة فقط، بل في ريف حماة وحلب أيضاً.

فبحسب مديرية الصحة في حماة، بلغ عدد الإصابات المسجلة بداء الليشمانيا خلال الثلث الأول من العام الجاري نحو 8080 حالة، متجاوزة أعداد الفترة ذاتها من العام الماضي.

وقد أعلنت المديرية في 8 حزيران عن خطة متكاملة لمواجهة المرض، تشمل حملات رش للحشرات الناقلة ودعم المراكز الصحية. وفي 6 حزيران انطلقت حملة «معاً لمكافحة الليشمانيا» في حلب.

لكن السؤال الحرج: لماذا يأتي التدخل بعد تحول المرض إلى وباء؟ ولماذا لا توجد حملات وقائية تسبق موسم تكاثر الحشرات، ولا سيما ذبابة الرمل، الناقلة للمرض؟

الفقر يضاعف العدوى

ما يجمع بين الفيروس العيني «Adenovirus» والليشمانيا هو عامل الفقر. فوفق مديرية الصحة في الرقة، لا توجد إحصاءات دقيقة بسبب لجوء عدد من الأسر إلى العلاج المنزلي أو الصيدليات، ما يعني عدم قدرتها على تحمل تكاليف العلاج.

كما أن إصابة عدة أفراد من الأسرة الواحدة تؤدي إلى تعطيل مصادر الدخل؛ وإذا تطورت الحالة إلى مضاعفات «كتقرحات العين أو تشوهات الليشمانيا»، تزداد الأعباء المالية، وتدفع بالأسر نحو مزيد من الفقر.

بين الطمأنة والتقصير

لا يمكن إنكار ما قامت به الجهات الصحية من خطوات إيجابية؛ كمتابعة الحالات، وإطلاق حملات الرش. كما أن التأكيد على أن الفيروس العيني لا يؤثر على القدرة البصرية هو تطمين مشروع.

لكن المأخذ الجوهري أن كل هذه الإجراءات جاءت بعد التفشي، خاصة وأن الليشمانيا بدأ انتشاره في نيسان. فعبارة «الوضع تحت السيطرة» قد تكون خطرة إذا استُخدمت لتبرير التأخر في اتخاذ إجراءات استثنائية، بينما المؤشرات الميدانية – 8080 إصابة في 3 أشهر، و40 إصابة عينية في بلدة واحدة – تقول إن السيطرة نسبية ومؤقتة.

من العَرَض إلى الجذر

لم تعد مسألة تفشي الأمراض مسألة طبية بحتة، بل قضية بيئية–اقتصادية–اجتماعية مترابطة. طالما بقيت النفايات متراكمة، والمياه الآسنة راكدة، وشبكات الصرف الصحي معطلة، فإن الأوبئة ستتكرر موسمياً، وستبقى الاستجابة «طارئة»، والحملات «مفاجئة».

فتحول ملف النظافة إلى أولوية وطنية، وتخصيص ميزانيات لترحيل النفايات وتأهيل الصرف الصحي، خاصة في الأرياف، وإنشاء نظام إنذار مبكر موسمي؛ كلها ضرورة للحيلولة دون تحول البيئة السورية إلى أكبر حاضنة للأمراض.

وإلا سيظل الأهالي ينتقلون من مرض إلى آخر، فيما تكرر الجهات الصحية عبارات «الطمأنة» التي لا توقف العدوى.

خلال شهر... مئات الحرائق التهمت آلاف الدونمات

التهمت النيران خلال أقل من شهر آلاف الدونمات من المحاصيل الاستراتيجية في سبع محافظات. وبين جفاف قاس واستجابة عاجزة وإحصاءات رسمية ناقصة، وقع فلاحو الحسكة ودرعا وحماة وإدلب وغيرها بين فكي خسارة مزدوجة.

■ فرح شرف

فقد انطلقت الموجة الأولى صباح 18 أيار في الحسكة، وأخمدت فرق الدفاع الوطني مع الأهالي 5 حرائق اندلعت بمحاصيل القمح والشعير في مركدة والشدادي، وقضت على 10 دونمات. وفي اليوم نفسه احترق في مدينة معدان 10 دونمات إضافية.

وبين 24 أيار و8 حزيران سجلت المحافظة 22 حريقاً زراعياً، موزعة بين تل تمر، والدرباسية، وأبو راسين. وأسفرت عن احتراق 1723 دونماً، إلى جانب تدمير حصادة واحدة.

وفي 2 حزيران، انتقلت النيران إلى ريف حماة، حيث التهمت 20 دونماً، بالإضافة إلى حرائق بين خربة غزالة وداعل في درعا، من دون إعلان مساحة محددة.

في 3 حزيران؛ أفاد الدفاع المدني باندلاع 35 حريقاً في أراض زراعية، من ضمنها حريق في «أبو الضهور» بإدلب، وحريق في مكب للخردة في طفس بدرعا امتد إلى الأراضي الزراعية المجاورة.

أما 4 حزيران فكان يوماً استثنائياً؛ وسجلت حرائق في 6 محافظات؛ إدلب وحدها سجلت 14 حريقاً؛ وأتى حريق على محصول قمح على الطريق بين شطحة والرصيف في سهل الغاب. وطالت الحرائق خربة غزالة، والنعيمة، وسحم الجولان، وجلين، وإنخل، وتسيل، وعين ذكر في درعا. وسجلت الرقة والحسكة ودير الزور حرائق مماثلة، من دون أن تعلن أي جهة رسمية عن المساحات المتضررة.

في 5 حزيران سجل الدفاع المدني 45 حريقاً في المحاصيل الزراعية؛ وفي جديدة خابور بريف الرقة الشرقي، التهم حريق نحو 20 دونماً من محصول القمح.

وجاء 6 حزيران ليكشف حجم الإهمال؛ ففي خربة غزالة تسبب عقب سيجارة بحرق 200 دونم. وأتى حريق آخر على أوتستراد دمشق–درعا على 100 دونم. كما سجلت حرائق في بلدة المسراب بريف دير الزور الغربي، وفي مركدة بالحسكة، وقرية العرجة بريف اليعربية، ليبلغ مجموع حرائق هذا اليوم 35 حريقاً.

توالت الحرائق في 7 حزيران جنوب سحم الجولان، وفي بلدة القنية بدرعا، والمسراب بريف دير الزور. وفي 8 حزيران أعلن الدفاع المدني عن 48 حريقاً في الحقول والمحاصيل، الموثق منها 20 دونماً من القمح والشعير في كفرزيتا بريف حماة، إضافة إلى حرائق في اللطيم شرق الحارة بدرعا، والنشابية بريف دمشق، وأطراف سراقب بإدلب.

وفي 9 حزيران ارتفع العدد إلى 63 حريقاً، بينها حريق في محاصيل بقرية الهيشة بريف الرقة الشمالي، وآخر في قرية الرزازة غرب الحسكة، والذي أتى على 150 دونماً بسبب ماس كهربائي.

واستمرت النيران في 10 حزيران بالدرباسية، ومحيط بلدة اللطامنة بحماة، وبين بلدتي عين ذكر وتسيل في حوض اليرموك.

واستكملت الحرائق دائرتها في 11 حزيران شمال بلدة جل آغا ومنطقة ديرك بالحسكة، وفي بلدة كفريا بريف إدلب، ومحيط اللطامنة.

والحصيلة خلال أقل من شهر كانت تسجيل مئات الحرائق التي أتت على آلاف الدونمات من المحاصيل الزراعية، وخاصة القمح والشعير، وهي حصيلة غير نهائية.

موسم لم ينتهِ بعد

موسم حرائق المحاصيل الزراعية بدأ منذ نحو شهر ولم ينته، بل سيتصاعد مع ذروة الصيف ليمتد وصولاً إلى الغابات والأحراش كالعادة؛ والمطلوب فوراً قبل أن يتكرر السيناريو الكارثي للعام الماضي هو وضع خطط جديدة وشاملة «بيئية وأمنية»، لتعزيز الإجراءات الوقائية، وتطبيق قوانين صارمة ضد المتسببين بإشعال الحرائق، وتوفير آليات إطفاء، وإجراء مسح شامل للمساحات المتضررة، وصرف تعويضات عاجلة للمزارعين.

إلى جانب تطوير آليات الاستجابة الفعالة والسريعة، وزيادة أعداد فرق الإطفاء وتدريبهم وتزويدهم بالمعدات الحديثة.

القمح السوري... محصول يُسلم اليوم وتُقتطع قيمته كل يوم

لم تكد تسعيرة القمح للموسم الحالي تُعلن حتى بدأت قيمتها الفعلية بالتآكل. فالسعر الرسمي المحدد بـ46 ألف ليرة جديدة للطن صدر عندما كان سعر صرف الدولار في السوق الموازية بحدود 136 ليرة، أما اليوم وقد بلغ 146 ليرة، فإن الفلاح خسر فعلياً نحو 23 دولاراً من قيمة كل طن قيد التسليم، أي ما يعادل 3383 ليرة جديدة للطن، وبنسبة تقارب 7% من قيمة محصوله، على الرغم من أنه لم يحصل على أمواله بعد.

هذه الخسارة ليست ناجمة عن سوء إنتاج أو انخفاض مردود أو تراجع جودة المحصول، بل سببها الوحيد التضخم وعامل الزمن. فالطن نفسه الذي قدرت قيمته يوم التسعير بنحو 338 دولاراً لم يعد يساوي اليوم سوى 315 دولاراً، بينما يقف الفلاح عاجزاً عن حماية قيمة محصوله أو تحصيل مستحقاته.

الأخطر من ذلك أن معظم تكاليف الإنتاج الزراعي في سورية أصبحت ذات طبيعة دولارية. فالبذار والأسمدة والمبيدات والمحروقات وأجور الحصاد والنقل وقطع التبديل تُسعر جميعها وفق سعر الصرف بشكل مباشر أو غير مباشر. والفلاح لا يدفع هذه التكاليف من فوائض مالية يملكها، بل يضطر في أغلب الأحيان إلى الاستدانة لتأمينها، على أمل سداد ديونه المحسوبة بالدولار بعد بيع محصوله.

لكن ما يحدث اليوم هو أن الديون تبقى مرتبطة بقيمتها الحقيقية في السوق المدولرة، بينما قيمة محصول الفلاح تتراجع يوماً بعد يوم. فكل ارتفاع في سعر الصرف يلتهم جزءاً جديداً من ثمن القمح، وكل تأخير في الدفع يعني اقتطاع جزء إضافي من حق المزارع قبل أن يصل إلى يده.

والنتيجة أن الفلاح لا يتحمل كلفة الزراعة ومخاطر الجفاف وتقلبات الطقس وارتفاع أسعار المستلزمات فقط، بل يتحمل خسائر تقلبات سعر الصرف والتضخم وتأخر السداد أيضاً. وفي الوقت الذي ترتفع فيه أسعار كل شيء من حوله، يبقى سعر محصوله مجمداً على الورق، فيما تتراجع قيمته الحقيقية على أرض الواقع.

إذا استمر سعر الصرف بالارتفاع خلال الأسابيع أو الأشهر المقبلة قبل صرف المستحقات، فإن الخسارة الحالية البالغة 23 دولاراً للطن لن تكون سوى بداية خسارة أكبر. وعندها سيكون المزارع قد مول إنتاج القمح من جيبه ومن ديونه، ثم دفع جزءاً من ثمن محصوله نتيجة الانتظار، وكأن المطلوب منه أن يتحمل وحده تكلفة حماية الأمن الغذائي للبلاد.

إن العدالة تقتضي ألا يتحول تأخير السداد إلى عقوبة مالية مفروضة على المنتج. فالفلاح الذي سلّم محصوله للدولة لا يجب أن يبقى رهينة تقلبات سعر الصرف، ولا يجوز أن تتآكل قيمة مستحقاته يوماً بعد يوم بينما تتزايد أعباؤه والتزاماته المالية. فاستمرار هذه المعادلة لا يعني سوى نتيجة واحدة؛ عزوف متزايد عن زراعة القمح، وتراجع في قدرة البلاد على تحقيق أمنها الغذائي في السنوات القادمة.

رفع أسعار المحروقات... المواطن يدفع فاتورة «تحرير الأسعار» مرتين

لم تكن النشرة الأخيرة لأسعار المحروقات مجرد تعديل تقني في جداول التسعير، بل شكلت حلقة جديدة في مسلسل نقل الأعباء الاقتصادية إلى المواطنين تحت عناوين براقة مثل «تحرير الأسعار» و«التسعير وفق التكلفة» و«اقتصاد السوق الحر التنافسي». فبينما تتراجع قدرة السوريين الشرائية إلى مستويات غير مسبوقة، تستمر القرارات الاقتصادية في الاتجاه نفسه؛ رفع التكاليف، وتحرير الأسعار، وترك السوق يحدد مصير الناس.

الأرقام وحدها تكشف حجم التحول الذي جرى منذ بداية العام وحتى 8 حزيران الحالي تاريخ أحدث نشرة أسعار للمحروقات. فقد ارتفع سعر البنزين أوكتان 90 من 98,39 ليرة سورية جديدة إلى 156,2 ليرة، أي بنسبة تقارب 58,8%. وارتفع البنزين أوكتان 95 من 105,33 ليرة إلى 163,3 ليرة بنسبة 55%. أما المازوت، شريان النقل والإنتاج والزراعة، فقد قفز من 86,81 ليرة إلى 124,96 ليرة بنسبة 43,9%. وارتفع سعر أسطوانة الغاز المنزلي من 1215 ليرة إلى 1775 ليرة بنسبة تقارب 46%، وكذلك الغاز الصناعي الذي ارتفع من 1945 ليرة إلى 2840 ليرة.

هذه الزيادات لم تكن ناتجة عن رفع السعر بالدولار فقط، بل عن رفع سعر الصرف أيضا والمعتمد لتسعير المحروقات من 115,75 ليرة للدولار في بداية العام إلى 142 ليرة في النشرة الأخيرة، أي بزيادة تبلغ نحو 22,7%. وهنا تظهر الحقيقة الأساسية التي يجري تجاهلها في الخطاب الرسمي؛ المواطن لا يواجه زيادة واحدة، بل يواجه أثرا مزدوجا ومركبا ناتجا عن ارتفاع سعر المحروقات من جهة، وارتفاع سعر الصرف المعتمد من جهة أخرى.

فعندما يرتفع الوقود، ترتفع تكاليف النقل. وعندما ترتفع تكاليف النقل، ترتفع أسعار المواد الأولية والبضائع والمنتجات الزراعية والصناعية. وعندما ترتفع أسعار هذه السلع، تنتقل الزيادة إلى المستهلك النهائي. لكن الأمر لا يتوقف هنا، لأن رفع سعر الصرف المعتمد يرفع بدوره تكاليف الاستيراد والتسعير والتوقعات التضخمية، فتتضاعف آثار الزيادة عبر سلسلة طويلة من الحلقات الاقتصادية.

إن المازوت ليس مجرد مادة تباع في محطة وقود، بل هو وقود الشاحنات والحافلات والجرارات الزراعية والمولدات والمعامل والأفران. وكل ارتفاع في سعره يتحول تلقائيا إلى زيادة في تكلفة الإنتاج والنقل والتوزيع. لذلك فإن آثار القرار لن تقتصر على أجور المواصلات أو أسعار الوقود، بل ستظهر تباعا في أسعار الغذاء والخضار والفواكه والخبز والخدمات الصحية والتعليمية والمهنية.

والأخطر من ذلك أن السوق لا يتعامل مع الزيادات بطريقة حسابية بحتة، بل بطريقة توقعية ومضاربية أيضا. فالتاجر الذي يتوقع ارتفاع التكاليف مستقبلا يرفع الأسعار مسبقا، والمنتج الذي يخشى تقلبات السوق يضيف هامش أمان إضافيا، والناقل يرفع أجره تحسبا لزيادات جديدة. وهكذا تتحول الزيادة الأصلية إلى موجة تضخمية أوسع من أثرها المباشر.

السوق التنافسية، التي يتم الترويج لها عبر تحرير الأسعار، يفترض أن تكبح الاحتكار وتحسن الكفاءة وتحمي المستهلك عبر المنافسة. لكن السؤال الذي يفرض نفسه بإلحاح: أين هي المنافسة الحقيقية في اقتصاد يعاني من ضعف الإنتاج، واحتكار حلقات الاستيراد والتوزيع، وتراجع القدرة الشرائية، وغياب الرقابة الفعالة؟

إن تحرير الأسعار في ظل غياب المنافسة الفعلية لا يعني سوقا حرة، بل يعني ببساطة إطلاق يد الأقوى اقتصاديا لفرض شروطه على الأضعف. وعندما يكون المواطن هو الحلقة الأضعف دائما، فإن النتيجة المعروفة مسبقا هي تحميله كامل فاتورة التحولات الاقتصادية.

لقد جرى تحرير أسعار المحروقات، لكن لم تحرر الأجور. جرى ربط التسعير بالدولار، لكن لم تربط الرواتب بالدولار. جرى الحديث عن اقتصاد السوق، لكن من دون بناء شبكات أمان اجتماعي تحمي الفئات الأكثر هشاشة. وهكذا يجد ملايين المواطنين أنفسهم أمام معادلة قاسية؛ أسعار تتحرك وفق منطق السوق العالمية وسعر الصرف، بينما تبقى دخولهم محكومة بواقع محلي متآكل لا يواكب شيئا من تلك التحولات.

إن المشكلة ليست في إعادة النظر بالأسعار بحد ذاتها، بل في غياب أي سياسات موازية لحماية المجتمع من نتائجها. فلا توجد زيادات حقيقية في الأجور تتناسب مع التضخم، ولا دعم نقدي فعال، ولا برامج حماية اجتماعية قادرة على امتصاص الصدمات المتكررة. والنتيجة أن كل رفع للأسعار يتحول إلى اقتطاع جديد من مستوى معيشة الأسر السورية.

في المحصلة، لا يمكن النظر إلى الزيادة الأخيرة في أسعار المحروقات باعتبارها مجرد تعديل مالي أو محاسبي. إنها خطوة ستنعكس على كل سلعة وخدمة تقريبا، وستضيف ضغوطا جديدة على الإنتاج والنقل والمعيشة. أما المواطن، الذي يطلب منه في كل مرة أن يتحمل الأعباء باسم الإصلاح الاقتصادي، فيبقى وحيدا في مواجهة سوق مفتوحة على الزيادات، من دون مظلات حماية حقيقية، ومن دون أدوات دفاع سوى تقليص استهلاكه والتنازل عن مزيد من احتياجاته الأساسية.

وهكذا يصبح «تحرير الأسعار» بالنسبة لكثيرين تحريرا للأسعار من أي ضوابط، بينما يبقى المواطن مقيدا بدخل ثابت يتآكل مع كل نشرة جديدة.

أزمة مياه الشرب... دمار البنى التحتية واستنزاف جيوب السوريين

بعد سنوات من تدمير البنى التحتية في مناطق واسعة، لم تعد معاناة السوريين مع شح المياه تقتصر على ساعات القطع أو تردي الجودة.

■ نور الإبراهيم

فمع غياب دور الدولة الفاعل واعتماد الحلول الإسعافية عبر المنظمات الدولية، يفرض الواقع على الأهالي خيارات مستحيلة؛ إما دفع مبالغ طائلة لشراء المياه من صهاريج خاصة تستنزف مدخراتهم، أو العيش في بيئة صحية مهددة بالتلوث والمرض.

فما يجري، على سبيل المثال، في ريف حماة الشرقي ودرعا ليس حالة استثنائية، بل نموذج مكرر في كل المحافظات، فقد تحولت المياه من خدمة عامة إلى سلعة تخضع لقوانين السوق، مع غياب أي رقابة حقيقية على الجودة أو التسعير.

مشاريع لا تروي العطش

يكشف واقع محطات المياه التي أعادت المنظمات الدولية تأهيلها، كمشروع «قليدين» بريف حماة الشمالي الغربي، الذي تموله منظمة «الإغاثة الإسلامية»، أو مشروع «اللج» بدعم من اليونسيف، عن نمط متكرر من المشاريع محدودة النطاق.

فحتى حين تُنجز هذه المشاريع بنسبة تزيد عن 95%، كما هو الحال في قليدين، يبقى التصريف المائي «مضختان بقدرة 75 م3 في الساعة»، غير كاف لتغطية احتياجات القرى البعيدة التي تبعد 20 كيلومترا، وذلك بحسب ما أفادت به مجيدة فرج، رئيس وحدة مياه السقيلبية «لعنب بلدي» في 7 حزيران.

ينتج هذا النهج فجوات مائية حادة بين المناطق، ويدفع سكان القرى إلى الانتقال نحو المراكز الأفضل خدمة، ما يزيد الضغط على البنى التحتية الهشة أصلا. والأسوأ، أن الاعتماد على تمويل المنظمات يجعل استدامة هذه المشاريع رهنا بشروط الجهات المانحة وآجال التمويل، فما إن تنتهي مدة العقد حتى تعود الأعطال وتتراجع الصيانة.

الصيف يفضح الهشاشة

تحول الصيف إلى موسم عطش وبحث يائس عن المياه، بعد انخفاض منسوب الآبار الجوفية في بئر كويا بريف درعا الغربي، حيث تراجع التدفق من 40 م3 في الساعة إلى 12 فقط، وفق حديث رئيس بلدية كويا، أمجد سليمان، «لعنب بلدي» في 7 حزيران.

وقد ساهمت الحلول الفردية التي لجأ إليها الأهالي، من حفر آبار خاصة وشراء صهاريج، بالإضافة إلى غياب التنظيم الرسمي، إلى استنزاف الخزانات الجوفية.

استنزاف منهجي

تحولت صهاريج المياه إلى نمط حياة دائم، ترافقها تكاليف تثقل كاهل العائلات. حيث تشير المعطيات إلى أن نقل خزان مياه سعة 1000 ليتر لمسافة 500 متر يكلف نحو 8 دولارات في ريف حماة.

أما في درعا، فتصل أجرة تعبئة صهريج «25 برميلا» إلى 4,2 دولارات، مع انتظار قد يمتد إلى ست ساعات، بينما يضطر من يشترون المياه من الباعة الجوالين لدفع 21,4 دولارا!

أي من يملك وسيلة نقل خاصة، وقدرة مادية، يتحمل تكلفة يومية أقل، بينما يدفع الفقراء أضعافا مضاعفة للحصول على الخدمة ذاتها.

عدا عن أن تداعيات الأزمة تمتد إلى الصحة العامة؛ فاختلاط المياه الجوفية بملوثات بيئية، كالصرف الصحي، ومخلفات حربية، وأسمدة، كما أظهرت فحوصات أولية في ريف حماة، يجعل المياه غير صالحة للشرب.

وبالتالي، لا بد من تحويل نهج التعامل مع ملف المياه من إغاثي إلى تنموي، للخروج من دائرة الاعتماد المزمن على المنظمات، وكي لا تبقى المياه سلعة ترهق الفقراء وتخضع استدامة المشاريع لآجال تمويل المانحين.

مواد البناء ترتفع بأكثر من 50% وتعمّق أزمة الترميم

تشهد سوق مواد البناء في سورية منذ بداية عام 2026 تحولات سعرية متسارعة انعكست بشكل مباشر على المواطنين الراغبين بترميم منازلهم المتضررة جزئياً، وعلى مشاريع إعادة التأهيل والبناء التي تواجه تحديات مالية متزايدة نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأساسية وتراجع قيمة الليرة السورية في الوقت نفسه.

وتظهر البيانات المتاحة لأسعار مواد البناء بين بداية شباط ومنتصف حزيران 2026 أن السوق سجلت ارتفاعات حقيقية بالدولار في معظم المواد الأساسية، بالتوازي مع ارتفاع سعر صرف الدولار في السوق الموازية من نحو 11,600 ليرة سورية إلى ما يقارب 14,500 ليرة، أي بزيادة بلغت نحو 25 بالمئة خلال أقل من خمسة أشهر.

الحديد يقفز بنسبة 17% بالدولار

يعد الحديد المؤشر الأبرز لتكاليف البناء، وقد ارتفع متوسط سعر طن حديد التسليح من نحو 560 دولاراً في بداية شباط إلى نحو 657 دولاراً في أيار وحزيران.

ففي بداية شباط تراوح سعر الطن بين 517 و603 دولارات، قبل أن يستقر نسبياً خلال آذار عند مستويات مشابهة، ثم يقفز إلى ما بين 620 و632 دولاراً خلال نيسان، ليصل في أيار وحزيران إلى ما بين 650 و665 دولاراً للطن.

وبذلك بلغت الزيادة الحقيقية في متوسط سعر الحديد نحو 17%، وهي نسبة مرتفعة جداً في الزيادات المسجلة بين المواد الرئيسية.

الإسمنت يسجل وسطي ارتفاع تجاوز 20%

لم يكن الإسمنت بعيداً عن موجة الارتفاع. فقد ارتفع متوسط سعر الإسمنت المحلي من نحو 99 دولاراً للطن في بداية شباط إلى نحو 122 دولاراً في الربع الثاني من العام، مسجلاً زيادة بلغت نحو 23%.

أما الإسمنت المستورد فارتفع من متوسط 115 دولاراً إلى نحو 133 دولاراً للطن، بزيادة قاربت 16%.

وتكمن أهمية هذه الزيادات في أن الإسمنت يشكل المادة الأساسية في معظم أعمال الترميم وإعادة التأهيل، ما يجعل أي زيادة في سعره تنعكس مباشرة على الكلفة النهائية للمشاريع السكنية والخدمية.

مواد مساندة ترتفع أيضاً

سجلت أسلاك التربيط المستخدمة في أعمال التسليح ارتفاعاً من متوسط 33,4 دولاراً إلى 39,4 دولاراً، للعبوة زنة 25 كغ، بزيادة بلغت نحو 18%.

كما ارتفع سعر كيس المسامير من نحو 5 دولارات إلى 6 دولارات تقريباً، أي بزيادة وصلت إلى 20 بالمئة.

في المقابل، بقيت أسعار البلوك مستقرة نسبياً، حيث حافظ بلوك 24 سم على مستوى 0,47 دولار للقطعة، بينما سجل الرمل والبحص زيادات محدودة تراوحت بين 10 و13%.

ارتفاع حقيقي في تكلفة مواد البناء

تشير المقارنات إلى أن تكلفة سلة مواد البناء الأساسية ارتفعت بنحو 20% بالدولار منذ بداية شباط وحتى منتصف حزيران.

وبمعنى عملي، فإن مشروعاً كان يحتاج إلى مواد بقيمة 100 ألف دولار في بداية الفترة يحتاج اليوم إلى نحو 120 ألف دولار للحصول على الكميات نفسها من المواد.

في مواجهة الارتفاعات يبرز دور الدولة كعامل أساسي في الحد من الضغوط على قطاع البناء من خلال دعم الإنتاج المحلي لمواد البناء

لكن التأثير الأكبر يظهر عند احتساب تغير سعر الصرف.

ففي بداية شباط كان الدولار يعادل نحو 11,600 ليرة سورية، بينما وصل في منتصف حزيران إلى نحو 14,500 ليرة، بزيادة تقارب 25%.

وعند جمع أثر ارتفاع أسعار المواد مع أثر ارتفاع سعر الدولار، ترتفع تكلفة مواد البناء المقومة بالليرة السورية بنحو: 20% زيادة حقيقية في أسعار المواد، و25% زيادة ناتجة عن تغير سعر الصرف.

أي إن الكلفة الإجمالية ارتفعت بما يقارب 50 إلى 52 بالمئة خلال أقل من خمسة أشهر.

وبعبارة أخرى، فإن مشروعاً كانت تكلفة مواده 100 مليون ليرة سورية في بداية شباط يحتاج اليوم إلى أكثر من 150 مليون ليرة للحصول على الكميات نفسها من المواد.

المواطنون الأكثر تضرراً

ينعكس هذا الواقع بشكل مباشر على الأسر السورية التي تسعى إلى ترميم منازلها المتضررة جزئياً.

فالعائلة التي كانت تحتاج إلى 40 مليون ليرة لترميم منزلها مطلع العام أصبحت بحاجة إلى أكثر من 60 مليون ليرة تقريباً لتنفيذ الأعمال ذاتها.

أما الأسر التي كانت تخطط لإضافة غرفة أو استكمال طابق أو تنفيذ أعمال إكساء، فقد وجدت نفسها أمام فجوة تمويلية متزايدة مع كل ارتفاع جديد في أسعار المواد أو سعر الصرف.

ويؤكد عاملون في قطاع البناء أن كثيراً من المواطنين باتوا يلجؤون إلى تنفيذ أعمال الترميم على مراحل متباعدة زمنياً بسبب عدم قدرتهم على تأمين كامل التكلفة دفعة واحدة.

انعكاسات على مشاريع إعادة التأهيل والإعمار

لا يقتصر تأثير الارتفاعات على الأفراد فحسب، بل يمتد إلى مشاريع إعادة التأهيل التي تنفذها البلديات والمنظمات الإنسانية والجمعيات الأهلية.

فالموازنات التي كانت تكفي لإعادة تأهيل 100 منزل أو مدرسة أو منشأة خدمية في بداية العام قد لا تكفي اليوم سوى لتنفيذ ما بين 65 و70% من الأعمال المخطط لها، نتيجة ارتفاع أسعار المواد وتكاليف التنفيذ.

كما أن شركات المقاولات والمستثمرين يواجهون صعوبات متزايدة في إعداد دراسات جدوى دقيقة للمشاريع الجديدة بسبب تقلب الأسعار وتغير تكاليف التنفيذ خلال فترات قصيرة.

نحو دور أكبر للدولة في تأمين مواد البناء

في ظل استمرار ضعف القدرة الشرائية وارتفاع تكاليف المعيشة، تبدو أسعار مواد البناء اليوم واحدة من أبرز العقبات التي تواجه جهود الترميم وإعادة التأهيل والإعمار، في وقت تتزايد فيه الحاجة إلى توفير حلول تمويلية وتسهيلات تساعد المواطنين على إعادة تأهيل مساكنهم وتحسين ظروفهم المعيشية.

وفي مواجهة هذه الارتفاعات، يبرز دور الدولة كعامل أساسي في الحد من الضغوط على قطاع البناء من خلال دعم الإنتاج المحلي لمواد البناء وتعزيز قدرات المعامل الوطنية العامة والخاصة. كما يمكن لمؤسسات القطاع العام المنتجة للإسمنت ومواد البناء الأخرى أن تلعب دوراً أكبر في تحقيق الاستقرار السعري عبر زيادة الإنتاج وتحسين كفاءة التشغيل وتوفير المواد في الأسواق المحلية بكميات كافية. فتوسيع الطاقات الإنتاجية المحلية وتسهيل حصول المصانع على مستلزمات الإنتاج والطاقة والنقل من شأنه أن يخفف الاعتماد على المواد المستوردة ويحد من تأثير تقلبات سعر الصرف، بما ينعكس إيجاباً على تكاليف الترميم وإعادة التأهيل ومشاريع البناء عموماً.

مشروع «أبيات هيلز» وتبخر أحلام المفقرين في امتلاك بيت العمر...!

في السادس من حزيران 2026، وُضع حجر الأساس لمشروع «أبيات هيلز» السكني في ضاحية قدسيا بريف دمشق، بحضور رسمي واقتصادي واسع وبرعاية وزارة الأشغال العامة والإسكان، وعلى مساحة 380 ألف متر مربع لتأمين أكثر من 2000 وحدة سكنية، وبكلفة تقديرية حسب تصريح مديره التنفيذي «محمد السلوم» تتجاوز 200 مليون دولار، جاء الإعلان على أنه «أول ثمرة عملية لمذكرات التفاهم» بين الجانبين السوري «المؤسسة العامة للإسكان» والسعودي «شركة أبيات للاستثمار والتطوير العقاري»، لكن بين السطور، يكمن سؤال محوري لم تطرحه التصريحات الرسمية المتغنية «بالشراكة بين القطاعين» و«جودة الحياة» و«الاستدامة البيئية»، لمن يُقام هذا المشروع حقاً؟!

■ رشا عيد

«كامبوند»، سكني أم سياحي؟

المشروع بهذه التكلفة والمواصفات، ليس مجرد أبنية سكنية، بل «مُجمّع سكني مغلق»، يضم حدائق ومرافق ترفيهية وتجارية، في صيغة أقرب إلى المنتجعات السياحية «الفاخرة» منها إلى الحلول الإسكانية العادلة، هذا النموذج «الاستعراضي»، الذي تتغنى به الجهات الرسمية تحت لافتة «جذب الاستثمارات» و«التطوير العقاري»، لا يخدم الباحثين عن مسكن حقيقي وملائم، بل يخلق جُزرا معزولة للأثرياء على أملاك الدولة التي هي حق لعامة الشعب.

فحين يحاصر المواطن بين أسعار عقارات وإيجارات خيالية «جشعا واستغلالا» ودخل لا يسد الرمق، يأتي «أبيات هيلز» ليعلن أن الأولوية ليست «للحاجة»، بل «للبهرجة» الصور والدعاية.

لمن هذا الإنقاذ؟

الصدمة الأكبر تكمن في الأرقام، فحسب التقديرات الميدانية إذا كان وسطي سعر الوحدة السكنية «شقة مثلاً» سيصل إلى 100 ألف دولار، أي ما يعادل أكثر من مليار ليرة سورية بكثير، فأمام هذا الرقم الفلكي، يغدو الحديث الرسمي عن «مشروع ينقذ المغمورين» ضرباً من العبث، ومهزلة لا تنطلي إلا على من يعيش خارج الواقع المعاش، فأي مواطن من ذوي الدخل المحدود أو المتوسط_ وهم الغالبية الساحقة_ يستطيع دفع مليار ليرة لشراء شقة؟!

هذه الأسعار تخصّ شريحة ضيقة لا تتجاوز «النخبة المتنفذة»، فيما يترك الملايين يصارعون الغلاء وحدهم، بلا سياسة سكن وإسكان حقيقية تراعي قدرتهم الشرائية المتآكلة.

الاكتتاب يعود بوجه جديد

التسجيل في المشروع سيكون وفق آلية «الاكتتاب»، ما يستدعي شبح الماضي الثقيل، فالسوريون لهم تجارب مريرة «تاريخيا» مع هذه الآلية، فذاقوا الأمرّين ولم يكتب للكثير منهم بعد امتلاك بيت العمر!

واليوم، وبالآليات ذاتها «المستنسخة» من عقلية السلطة الساقطة، هل يعاد فتح هذا الباب للمحسوبيات والفساد، ولتجيير المال العام إلى صفقات خاصة ينتفع منها كبار أصحاب الأرباح والمتنفذين والناهبين؟

هذه الاستمرارية تعني أن السياسات الليبرالية المتوحشة لم تتغير، منفصلة عن أوجاع الناس، لا ترى في أزمة السكن سوى فرصة للربح السريع.

اقتصاد الصورة لا الحاجة

فيما يلهث المفقرون لتأمين رغيف الخبز، تملأ الواجهات الإعلامية بمشاريع البوليفاردات التجارية والمدن الترفيهية والمُجمّعات السياحية، كأن البلاد في سباق مع «الترف» لا مع إعادة الإعمار.

هذه «البهرجة» لا تخاطب حاجة حقيقية، بل تسعى إلى ترسيخ صورة عن استقرار وهمي وتقدم شكلي، بينما يبقى ملف السكن الأكثر حساسية شاهدا على عجز الدولة وفشلها، بل وتخليها المتعمد عن واجبها في حماية مواطنيها وتأمين مساكن آمنة وكريمة لهم.

إنه اقتصاد «الصورة» لا اقتصاد «الخدمة والحاجة»، استثمار في الإبهار بدل الاستثمار في الإنسان.

ختاما، هذا ليس مشروعا سكنيا، بل صفقة فاخرة «للنخبة» على ظهور الفقراء. فهل هكذا تكون إعادة الإعمار؟ وهل هكذا تحل أزمة «المليوني» منزل التي تحدث عنها مدير المؤسسة العامة للإسكان «تمام الدبل»؟

ففي بلد أنهكته الحرب، لا يحتاج السوريون إلى مُجمّعات مغلقة تذكّرهم ببعد المسافة بينهم وبين السلطة، بل إلى سياسة سكنية عادلة تبدأ من حاجة الناس، لا من جشع السوق. وإلا، فستبقى هذه المشاريع مدنا للأغنياء، وأيقونة لانفصال الدولة عن واقع الشعب.

أما السؤال الأبرز والأهم الموجه للمؤسسة العامة للإسكان والحكومة على ضوء البهرجة والتباهي بمشروع «أبيات هيلز»:

ما مصير أحلام من أصبحوا «كهولا» وهم بانتظار بيت العمر «الشبابي» المكتتب عليه منذ عام 2004؟!

القنيطرة عطشى... والحكومة تفتح أبواب الجحيم للاستثمار الخاص...!

حين يأتي الاعتراف الرسمي بوجود أزمة مائية حادة في محافظة القنيطرة، حيث تراجعت الهطولات المطرية إلى ما نسبته 25% من المعدل السنوي وجفاف خمسة سدود من أصل ستة رئيسية، فإن المنطق يتوقع إجراءات طارئة لترشيد وحماية كل قطرة ماء، لكن ما حدث كان العكس تماماً!

■ رهف ونوس

ففي أيار 2025، أصدرت وزارة الاقتصاد والصناعة قراراً يسمح بإنشاء معامل لتعبئة المياه في جميع المحافظات السورية سواء أكان مصدر المياه سطحياً أو جوفياً، ليصل عدد الطلبات المقدمة في القنيطرة وحدها اليوم إلى 49 طلباً، حصل خمسة منها على موافقات نهائية للمباشرة بالعمل وحفر الآبار والأعمال الإنشائية، وفق تصريح لمدير صناعة القنيطرة «نصر الحلبي» لصحيفة «الوطن» بتاريخ 2026/6/7.

إنها استباحة منظمة للموارد الطبيعية تحت عباءة فضفاضة «الاقتصاد الحر» ومنع الاحتكار، فهي عملياً تنهي احتكار منشآت القطاع العام وتفتح الباب على مصراعيه لمحتكرين جدد!، كما يغدو تكريساً لنموذج رأس مالي طفيلي يتعيش على معاناة السوريين وبرعاية رسمية فاضحة!

فكيف تستقيم هذه الخطوة الموصوفة «بالتنموية» أمام هذا الواقع؟، وكيف تُمنح تراخيص لاستنزاف المياه وتعبئتها «تكسبا» في وقت تتصحر فيه الأراضي وتنضب فيه مصادر المياه في عموم البلاد، لتتحول مياه الشرب إلى سلعة تباع وتشترى لمن لديه القدرة على الدفع بدلاً من كونها حقاً أساسياً من حقوق الإنسان.

التصريحات الرسمية تبلغ ذروة التناقض حين يؤكد مدير صناعة القنيطرة، أن الشروط تضمن «الجودة وعدم الإضرار بالمخزون المائي»، وهذا يشبه تماما إصدار تصريح صيد في محمية طبيعية أعلن أنها خالية من الحيوانات. إنها سخرية «قاسية» من واقع «مائي» متأزم يعرفه كل مواطن سوري!

باختصار وبصراحة، تم الترويج سابقاً لعجز منشآت القطاع العام عن تلبية احتياجات السوق، كمبرر لفتح الأبواب أمام الاستثمارات الخاصة، غير أن متابعين بالشأن الاقتصادي يرون أن تعطيل هذه المنشآت جاء نتيجة سياسات متعمدة من سوء الإدارة ونقص التمويل، لتكون الخصخصة «المنقذ الوحيد»!

مما يطرح السؤال الملح، هل تم فعلاً دعم هذه المنشآت قبل الحكم عليها بالعجز أم أن توقيفها وتعطيلها كان تمهيدا لتمرير هذه المشاريع الخاصة تحت يافطة «التحرير الاقتصادي»؟!

في الواقع، هذا ليس «استثمارا» بالمعنى الحقيقي، فالاستثمار يعني وجود مخاطرة تحتمل الربح أو الخسارة، أما هنا وحسب خبراء الاقتصاد «شريك المياه لا يخسر»، فالمشروع لا يحتاج تكنولوجيا معقدة أو خبرات نادرة وأرباحه مضمونة، ومسوق ومخاطره محدودة، والأهم مورده الطبيعي متاح.

هذا وبكل أسف، تخلّ رسمي عن قطاع يفترض أنه «سيادي» في وقت كان من الممكن الحفاظ عليه وإصلاح منشآته وتطويرها بدلاً من منح رُخص لاستنزاف موارده.

ما يحدث في القنيطرة ليس حالة معزولة، بل جزء من نهج متكامل لتصفية الأصول العامة، كما جرى مع معمل تعبئة مياه «الدريكيش» في طرطوس عند طرحه للاستثمار الخاص بحجة «التطوير»!

ومع أن هذه «الصفقة» تختلف نسبيا من حيث كونها تتعلق بمنشأة قائمة على مورد طبيعي، إلا أن الجوهر واحد؛ تسليم ثروة عامة ووطنية للقطاع الخاص، فتتحول من أداة لخدمة المواطن إلى آلة للتربح.

بالمحصلة، هذا إنذار لكارثة مائية واقتصادية واجتماعية قادمة، فعندما ينضب المخزون المائي، ستصبح مياه الشرب سلعة «كمالية»، وهذا هو جوهر «الخصخصة» وعين الاحتكار الذي يزعم محاربته!

في ظل هذا النهج، هل ستخطط الحكومة لبيع الهواء الذي نتنفسه أيضا تحت مسمى «الاستثمار البيئي»؟! طالما أن هناك من يدفع ثمنا، ولو كان باهظا على حساب الأمن المائي والمصلحة الوطنية واستقرار البلاد؟!

امتحان الرياضيات في البكالوريا السورية: عندما يتحول الامتحان إلى عقوبة جماعية

لم يعد الجدل حول امتحان الرياضيات في الشهادة الثانوية العامة – الفرع العلمي – مجرد نقاش عابر حول صعوبة الأسئلة أو سهولتها. ما حدث هذا العام فتح الباب أمام سؤال أكبر وأكثر خطورة: هل كان الهدف من الامتحان قياس مستوى الطلاب، أم معاقبتهم على ظروف لم يكونوا مسؤولين عنها؟

من السهل على أي جهة مسؤولة أن تقول إن الأسئلة جاءت من المنهاج. لكن السؤال الحقيقي ليس إن كانت الأسئلة موجودة في الكتاب، بل إن كان الطلاب قد حصلوا فعلاً على فرصة متكافئة لدراسة هذا المنهاج وإتقانه. فالعدالة التعليمية لا تتحقق بمجرد وضع الأسئلة ضمن المقرر، وإنما بتأمين الظروف التي تجعل جميع الطلاب قادرين على الوصول إلى المعرفة نفسها بالقدر نفسه.

خلال هذا العام، عاش آلاف الطلاب السوريين في ظروف استثنائية وغير مسبوقة. فيضانات ضربت مناطق في الرقة ودير الزور وأثرت على العملية التعليمية، وأحداث أمنية شهدتها مناطق في حلب، وتوترات واعتداءات «إسرائيلية» مستمرة في الجنوب ألقت بظلالها على الحياة اليومية والاستقرار النفسي للطلاب. وبين هذا وذاك، وجدت مدارس كثيرة نفسها عاجزة عن استكمال المنهاج وفق الخطة المقررة.

ومع ذلك، جاء الامتحان وكأن شيئاً من ذلك كله لم يحدث.

جاء امتحان الرياضيات ليطالب الطلاب بإظهار أعلى درجات التركيز والتحليل في وقت لم يكن فيه كثير منهم قد حصل أصلاً على ظروف تعليمية مستقرة. والأسوأ من ذلك أن أسئلة من الوحدات الأخيرة في المنهاج وجدت طريقها إلى ورقة الامتحان رغم أن عدداً من المدارس لم يتمكن من إنهاء تدريسها بالشكل المطلوب.

أي عدالة هذه التي تساوي بين طالب درس المنهاج كاملاً في ظروف مستقرة، وطالب آخر انقطعت دراسته أو تعطلت أو تأخرت بسبب ظروف قاهرة؟

اللافت أن الانتقادات هذه المرة لم تأت من الطلاب وحدهم، وهو ما يمنحها مصداقية أكبر. فقد خرج مدرسون ومختصون في المادة ليؤكدوا أن الامتحان كان فوق المستوى المتوقع وأن بعض الأسئلة احتاجت إلى وقت وجهد لا يتناسبان مع طبيعة الامتحان. ووصل الأمر إلى حد انتقاد الامتحان من قبل شخصيات تربوية ونقابية معروفة، ما يعني أن القضية لم تعد مجرد انطباعات شخصية أو تبريرات لما بعد الامتحان.

ثم جاءت قضية اختلاف نموذج إدلب عن النماذج المقدمة في بقية المحافظات لتضيف مزيداً من علامات الاستفهام. فكيف يمكن الحديث عن تكافؤ الفرص بينما يتداول المعلمون والطلاب مقارنات تظهر تفاوتاً واضحاً في طبيعة ومستوى الأسئلة؟ وكيف يمكن طمأنة الطلاب إلى عدالة المفاضلات الجامعية إذا كانت هناك قناعة واسعة بأن مستوى الامتحانات لم يكن متقارباً بالشكل الكافي؟

إن وظيفة الامتحان الوطني ليست اصطياد الطلاب ولا استعراض قدرات واضعي الأسئلة. الامتحان الناجح هو الذي يميز بين المستويات المختلفة للطلاب من دون أن يتحول إلى حاجز تعجيزي أمام الغالبية. أما عندما يخرج آلاف الطلاب من القاعات وهم يشعرون بالعجز والصدمة والظلم، وعندما يشاركهم هذا الشعور معلمون وخبراء في المادة نفسها، فإن المشكلة لا تعود مشكلة طلاب، بل مشكلة فلسفة تقييم بأكملها.

اليوم لا يطالب أحد بمنح علامات مجانية، ولا بتخفيض المستوى العلمي للشهادة الثانوية، بل يطالب الناس بشيء أبسط من ذلك بكثير؛ العدالة. العدالة في وضع الأسئلة، والعدالة في مراعاة الظروف، والعدالة في التصحيح، والعدالة في النظر إلى الطالب بوصفه إنساناً عاش عاماً استثنائياً لا آلة يفترض بها أن تعمل بالكفاءة نفسها مهما كانت الظروف المحيطة بها.

وإذا كانت الشهادة الثانوية تمثل محطة مصيرية تحدد مستقبل عشرات آلاف الشباب، فإن أقل ما يستحقه هؤلاء هو أن يشعروا بأن الامتحان كان اختباراً لمعارفهم، لا اختباراً لقدرتهم على تحمل الأزمات والكوارث والاضطرابات التي لم يصنعوها ولم يختاروها.

إن الأزمة الحقيقية التي كشفها امتحان الرياضيات ليست في ورقة الأسئلة وحدها، بل في الفجوة المتزايدة بين واقع الطلاب كما هو، والطريقة التي يُفترض بهم أن يُقيَّموا بها. وما لم تُراجع هذه الفجوة بجدية، فإن الجدل الحالي لن يكون الأخير، بل مجرد حلقة جديدة في مسلسل فقدان الثقة بمنظومة يفترض أنها وُجدت لتحقيق العدالة لا لإثارة الشعور بالغبن.

التحول الرقمي «أولوية قصوى» إعلامياً... والواقع يقول الجباية أولاً!

بينما يتغنّى الخطاب الرسمي لوزارة الاتصالات بأن «التحول الرقمي أولوية قصوى لبناء مؤسسات ذكية واقتصاد رقمي يدفع عجلة التنمية»، يوقّع القائمون على هذا الخطاب على قراراتٍ تدفن أي أمل «برقمنة حقيقية» تحت جبل من الرسوم الفلكية.

■ منية سليمان

فالقرار الأخير الناظم لترخيص التطبيقات الإلكترونية لخدمة توصيل الطلبات ونقل الركاب، ليس سوى إعلان «إفلاس مُقنَّع» لتلك الشعارات، وصكّ إعدام رسميّ لأي مشروع ناشئ قبل أن يبصر النور.

أصدرت الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد قراراً بتاريخ 19 نيسان، ليحدد بدل ترخيص ابتدائي لهذه التطبيقات الإلكترونية بمبلغ قدره 500,000 ليرة سورية جديدة «أي ما 50 مليون ليرة سورية قديمة»، يُضاف إليها رسم دراسة الطلب البالغ 5000 ل.س جديدة.

ثم يأتي التجديد السنوي متدرجاً ليكمل فصول الكارثة، تصفير السنة الأولى «المدفوعة مسبقاً عند الترخيص» بينما السنة الثانية 500,000 ل.س جديدة، والثالثة 1,000,000 ل.س، أما السنة الرابعة وما بعدها 1,500,000 ل.س جديدة، ويُضاف إليها أيضاً رسم الدراسة نفسه عند كل تجديد.

من يدفع هذه المبالغ الخيالية؟! هل شابٌّ يدير مشروعه من منزله أم آخرون يحاولون انتشال لقمة عيشهم من وحل البطالة؟!

بالمحصلة، هذا إجهاض ممنهج للمشروع «الصغير» قبل أن يولد، وإغراق صاحبه في إحباط يجعل من روح المبادرة نكتة سمجة.

إنها رسالة بيروقراطية واضحة المعالم «من لا يملك رأس مال كبيراً، فلا مكان له في اقتصاد المستقبل».

في تصريحات متلاحقة على مدى عام ونصف تقريباً، ظل وزير الاتصالات «عبد السلام هيكل» يردد أن «رقمنة الخدمات بوابة التنمية وهذه ليست رفاهية بل ضرورة لإعادة الإعمار وتحسين جودة حياة المواطنين»، وأن الحكومة ماضية في «تمكين الشباب وتشجيع الريادة الرقمية».

فأي تمكين هذا الذي يفرض على رائد الأعمال الناشئ عبئاً مالياً يفوق طاقة شركات قائمة؟

وأي تشجيع يُستهلّ بفواتير تقتل أحلام أصحابها بالتصفير؟!

المفارقة ساخرة إلى حد الألم: خطاب يغازل المستقبل من جهة، وقرارات تستنسخ عقلية الجباية «المتوحشة» من جهة أخرى، وكأن الوزارة «تتصيد» المشاريع لا تحضنها.

فحين توضع مثل هذه القيود المالية، لا يتوقف الطلب على خدمات التوصيل والنقل، بل يتوقف الطرف الأضعف عن الانخراط في الاقتصاد المنظم، ليهرب مقدمو الخدمة جماعياً إلى مجموعات وصفحات بيع غير مراقبة «عبر الواتساب مثلاً»، وإلى بدائل لا تضمن حق المستفيد ولا تحمي بياناته ولا تتابع جودة الخدمة.

هذا القرار لا يضبط أو ينظم ولا يحمي المستفيد؛ إنه يخلق سوقاً موازية مسرحها الفوضى، وحكمها الغاب، ووسيطها الفساد.

فيوم يصبح طلب الترخيص مغامرة مالية «انتحارية»، يكون الالتفاف على القانون هو الملاذ الطبيعي.

فلا رقمنة حيث تُحوَّل الخدمة إلى «عبودية» مالية، ولا تنمية حين يدفع صاحب مشروع «صغير» ثمن تصاريح لا يقوى على تحملها، والمواطن هنا سيدفع الثمن مضاعفاً، لخدمة غير مضمونة، ولسياسات تتفنن في قتل كل محاولة لتوطين التقانة.

ولا يجادل عاقل في ضرورة «قوننة» عمل هذه التطبيقات لضمان حقوق المستفيدين وجودة الخدمة، وهذه غاية مشروعة، بل ومطلوبة.

لكن السؤال الجوهري هنا، هل تصلح هذه الغاية عبر قرارات تُفقد التطبيق جدواه الاقتصادية من اللحظة الأولى؟

فحين تجعل الاستمرار في السوق مرهوناً بدفع ملايين الليرات سنوياً، فإنك لا تنظّم، بل تصنع حاجزاً يمنع دخول المنافسين الصغار، ويُبقي الساحة حكراً على مَنْ يملك رأس المال أو مَن يجيد الالتفاف على القانون.

هذا النموذج الرسمي لا يدعم اقتصاداً رقمياً، بل يصنع احتكاراً مقنَّعاً، ولا يشجع الشباب، بل يدفعهم نحو الإحباط أو العمل في الظل. فإن كان التحول الرقمي يعني هذا، فلنقلها صراحة، إنه تحوّل نحو ترسيخ الإقصاء، لا نحو بناء المستقبل.

الخبز... إعادة إنتاج الفقر تحت وطأة الفساد المستمر

لا يزال رغيف الخبز في سورية يختزل مأساة شعب بأكمله، ففي الوقت الذي تؤكد فيه البيانات الرسمية أن ربطة الخبز «المدعوم» تزن 1050 غراماً، تكشف شكاوى متواترة من عدة مناطق أن الوزن الفعلي يصل في أحسن الأحوال إلى 950 غراماً وحتى أقل من ذلك أحياناً، هذا الفارق الرقمي ليس خطأً إنتاجياً، بل هو تجسيد لنهج تغول على لقمة عيش المفقرين عبر فساد ونهب مستشرٍ وعجز رسمي متعمد «تقليصاً للدعم» عن حماية ما تبقى من أمن غذائي للمواطن.

■ رشا عيد

تتعدد الأساليب النهبوية لهذا الرغيف، ولا تقتصر الأزمة على نقص الوزن وحده «المعمم في غالبية الأفران على امتداد البلاد»، بل تمتد إلى التلاعب بمدخلات العملية الإنتاجية برمتها لتتدنى جودته، فتعمد بعض المخابز إلى إبقاء الأرغفة رطبة محملة بالماء دون نضج كاف لزيادة الوزن الوهمي، كما يعمل البعض الآخَر على خلط الطحين الجيد بالرديء وقد تتسع دائرة الفساد أكثر فتُستبدل المخصصات كاملة بمواد أقل جودة من السوق السوداء وتباع نهباً وجشعاً، وكذلك الأمر بالنسبة للخميرة وغيرها، ما ينتج خبزاً هشاً وسريع التلف والتفتت، ليدفع الثمن المواطن المفقر وحده.

وهذا ما أكدته شكاوى متكررة لسكان «قرى وبلدات ريف حماة الشرقي» عن تدني جودة رغيف الخبز لمستويات وصفت بأنها «غير صالحة للاستهلاك البشري» أمام تلاعب بالمعايير الفنية والأوزان، حسب تقارير صحفية، وكذلك الأمر في مدينة «الشدادي» بريف الحسكة الجنوبي، وفي عدة أفران في «محافظة الرقة»، حيث تتشابه الشكاوى مع التأكيد على ضعف التبريد ولتخمير والخبز، مع ظهور طعم حامض في بعض الأحيان، بالإضافة إلى سوء التخزين والنقل.

هذا يبرر الفرق الصارخ بين مناطق متجاورة كما في ريف حماة الشرقي ومدينة سلمية، التي يتوفر فيها الخبز الجيد نسبيا رغم وحدة الجهة المورِدة لمستلزمات الإنتاج، وهذا التفاوت لا يفسره سوى فساد داخلي منظم يتحكم في توزيع الكميات أو قلة خبرة تزيد الطين بلّة.

إنها منظومة فساد متكاملة تنمو وسط غياب أي رادع، أما الرقابة فتبقى غائبة وربما مُغيبة عمدا، وما يجري تحت راية «جولات تفتيشية» لا يعدو أن يكون مسرحية هزلية تفضح التواطؤ الرسمي.

وفي ظل هذا الفراغ والإهمال الفاضح، يضطر سكان قرى وبلدات حماة الشرقية إلى شراء الخبز من «سلمية» بسعر يتراوح بين 5500–6000 ل.س للربطة «تحكما واستغلالا» من المعتمدين تحت ذريعة أجور النقل المرتفعة.

ما يجري في ملف الخبز ليس طارئا ولا استثنائيا، بل هو استمرار لسياسة قديمة جديدة عنوانها إفقار المواطن السوري وتحميله وحده فاتورة الانهيار الاقتصادي التي عملت عليها السلطة الساقطة والمستمرة حتى الآن، فبدلا من البحث عن حلول حقيقية لأزمة الطحين والإنتاج والفساد والهدر في مؤسسات الدعم، يتم اللجوء إلى الحل الأسهل بالاقتطاع من لقمة الفقير تحت ذرائع تقنية وإدارية لم تعد تقنع أحدا. فالدولة تتخلى بموازناتها المتعثرة عن دعم الخبز تدريجيا، ثم تتخلى بالتغاضي المتعمد عن شبكات النهب والاستغلال، عن حماية آخر ما تبقى من دعم «حكومي».

الحل للحفاظ على جودة الخبز، لا يكون بالبهرجة الإعلامية عن الآليات المتبعة «رسميا» في الكشف عن مخالفات هنا أو هناك وبتسيير جولات رقابية شكلية، بل يتطلب منهجية عمل متكاملة تبدأ بتأهيل البنية التحتية والصيانة الدورية لخطوط الإنتاج إلى تأمين مستدام لمدخلات الإنتاج بالمواصفة والجودة المطلوبة، وصولا إلى اليد العاملة الخبيرة وليس انتهاءً بمكافحة الفساد بالرقابة الاستباقية والمتابعة الفعالة والجدية لكل حلقة من سلسلة الإنتاج حتى كوة البيع للمواطنين. فالخبز ليس مجرد سلعة، بل مرآة لكرامة الناس وأمانهم الاجتماعي والاستقرار اليومي لكل بيت.

انتشار الحشرات في حماة... مشكلة هيكلية وليست موسمية

تداول مواطنون مقاطع فيديو وصوراً توثق اجتياح أسراب كثيفة من الحشرات والبعوض مدينة حماة وريفها، محولة حياة السكان إلى جحيم يومي.

■ سلمى صلاح

بالإضافة إلى انتشار غير مسبوق لحشرتي البق والبرغش، ما دفع أهالي بلدة اللطامنة شمال حماة على إشعال النيران كوسيلة بدائية لطرد الحشرات.

أسباب التفاقم

يكمن العامل الأكبر في تفاقم هذه الأزمة في غياب ترحيل النفايات بشكل يومي ومنظم. فمع تراجع الخدمات، تتراكم القمامة في الشوارع والأحياء لأيام متتالية، متسببة في انبعاث روائح كريهة وتهيئة بيئة مثالية لتكاثر الحشرات والقوارض.

وتؤدي النفايات المتراكمة إلى تلوث مصادر المياه والغذاء، الأمر الذي يسهم في انتشار التهابات معوية وأمراض جلدية، ولا سيما بين الأطفال.

فعلى سبيل المثال، يعاني السكان القاطنون بالقرب من قناة الري التي تمر من منتصف مدينة قلعة المضيق بالريف الغربي، من تراكم الأوساخ والقمامة في القناة، والرائحة النتنة أثناء جفاف خط الري، ما أدى كذلك لانتشار الحشرات والبعوض بكثافة.

مخاطر صحية

لا تقتصر أضرار هذه الحشرات على اللدغات المزعجة، التي وصفها أحد الشبان في مقطع فيديو بأنها «كلدغة الأفعى»، بل تمتد إلى أمراض خطرة. وقد سُجلت في الرقة في نيَسان الماضي حالات متزايدة من داء الليشمانيا.

أي إن ما يحدث في حماة اليوم، وغدا في محافظة ومدينة أخرى، هو امتداد لما حدث في الرقة؛ تكدس للقمامة، وغياب الترحيل المنتظم، وانتشار المكبات العشوائية، واختلاط مياه الصرف الصحي بمياه الشرب، وتلوث الأنهار، كلها تخلق بيئة مثالية لانتشار الحشرات وما تحمله معها من أمراض.

استجابة محدودة

أمام المطالبات الشعبية المتصاعدة، أعلن مجلس مدينة حماة عن بدء حملة رش وتعقيم طالت عدة أحياء في المدينة، إلا أن الاستجابة لا تزال محدودة سواء داخل المدينة نفسها أو في الأرياف.

كما أن الإجراءات المتخذة دائما تأتي بعد تفاقم المشكلة، عدا عن أن رش المبيدات من دون معالجة أسباب المشكلة الأساسية «تراكم النفايات والتلوث» لن يحقق نتيجة دائمة.

ضرورة المكافحة

مع استمرار غياب الحلول الجذرية ستتفاقم المعاناة وستنتقل الأمراض وتتسع رقعتها، ما يتطلب التزاما حقيقيا بمعالجة الأسباب وأهمها إزالة النفايات وترحيلها بشكل يومي ودائم، وتحسين شبكات الصرف الصحي، ومكافحة الآفات.

كما لا يمكن التعامل مع انتشار الحشرات كمسألة محلية تخص حماة وحدها، فالأسباب نفسها منتشرة في عموم المحافظات، وهي نتاج مباشر للإهمال الخدمي وتقاعس الجهات المعنية عن أداء دورها. وإذا استمر انهيار الخدمات البلدية لن يكون غدا أفضل من اليوم، وستنتقل أسراب الحشرات من مدينة إلى أخرى، تاركة وراءها أمراضا ومعاناة.

صوت الشارع السوري في أسبوع: «إيد وحدة»

بعض من الوقفات الاحتجاجية والتظاهرات الشعبية السورية التي رصدتها قاسيون في فترة أسبوع بين الإثنين 8 حزيران وحتى الأحد 14 حزيران 2026.

رصدت قاسيون خلال هذا الأسبوع بدء إضرابين مفتوحين، و 17 تجمّعاً ووقفة احتجاجية في 11 نقطة، تركزت في منطقة الحسكة وريف الحسكة وريف دمشق، إضافة إلى السويداء، وتنوعت مواضيعها بين اعتراضات ومطالبات اقتصادية، ومعيشية، وحقوقية، وعمالية.

الإثنين 8 حزيران

– ريف دمشق: أعلن عمّال معمل «زنوبيا» في منطقة الكسوة إضرابا مفتوحا عن العمل حتى تحقيق مطالبهم بتأمين صحي عادل، ورفع للأجور، وتحسين ظروف العمل، واحترام العمال وحقوقهم.
– الحسكة: وقفة احتجاجية نظمها أهالي قرية أم حجيرة في منطقة شمال الهول بريف الحسكة، ومنعوا بها مرور صهاريج النفط، احتجاجا على ارتفاع أسعار المحروقات والمعيشة والتهميش، وعدم وجود محروقات في المنطقة.
– الحسكة: وقفة احتجاجية لأهالي مدينة الشدادي جنوبي الحسكة، مطالبين بمعالجة أزمة ارتفاع أسعار المحروقات والخبز والكهرباء، وتوفير فرص العمل، وإعادة المفصولين إلى أعمالهم.
– الحسكة: وقفة احتجاجية لأهالي بلدة تل براك، احتجاجا على ارتفاع تكاليف المعيشة والبطالة وسوء الخدمات.
– السويداء: احتجاجات لليوم الثالث على التوالي للمطالبة بكشف مصير المعتقلين والمغيبين.

الثلاثاء 9 حزيران

– ريف دمشق: أعلن عمّال معمل «مدار» في منطقة الكسوة، إضرابا مفتوحاً عن العمل حتى تحقيق مطالبهم بزيادة الأجور بما يتناسب مع تكاليف المعيشة واحترام العمال وحقوقهم.
– الحسكة: وقفة احتجاجية نظمها أهالي قرى منطقة شمال الهول بريف الحسكة، ومنعوا بها مرور صهاريج النفط، احتجاجاً على ارتفاع أسعار المحروقات والمعيشة والتهميش، وعدم وجود محروقات في المنطقة.

الأربعاء 10 حزيران

– الحسكة: وقفة احتجاجية لأهالي تل حميس بريف الحسكة مطالبين بتحسين الواقع المعيشي والخدمي وتحسين الخدمات، وفتح وتشغيل مصفاة نفط في الحسكة لدعم القطاع الخدمي.
– الحسكة: تجدد احتجاجات منطقة شمال الهول.
– ريف دمشق: استمرار إضراب عمال معملي «زنوبيا» و«مدار» في منطقة الكسوة.

الخميس 11 حزيران

– السويداء: وقفة احتجاجية للمطالبة بحق الطلاب في تقديم امتحاناتهم ضمن المحافظة، وإقرار دورة استثنائية.
– الحسكة: تجدد احتجاجات أهالي تل حميس بريف الحسكة.
– الحسكة: وقفة احتجاجية نظمها عدد من أصحاب الأفران في الشدادي أمام مبنى إدارة المنطقة، بسبب تفاقم أزمة المحروقات ونقص مخصصاتهم.
– ريف دمشق: استمرار إضراب عمال معملي «زنوبيا» و«مدار» في منطقة الكسوة.

الأحد 14 حزيران

– الحسكة: وقفة احتجاجية لعدد من الموظفين للمطالبة بالتثبيت الوظيفي وصرف الرواتب المتأخرة، وتأمين فرص عمل جديدة.
– ريف دمشق: استمرار إضراب عمال معملي «زنوبيا» و«مدار» في منطقة الكسوة، وخروج عمال معمل «مدار» بوقفة احتجاجية أمام المعمل.

السبت 13 حزيران

– ريف دمشق: استمرار إضراب عمال معملي «زنوبيا» و«مدار» في منطقة الكسوة. وخرج عمال معمل «زنوبيا» بوقفة احتجاجية أمام المعمل.

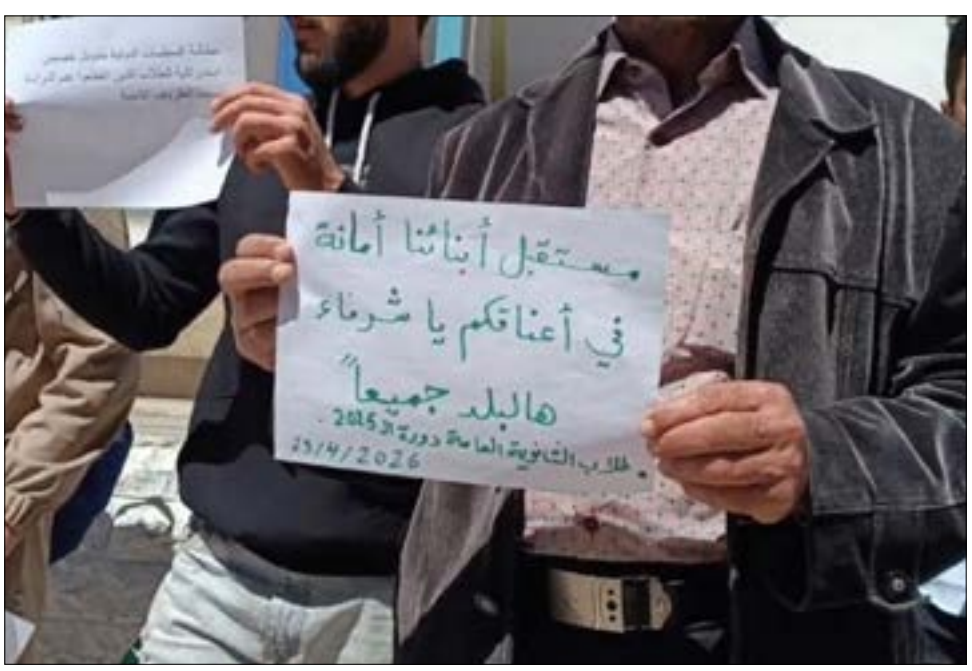

من هتافات المحتجين:

– إيد وحدة .. إيد وحدة
– يا قانون احمينا احمينا.. وين وين النقابة؟
– المسؤولين بهالدولة الكانوا بالإمارات، شو بعرفه بواقعنا إحنا؟ يلي يوالف عالإمارات شو يدور علي؟ على إيش يصير مسؤول عندي هالأبو الإمارات؟
– أبو 10 آلاف دولار ما يهمه إذا يجي نفط ولا ما يجي نفط، ولا ما يجي مازوت، ما يشتري خبز، يروح يشتري كعك وياكل.
– ما عندهم إلا اهتمام بأنفسهم، هدول ما يعمرون بلد، هدول يخربون بلد.
– العامل اله كرامة، ما حدا بشوف حاله عالعامل، لولا العامل ما صارت هالمعامل كلها.

بعد الانسحاب الإماراتي... ما هو

في 11 حزيران، أعاد رجل الأعمال الإماراتي خلف الحبتور فتح سؤال الاستثمار في سورية، لكن من الباب المعاكس هذه المرة. ففي مقابلة مع CNBC عربية، صرح إنه لن يشارك حالياً في تنفيذ أي مشاريع استثمارية في سورية، وإنه في هذه المرحلة مستعد لتقديم الدعم الإنساني والخيري فقط، مضيفاً أن الأولوية في إعادة بناء الاقتصاد السوري يجب أن تكون للسوريين ثم للمستثمر العربي، بعد ذلك بيوم، نشر الحبتور على صفحته على موقع X تغريدة أعلن فيها إنه «عندما تحين الفرصة المناسبة، سنكون جاهزين بإذن الله للمساهمة بما نستطيع».

بطبيعة الحال، لم يكن التصريح عابراً، لأنه صدر عن رجل أعمال شغل اسمه خلال الأشهر الماضية حيزاً واسعاً في التغطيات الرسمية وشبه الرسمية، وجرى تقديم زيارته واهتمامه بالسوق السورية بوصفهما مؤشراً مبكراً على تدفق استثمارات خليجية كبرى إلى البلاد. لذلك شكلت هذه التصريحات خيبة للكثير من السوريين الذين تذكروا سريعاً الخطاب الإعلامي الذي رافق الزيارات واللقاءات السابقة للحبتور: مليارات قادمة، ومشاريع ضخمة، وفنادق ومنتجعات، ورسائل ثقة، وبداية مرحلة استثمارية جديدة. واليوم، أمام إعلان الانسحاب العملي، يظهر السؤال الحقيقي: هل كانت المشكلة في الحبتور، أم في الطريقة التي تدار بها المسألة الاستثمارية في سورية كلها؟

■ أحمد الرز

ما يستحق النقاش، إذاً، ليس الحبتور بحد ذاته، ولا استثماراته، ولا نياته، ولا ما إذا كان سيعود لاحقاً إلى الاستثمار أم لا. فالمستثمر، أي مستثمر، يتحرك عادة وفق حسابات الربح والمخاطرة، وليس وفق الحماسة الإعلامية أو المجاملات السياسية. والمسألة الأهم هي أن هذا التطور كشف هشاشة التصور الرسمي السائد، الذي يتعامل مع سورية ما بعد سقوط الأسد كما لو أنها أرض تنتظر مستثمراً خارجياً يهبط عليها لينقذها، بشرط أن تمنح له الإعفاءات والامتيازات والتسهيلات إلى أقصى حد ممكن.

في هذا السياق، تم تقديم العديد من التنازلات والامتيازات والإعفاءات السخية للمستثمرين الأجانب، بما في ذلك قانون الضريبة على الدخل وقانون الاستثمار الجديد الذي منح تخفيضات ضريبية تصل إلى 80%، إلى جانب ضمانات التملك بنسبة 100% للمستثمر الأجنبي، ومنع الدولة من وضع يدها على هذه الاستثمارات مستقبلاً أو الحجز الاحتياطي عليها، والسماح بالتحويل الحر للأرباح ولرأس المال المستثمر إلى الخارج وبالعملة الأجنبية، والسماح باستقدام نحو 40% من العمالة الأجنبية.

باختصار، لم يبق هناك شيء يمكن أن تقدمه السلطة للمستثمرين الأجانب لجذبهم ولم تقدمه. رغم ذلك – وباستثناء بعض مذكرات التفاهم الصورية، و«إعلانات النوايا» غير الملزمة، وبعض مشاريع الاستثمار الصغيرة التي تبين أن أصحابها سوريين لديهم شركات مسجلة في الخارج – لم نشهد حركة استثمارية أجنبية جدية نشطة. والسبب في ذلك لا يتعلق بكل تأكيد بأن السلطة لم تقدم ما يكفي من التنازلات للمستثمرين، بل في بيئة الاستثمار ذاتها.

صحيح أن الضرائب ليست تفصيلاً عابراً في حسابات المستثمرين لكنها ليست العامل الحاسم في قرار الاستثمار ذاته

وهم المستثمر المنقذ وحدود التنازل

الخطأ الأكبر في السياسة الاقتصادية في سورية اليوم هو تحويل المستثمر الخارجي إلى بطل خلاص. في هذا التصور، تبدو البلاد كأنها عاجزة بذاتها، وكأن السوريين لا يملكون سوى الانتظار: انتظار الوفود، وانتظار المليارات، وانتظار مذكرات التفاهم، وانتظار رجل أعمال كبير يقرر أن «يمنح البلاد فرصة». هذه النظرة – عدا كونها مهينة للسوريين – خطرة اقتصادياً، لأنها تجعل القرار العام تابعاً لتوقعات رأس المال الخاص، وتدفع السلطة إلى سباق تنازلات لا ينتهي: ضرائب أقل، وضمانات أكثر، وأرض أرخص، وعمالة أضعف، ورقابة أقل، ثم انتظار طويل لن يثمر إلا خيبة جديدة.

أي مستثمر جدي لن يقرر بناء مصنع أو محطة طاقة أو مشروع طويل الأجل بناء على مؤتمر استعراضي أو حجم حفاوة كبير. أول ما يسأل عنه هو: هل البلاد مستقرة؟ هل هناك سلطة موحدة؟ هل العقود قابلة للتنفيذ؟ هل القضاء مستقل؟ هل سعر الصرف قابل للتوقع؟ هل الكهرباء والمياه والنقل متاحة؟ هل يستطيع إدخال المعدات والمواد الأولية؟ هل يستطيع بيع إنتاجه في سوق تملك قدرة شرائية؟ هل هناك مخاطر أمنية أو سياسية قد تطيح بالمشروع بعد سنوات؟ وإذا كانت الإجابات ضبابية، لن تكون الإعفاءات الضريبية كافية. بل ستتحول الإعفاءات نفسها إلى محاولة تعويض غير معلن عن المخاطر، أي أن الدولة والمجتمع سيدفعان – مسبقاً – ثمن قبول المستثمر الدخول إلى بيئة غير مستقرة.

هذا ما تغفله السياسة الاقتصادية الحالية حين تفترض أن خفض الضريبة هو المفتاح السحري للاستثمار. صحيح أن الضرائب ليست تفصيلاً عابراً في حسابات المستثمرين، لكنها ليست العامل الحاسم في قرار الاستثمار ذاته. في الاقتصادات المستقرة نسبياً، قد تؤثر بضع نقاط ضريبية في قرار شركة بين بلد وآخر. أما في اقتصاد خارج من حرب طويلة، ومجتمع ممزق، وبنية تحتية مدمرة، فإن السؤال الضريبي يصبح ثانوياً أمام سؤال المخاطر الكلية. حيث أن المستثمر قد يقبل بضريبة أعلى في بلد مستقر ومربح، لكنه سيتردد كثيراً أمام ضريبة منخفضة في بلد لا يعرف فيه ما هو الاتجاه العام بعد سنة.

ويقدم التاريخ الاقتصادي السوري دليلاً دامغاً يدحض هذه السردية المبتذلة. فإذا عدنا إلى خمسينيات القرن الماضي، والتي يتفق العديد من الاقتصاديين على وصفها بـ«الفترة الذهبية» للاقتصاد السوري، سنجد أنه في تلك الحقبة، وصلت معدلات ضريبة الدخل على الشركات وكبار المكلفين في سورية إلى نحو 49% في بعض الشرائح. ورغم هذا الارتفاع الكبير والمنطقي في نسب الضرائب – والتي كانت تستخدم لتمويل بناء الدولة الحديثة – كان النشاط الاستثماري في سورية يعيش أزهى عصوره، فشهدت البلاد طفرة في تأسيس الشركات الصناعية وتوسعاً في الزراعة. وهذا يؤكد أن المشكلة الأساسية التي تمنع الاستثمار اليوم ليست مرتبطة بوجود الضرائب أو غياب الإعفاءات، بل ترتبط ببنية الاقتصاد بحد ذاتها، ودرجة الاستقرار السياسي والاجتماعي المفقودة اليوم.

من هنا تبدو المفارقة صارخة. حيث قدمت السلطة للمستثمر الأجنبي ما يمكن وصفه عملياً بسقف عال جداً من الامتيازات، لكن غياب التدفق الاستثماري الجدي يعني أن المشكلة ليست في نقص الهدايا المقدمة للمستثمر، بل في غياب الشروط التي تجعل الاستثمار ممكناً ومفيداً.

والاستقرار هنا لا يعني الأمن بمعناه الضيق فقط. فلا يكفي أن تتوقف المعارك في منطقة أو أن يتم فتح بعض الطرقات.

«الدرس الاستثماري» الذي ينبغي تعلمه؟

الاستقرار الاقتصادي يتطلب استقرار سياسي واجتماعي يدمج السوريين كلهم في مستقبل واحد، ويعيد توحيد البلاد ومؤسساتها، ويمنح الناس شعوراً بأنهم ليسوا مجرد سكان في مرحلة انتقالية غامضة. لهذا، فإنه دون مؤتمر وطني عام وشامل وكامل الصلاحيات، ودون مشاركة حقيقية لمختلف القوى السياسية والاجتماعية، ستظل سورية بالنسبة إلى أي مستثمر طويل الأجل سوقاً عالية المخاطر. والأهم من ذلك، ستظل بالنسبة إلى فقرائها بلداً لا يعرفون فيه ما إذا كانت إعادة الإعمار ستتم لمصلحتهم أم فوق أنقاضهم ولمصلحة غيرهم.

الدرس الأولي لتصريحات الحبتور هو أن التعويل على المستثمر الخارجي بوصفه محور السياسة الاقتصادية هو وهم مكلف لسورية والسوريين. فالمستثمر قد يأتي وقد لا يأتي، وقد يغير رأيه في أي لحظة، وقد ينسحب، وقد ينتظر، وقد يساوم الدولة ذاتها. أما الشعب السوري فهو هنا، والفقراء هم الذين يدفعون ثمن كل تأخير، وكل خطأ، وكل قانون يصمم لإرضاء رأس المال قبل أن إنقاذ المجتمع. لذلك، البداية الصحيحة التوقف عن أن سؤال أنفسنا: ماذا يريد المستثمر؟ والتوجه نحو سؤال أبسط: ماذا يحتاج السوريون كي يعيشوا وينتجوا ويعملوا بكرامة؟

أي استثمار تحتاجه سورية فعلاً؟

حتى لو افترضنا أن العقبة السياسية والأمنية جرى تجاوزها، وأن المستثمرين بدأوا يطرقون الأبواب، فإن السؤال الحاسم سيبقى مطروحاً: ما نوع الاستثمار الذي تحتاجه سورية في هذه اللحظة؟ ليست كل الاستثمارات متساوية، ثمة استثمار يبني القدرة الإنتاجية ويخلق عملاً ويحسن حياة الناس، وثمة استثمار يراكم الأرباح في جيوب ضيقة ويترك المجتمع كما هو، بل ويزيده انقساماً وفقراً. لذلك، فإن النقاش لا يجب أن يدور حول حجم الاستثمارات المعلنة فقط، بل حول اتجاهها الاقتصادي الاجتماعي.

في بلد يعاني من فقر واسع، وبنية تحتية مدمرة، وتراجع شديد في الزراعة والصناعة، لا يمكن أن تكون الأولوية لمشاريع الأبهة الاستعراضية. قد تبدو الفنادق الفاخرة والمنتجعات والمولات وملاعب الغولف ومشاريع الترفيه جذابة في الصور والعناوين، لكنها ليست جواباً على سؤال الجوع والبطالة. قد تخلق هذه المشاريع بعض الوظائف، لكنها وظائف خدمية منخفضة الأجر، ومحدودة الأثر الإنتاجي، ومشروطة بوجود طبقة قادرة على الاستهلاك. أما الأغلبية الساحقة من الفقراء السوريين، فلن تستفيد من فندق خمس نجوم إلا ربما كعمالة رخيصة في مطبخه أو في حراسته أو في تنظيف غرفه.

الاستثمار الذي تحتاجه سورية أولاً هو الاستثمار الذي يعيد بناء شروط الحياة والإنتاج ذاتها. لذلك ينبغي أن تكون الأولوية الاستثمارية واضحة ومركزة على مشاريع الصناعة والزراعة والإنتاج الحقيقي. فكل ليرة تستثمر في الزراعة أو الصناعة أو البنى التحتية تنتج أثراً مضاعفاً، حيث تخفض الأسعار، وتزيد التشغيل، وتقلل الاستيراد، وتدعم الليرة، وتحسن حياة الفقراء مباشرة.

أما الاستثمار العقاري الريعي فيحمل خطراً خاصاً في سورية. فمن يملك المال يستطيع شراء الأراضي الرخيصة، ومن يملك النفوذ يستطيع تحويل أحياء مدمرة إلى فرص ربح. وإذا ترك هذا المسار كما هو حالياً، فستتحول إعادة الإعمار إلى عملية إزاحة جديدة للفقراء، جوهرها هو تهجير «ناعم» باسم التطوير، ورفع أسعار السكن، وتحويل مراكز محددة إلى مناطق للأغنياء، بينما يزداد الفقراء فقراً.

يعيد التركيز المريع على مشاريع عقارية وخدمية تدر أرباحاً سريعة للمستثمر وتغسل أموال الفاسدين إنتاج سياسات السلطة السابقة

لماذا لا نفعل الاستثمار الوطني العام؟

البداية لحل مشكلة الاستثمار في سورية يجب أن تنطلق من الداخل، وتحديداً من استعادة دور الدولة في الاستثمار العام. وحتى تستطيع الدولة القيام بهذا الدور، يجب أن تعتمد على مواردها المتاحة بقوة القانون والإرادة السياسية، فالموارد المتأتية من مكافحة التهرب الضريبي بشكل صارم، ومن العائدات المباشرة للإنتاج الوطني بعد تطهيره من الفساد الكبير ومن محاولات التصفية والخصخصة، ومن المصادرة الحازمة بقوة القانون لأصول وثروات أزلام النظام السابق، ومن محاولة استرداد ما يمكن من أموالهم المهربة للخارج باستخدام الضغط السياسي، يمكن أن تشكل مجتمعة رافعة مالية كبيرة تفوق ما يمكن أن يعد به أي مستثمر خارجي باحث عن ربح سريع.

يعيد التركيز المريع على مشاريع عقارية وخدمية تدر أرباحاً سريعة للمستثمر وتغسل أموال الفاسدين، إنتاج سياسات السلطة السابقة التي أثبتت فشلها في خلق نمو حقيقي ومستدام. فمثل هذه المشاريع سوف تملأ جيوب أصحابها بالربح، وقد تخلق وهماً إعلامياً بالتعافي، لكنها لا تخلق فرص عمل منتجة كافية، ولا تحسن مستوى معيشة المواطن السوري، بل تزيد التناقضات الطبقية عبر تركيز الثروة في قطاعات ضيقة ولدى شريحة محدودة، وتترك فقراء الشعب السوري، الذين دفعوا الثمن الأكبر في هذه الحرب، فريسة للتهميش والجوع بانتظار فتات موائد المستثمرين التي لن تأتي أبداً. لهذا، فإن الاستثمار الحقيقي يبدأ من الداخل، وبيد دولة قوية عادلة، تستعيد حقوق شعبها قبل أن تتوسل أموال الغرباء.

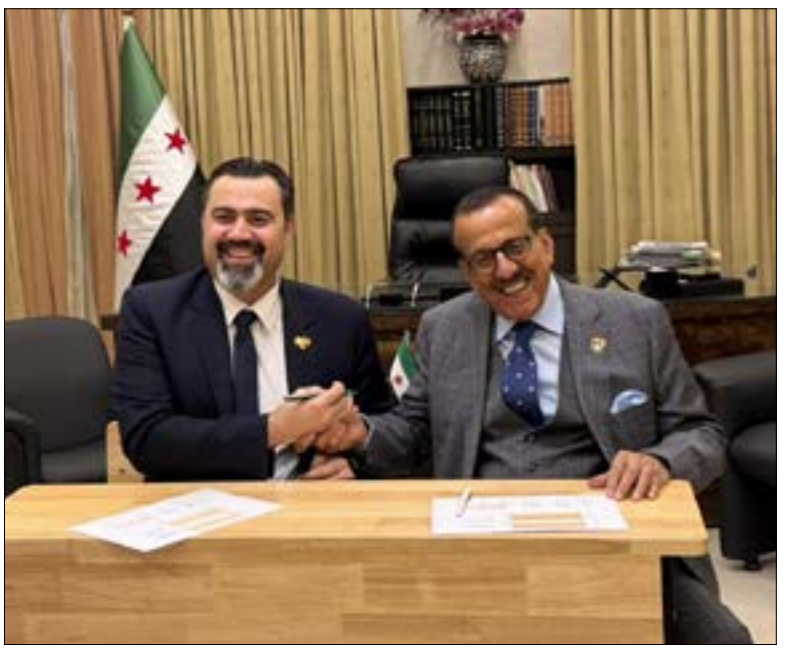

لماذا تخشى الشركات الهندية

شهدت الهند في تاريخها مرحلة توسّع سريع في الاستثمار الخاص، لكن منذ نحو عام 2012، بدأت نسبة الإنفاق الرأسمالي الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلاد بالانخفاض المستمر. ولا يكمن جوهر المشكلة في أن الشركات الهندية «لا تملك المال للاستثمار»، بل في الآثار العميقة التي خلّفتها موجة الاستثمار الكبرى الممتدة من منتصف العقد الأول من القرن 21 إلى أوائل العقد الثاني منه. في تلك الفترة، أقدمت أعداد كبيرة من الشركات الهندية على توسيع طاقتها الإنتاجية على نطاق واسع، لكن عوائد الإيرادات جاءت أقل بكثير من التوقعات التي بُنيت عليها قرارات الاستثمار، فغرقت هذه الشركات في مستنقع ديون مرتفعة. وحتى بعد أن بدأت أوضاعها المالية تتحسن تدريجياً في المراحل اللاحقة، بقيت رغبتها في الاستثمار الجديد حذرة ومقيدة.

■ نشرة دراسات جنوب آسيا

وفي جانب الطلب الداخلي، نشأت كذلك قيود واضحة. فالاستهلاك بين سكان المدن والأرياف في الهند لا يزال ضعيفاً في المجمل، كما تتعرض الصادرات لضغوط ناتجة عن تباطؤ الاقتصاد العالمي، والاحتكاكات التجارية الدولية، وسواها من المتغيرات الخارجية. وفي ظل غياب طلب فعّال قادر على استيعاب الطاقة الإنتاجية الجديدة، يصبح من الطبيعي أن تتردد الشركات في تنفيذ مشاريع جديدة على نحو متسرع. يضاف إلى ذلك أن التغيرات المتكررة في السياسات الداخلية الهندية تخلق حالة من عدم اليقين في بيئة الأعمال، مثل: التعديلات الضريبية المفاجئة، وتطبيق سياسة «إلغاء تداول الأوراق النقدية»، وغيرها من الإجراءات، الأمر الذي يدفع الشركات أكثر نحو التشدد والتحول إلى إدارة محافظة.

بناءً على ذلك، فإن الجذر الحقيقي لضعف الاستثمار في الهند يتمثل في قصور الطلب، وفي نقص ثقة السوق بالاقتصاد على المدى البعيد. كما أن إجراءات حكومة مودي لمعالجة المشكلة ركزت في معظمها على جانب العرض، بما في ذلك معالجة الديون المتعثرة في البنوك، وخفض ضريبة دخل الشركات، وضخ الدعم الصناعي. وحتى مع استمرار الحكومة في زيادة الاستثمار، يصعب عليها أن تدفع رأس المال الخاص إلى الدخول والمتابعة. وعلى المدى الطويل، لن يكون نمو الاقتصاد الهندي قادراً إلا على الاعتماد على الاستثمار العام بوصفه «محركاً وحيداً»، الأمر الذي يجعل تحقيق نمو طويل الأمد ومستقر أمراً صعباً في البيئة الحالية.

الإنفاق الرأسمالي الخاص في البيئة الاقتصادية الحالية هو، في جوهره، محرك النمو الاقتصادي طويل الأمد. فعندما تبني الشركات مصانع جديدة، أو تنشئ منشآت إنتاجية، أو تستثمر في تكنولوجيا جديدة، فإنها لا تضخ أموالاً في توسعها الذاتي فقط، بل تخلق أيضاً فرص عمل، وتحفّز الطلب على المواد الخام، وتضع الأساس للقدرة الإنتاجية المستقبلية. بهذه الطريقة تحديداً يحقق الاقتصاد نمواً أسرع.

يمكن للإنفاق الحكومي، بطبيعة الحال، أن يمنح الاقتصاد قوة دفع. لكن، في العادة، ما يجعل النمو أوسع وأكثر قدرة على الاستمرار الذاتي هو نشاط الشركات الخاصة. وعندما يكون الاستثمار الخاص ضعيفاً، يصبح الاقتصاد معتمداً بصورة مفرطة على الحكومة. يبدو أن الهند تتجه حالياً نحو هذا الوضع. لذلك قررنا أن نعود خطوة إلى الوراء، وأن نبحث عن أدلة كافية لفهم الوضع الراهن للإنفاق الرأسمالي الخاص في الهند، وما الذي فعلته الحكومة لمعالجة هذه المشكلة.

محرك النمو يتباطأ

يعيش الإنفاق الرأسمالي للقطاع الخاص حالياً حالة متناقضة. فمن حيث الحجم المطلق، يلامس الاستثمار الخاص مستويات قياسية جديدة. أما من حيث نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، فإنه لا يزال عند مستويات منخفضة تاريخياً. وقد أشارت وزارة المالية الهندية سابقاً أيضاً إلى أنه، على الرغم من تعافي الإنفاق الرأسمالي الحكومي بعد الجائحة، فإن ضعف الاستثمار الخاص قد «يحد من تسارع الزخم الاقتصادي». لكن كيف وصلت الهند إلى هذه النقطة؟

بعد التغييرات الاقتصادية عام 1991، صعد الاستثمار الخاص في الهند بصورة ثابتة على مدى عقدين متتاليين. فقد ارتفعت نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو 13 % في مرحلة الإصلاح، إلى 21 % في أوائل القرن الحالي، ثم بلغت ذروتها التاريخية في السنة المالية 2007–2008 عند نحو 27,5 %. وحتى الأزمة المالية العالمية عام 2008 لم تسبب سوى تراجع مؤقت، فبحلول السنة المالية 2011–2012، كانت نسبة الإنفاق الرأسمالي الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي قد عادت إلى نحو 27 %.

وتزامنت مرحلة توسع الاستثمار الخاص هذه مع النمو المرتفع للناتج المحلي الإجمالي في الهند خلال تسعينيات القرن العشرين، وكذلك بين عامي 2003 و2011.

غير أن نسبة الإنفاق الرأسمالي الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي بدأت، منذ نحو عام 2012، بالانخفاض المستمر. وبحلول السنة المالية 2015–2016، تراجعت هذه النسبة إلى نحو 21 %، ثم بقيت منذ ذلك الوقت تدور حول هذا المستوى تقريبا.

ليس من السهل تحديد أسباب انخفاض الاستثمار الخاص بدقة. لكن ما يمكن تأكيده هو أن الدورة الكبرى السابقة للإنفاق الرأسمالي في الهند انتهت بعد عام 2011. فقد أدى الإفراط في الاستثمار في المرحلة السابقة، وما ترتب عليه من مشكلة القروض المتعثرة، إلى جعل العقد الثاني من القرن الحالي مرحلة اتجهت فيها الشركات إلى خفض الديون وتقليص الإنفاق.

وبحلول منتصف عشرينيات القرن الحالي، كان الإنفاق الرأسمالي الخاص قد تعافى إلى حد ما مقارنة بالمستويات المتدنية التي بلغها خلال جائحة كوفيد-19، لكنه ظل ضعيفاً وفق المعايير التاريخية. وحتى نهاية عام 2024، بلغت نسبة تكوين رأس المال الإجمالي، بما يشمل استثمارات الحكومة والأسر والقطاع الخاص، نحو 30 % من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة أقل بكثير من الذروة التي بلغت نحو 41 % عام 2011. وفي الوقت ذاته، انخفضت حصة القطاع الخاص من إجمالي الاستثمار الثابت من أكثر من 40 % في السنة المالية 2015–2016، إلى 33 % فقط في السنة المالية 2023–2024. وهذا يعني: أن إجمالي الاستثمار في الاقتصاد، كنسبة من حجمه، لا يتراجع فقط، بل إن حصة القطاع الخاص داخل هذا الوعاء الاستثماري المتقلص تتراجع أيضا.

نسبة الإنفاق الرأسمالي الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي بدأت منذ نحو عام 2012 بالانخفاض المستمر

الإنفاق الرأسمالي الخاص لم يواكب وتيرة توسع الاقتصاد الهندي، ما يطرح السؤال: لماذا يتأخر الاستثمار الخاص؟ وهل هو كاف لدعم المرحلة التالية من النمو الهندي؟

آثار ما زالت حاضرة

أولاً: نرى أن مصدر المشكلة يعود إلى الدورة السابقة للإنفاق الرأسمالي، أي إلى الآثار التي خلفتها موجة الاستثمار الممتدة من منتصف العقد الأول إلى أوائل العقد الثاني من القرن الحالي. المفارقة أن موجة التوسع الاستثماري تلك نفسها لعبت دوراً في تباطؤ الاستثمار اليوم. فقد اقترضت شركات كثيرة بكثافة خلال مرحلة الازدهار، ثم واجهت لاحقاً ضائقة مالية لأن المشاريع لم تحقق العوائد المتوقعة.

وقد أدى ذلك إلى ظهور «أزمة الميزانيتين» في العقد الثاني من القرن. فمن جهة، كانت هناك شركات مثقلة بالديون، ومن جهة أخرى، كانت هناك بنوك تحمل كميات كبيرة من القروض المتعثرة. واستغرقت هذه الأزمة سنوات طويلة قبل أن تبدأ بالانحلال التدريجي. وبحلول أوائل عشرينيات القرن الحالي، كانت الشركات قد خففت مديونيتها بصورة كبيرة، كما نظفت البنوك ميزانياتها، واستعادت قدرتها على الاستثمار والإقراض.

غير أن شهية الشركات الهندية للمخاطرة تعرضت خلال هذه العملية لضربة شديدة. فقد حافظت الشركات على حذرها، ومالت إلى تأجيل خطط التوسع الجديدة أو تقليصها. ويبدو أن العائق الأساسي لم يكن الحصول على التمويل، بل عدم اليقين. إذ اختارت الشركات تأجيل التوسع في الطاقة الإنتاجية الجديدة، والتركيز بدلاً من ذلك على إنجاز المشاريع القائمة التي كانت قد بدأت بالفعل. بعبارة أخرى، الشركات لا تزال تنتظر إشارات طلب أكثر وضوحا واستدامة قبل الالتزام بإنفاق كبير.

قد يسأل البعض: هل تكمن المشكلة فقط في أن كلفة تمويل المشاريع باتت أعلى حاليا؟ في

التوسع في الاستثمار الإنتاجي؟

الواقع، لم تكن شروط التمويل في السنوات الأخيرة قيداً صلبا. فخلال الجائحة، جرى خفض أسعار الفائدة بدرجة كبيرة، وكانت السيولة وفيرة. وحتى بعد ارتفاع أسعار الفائدة في 2022–2023 بهدف كبح التضخم، بقيت الشركات الكبرى قادرة على الحصول على التمويل بسلاسة نسبية، سواء عبر البنوك أو من خلال سوق السندات.

وقد أشار بعض المراقبين إلى أنه في السنة المالية 2021–2022، حين كانت أسعار الفائدة منخفضة جداً، تجنبت شركات كثيرة الاقتراض من البنوك، واتجهت بدلاً من ذلك إلى تمويل أقل كلفة عبر الأسواق. ويبدو أن هذا النمط يتكرر في البيئة الحالية أيضاً. وفي الوقت ذاته، تزامنت مرحلة أسعار الفائدة المنخفضة مع وصول نسبة القروض المتعثرة في النظام المصرفي إلى أدنى مستوياتها خلال العقد الماضي، ما جعل البنوك أكثر ثقة في إقراض الشركات. غير أن ذلك لم يتحول بصورة فعالة إلى تعاف في الاستثمار الخاص.

وهذا يعَني أن الشركات لا تفتقر إلى قنوات التمويل، ولا تواجه قيوداً تتعلق بتوافر الائتمان. على العكس من ذلك، هي تتجنب عمداً الإفراط في الاستدانة. فقد ظلت أسعار الفائدة الحقيقية على القروض عند مستويات معتدلة. وإذا بدأ بنك الاحتياطي الهندي دورة خفض للفائدة في أواخر 2025، فقد تصبح شروط التمويل أكثر تيسيراً. لذلك، لا تمثل كلفة رأس المال السبب الرئيسي لضعف الإنفاق الرأسمالي الخاص.

وتبقى المشكلة الحقيقية مرتبطة بضعف ثقة الشركات بمستوى الطلب.

مشكلة جانب الطلب

في السنوات الأخيرة، كان الاستهلاك المحلي في الهند ضعيفاً في المجمل، ما قلل حافز الشركات على توسيع طاقتها الإنتاجية. وقد ظهرت مؤشرات ضعف في الاستهلاك داخل المدن والأرياف على السواء. وحتى لو كان ضعف الطلب المحلي وحده كافياً لإثارة القلق، فإن الطلب على الصادرات يشهد هو الآخر حالة من عدم اليقين. فالاحتكاكات التجارية العالمية، مثل المشكلات التجارية بين الصين وأمريكا، وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، تعني كلها أن الشركات الهندية يصعب عليها أن تراهن على نمو قوي في الصادرات. كما أن استمرار حالة عدم اليقين التجاري، ومحدودية الحماية الجمركية، يجعلان الشركات حذرة تجاه الاستثمارات المبنية على نمو تقوده الصادرات.

باختصار، لا تثق الشركات بأن المستقبل سيحمل طلباً قوياً بما يكفي لدعم مشاريع كبيرة جديدة.

ويرى بعض الخبراء أنه إلى جانب العوامل القابلة للقياس، توجد فجوة ثقة غير ملموسة، أو مشكلة ثقة تؤثر في الاستثمار الخاص. فقد خلص تحليل نشرته مؤسسة «Print The» إلى أن العوامل المعتادة المستخدمة لتفسير تغيرات الاستثمار، مثل الطلب والائتمان والقدرة الإنتاجية والربحية، لا تفسر بالكامل هذا التباطؤ الاستثماري. وبدلاً من ذلك، تشعر الشركات بوجود «نقص عام في الثقة بطريقة إدارة الاقتصاد الهندي».

بعبارة أخرى، قد تجعل قابلية السياسات الاقتصادية للتغير غير المتوقع الشركات أكثر تردداً. وغالباً ما تُذكر بعض الإجراءات السياسية المفاجئة خلال العقد الماضي بوصفها أمثلة على ذلك، مثل التغييرات الضريبية أو التنظيمية المفاجئة، وإلغاء تداول الأوراق النقدية. وقد تكون هذه الأحداث قد جعلت قادة الشركات أكثر نفوراً من المخاطرة. ويعني عامل الثقة أنه حتى إذا كانت ربحية الشركات جيدة، فإن شعورها بعدم اليقين تجاه بيئة السياسات المستقبلية قد يدفعها إلى الاحتفاظ بالنقد، أو إعادة الأموال إلى المساهمين عبر توزيعات الأرباح وإعادة شراء الأسهم، بدلاً من زيادة الاستثمار.

خلاصة القول: إن عوامل جانب الطلب، مثل: ضعف الاستهلاك وعدم اليقين بشأن الصادرات، مضافة إلى الحالة النفسية الحذرة التي لا تزال قائمة، هي الأسباب الرئيسية وراء بقاء نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى منخفض. أما جانب العرض، أي توافر الائتمان أو رأس المال، فلا يكاد يشكل قيداً. فالشركات الهندية تجلس على أرباح قياسية، كما أن أوضاع رأس المال في البنوك قوية نسبياً.

وفي البيئة الحالية، يصعب على كثير من المديرين التنفيذيين الإجابة عن السؤال الآتي: «لماذا نستثمر الآن؟». وهذا ما يدفع الشركات عموماً إلى تبني موقف الانتظار والترقب.

في البيئة الحالية يصعب على كثير من المديرين التنفيذيين الإجابة عن السؤال «لماذا نستثمر الآن؟» وهذا ما يدفع الشركات عموماً إلى تبني موقف الانتظار والترقب

ماذا عن الحكومة؟

إنصافاً، لم تقف الحكومة الهندية مكتوفة اليدين. على العكس من ذلك، بذلت الحكومة جهداً كبيراً، وحاولت عبر عدد من الإجراءات الكبرى والطموحة إعادة تنشيط الإنفاق الرأسمالي الخاص.

جاءت الجولة الأولى من السياسات بعد بلوغ أزمة القروض المتعثرة ذروتها عام 2018، وكانت موجهة نحو إصلاح النظام المصرفي. وكانت الفكرة بسيطة: إذا كانت الشركات لا تستثمر لأن البنوك مثقلة بالديون الرديئة، فيجب تنظيف النظام المصرفي. لذلك شطبت ديون متعثرة، وجرى تطبيق قانون الإفلاس، وأعيدت رسملة بنوك القطاع العام. وكان التوقع السياسي أن الاستثمار الخاص سيعود بمجرد أن تعود قنوات الائتمان إلى العمل بسلاسة. لكن النتيجة لم تكن كذلك.

ثم جاء خفض ضريبة دخل الشركات عام 2019، وهو أحد أكبر إجراءات خفض الضرائب على الشركات في تاريخ الهند. وكان منطقه أقرب إلى المنطق المدرسي التقليدي: إن خفض معدلات الضريبة يزيد أرباح الشركات، والأرباح الأعلى ينبغي أن تقود إلى استثمار أكبر. غير أن هذا المنطق افترض أن ما يكبح استثمار الشركات هو ارتفاع العبء الضريبي، لا ضعف الطلب. وبما أن تشخيص المشكلة كان خاطئاً، فمن الطبيعي ألا تنجح هذه السياسة أيضاً.

بعد ذلك جاءت حوافز السياسات، مثل: برنامج الحوافز المرتبطة بالإنتاج. وقد قدم هذا البرنامج دعماً مباشراً للاستثمار الخاص في قطاعات محددة، ووافق على نوايا استثمارية في أكثر من 800 مشروع بقيمة إجمالية تقارب 1,76 تريليون روبية. غير أنه إذا استبعدنا المشاريع المدفوعة بالدعم، فإن البيانات العامة للاستثمار الخاص لا تزال غير مرضية.

وأخيراً، وبما أن الإجراءات السابقة كلها لم تتمكن من إطلاق دورة شاملة للإنفاق الرأسمالي، بدأت الحكومة تتدخل مباشرة. وخصوصاً بعد الجائحة، رفع الإنفاق الرأسمالي العام إلى مستويات تاريخية مرتفعة. وفي الوضع المثالي، كانت الحكومة تأمل أن يؤدي الإنفاق الرأسمالي العام إلى خفض بعض مخاطر الاستثمار، ومن ثم تشجيع القطاع الخاص على المتابعة. وقد حققت هذه المقاربة بعض النتائج. فقد ارتفعت نوايا الاستثمار، لكنها بقيت غير كافية لتغيير الصورة العامة الضعيفة لنسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي بصورة جذرية.

وفي إطار الإجراءات المساندة، واصلت الحكومة تبسيط نظام ضريبة السلع والخدمات ومتطلبات الامتثال، كما دفعت نحو تخفيضات أوسع في ضريبة الدخل، بهدف زيادة الدخل المتاح للمستهلكين وتحفيز الطلب. ففي النهاية، لا تستثمر الشركات إلا عندما ترى المستهلكين. وإذا استمر إنفاق المستهلكين ضعيفاً، فإن الحوافز وحدها لا تستطيع إجبار دورة إنفاق رأسمالي على الانطلاق.

عند النظر إلى التسلسل الكامل لهذه التدخلات، يظهر نمط واضح تدريجياً: المشكلة لم تكن يوماً نقصاً في السيولة، بل ربما لم تكن حتى نقصاً في الحوافز. المشكلة الحقيقية هي ضعف الطلب ونقص الثقة. فقد نظفت الحكومة البنوك، وخفضت الضرائب، وقدمت الحوافز، واستثمرت في البنية التحتية على نطاق غير مسبوق. لكن ذلك كله لم ينجح فعلاً في إيقاظ الاستثمار الخاص.

جوهر الإنفاق الرأسمالي الخاص هو الإيمان بالمستقبل. فهو يتوقف على ما إذا كانت الشركات تملك ثقة كافية كي تراهن بقوة على طلب الغد. وهذه الثقة لم تظهر بعد.

ماذا يعني ذلك؟

على مدى سنوات، حملت الحكومة الهندية العبء الرئيسي للنمو، وبنت المسرح، لكن القطاع الخاص لم يصعد إلى خشبته. الشروط الأساسية موجودة بالفعل: ميزانيات مصرفية أنظف، ومعدلات ضريبية أقل على الشركات، ونظام متطلبات امتثال أكثر تبسيطاً، وبناء واسع النطاق للبنية التحتية، وحوافز موجهة لقطاعات محددة. أما ما ينقص فعلاً فهو: طلب أقوى وأوسع، وثقة بأن المستقبل يستحق الرهان عليه.

■ «نشرة دراسات جنوب آسيا» هي نشرة اقتصادية تصدر عن مؤسسة زيرودا Zerodha الهندية للخدمات المالية.

أزمة المناخ تتعمق

مع ظهور المزيد من الأدلة على الآثار المدمرة والمتفاقمة للاحتباس الحراري، يشير علماء المناخ إلى أن العالم قد يشهد عواقب أكثر كارثية بكثير مما كان متوقعاً سابقاً إذا ارتفعت درجات الحرارة مقارنة بمستويات ما قبل الصناعة بمقدار درجتين مئويتين فقط. ومع إمكانية تجاوز الزيادات لهذا المستوى بكثير خلال هذا القرن، فإن هذه النتائج مثيرة للقلق الشديد، ولها آثار وخيمة على البشرية.

■ جون كلارك

تشير منظمة «إسناد الطقس العالمي» «Attribution Weather World» إلى أنه «من منتصف نيسان وحتى أيار، شهدت الهند وباكستان درجات حرارة مرتفعة للغاية، بما في ذلك درجات حرارة يومية قصوى تجاوزت 46 درجة مئوية في العديد من مدن الهند». ونظراً إلى أن هذه الظروف تؤثر على واحدة من أكثر المناطق كثافة سكانية على وجه الأرض، فهذا يعني «تعرض مئات الملايين من الناس لظروف خطرة».

موجات الحر الشرسة هذه فَي شبه القارة الهندية «لم تعد نادرة، حيث يبلغ معدل تكرارها نحو 5 سنوات. بمعنى آخر، هناك احتمال بنسبة 20% في شهر نيسان لمواجهة درجات حرارة مماثلة لأكثر فترة استمرت 15 يوما من الحرارة التي لوحظت في نيسان 2026». ففي عام 2022 فقط، كانت الحرارة التي شهدها هذا الربيع تعتبر استثنائية تماما. كما يزعم المقال أن «تغير المناخ ضاعف تقريبا احتمالية وقوع حدث مثل موجة الحر عام 2026». علاوة على ذلك، فيما يتعلق بالاتجاهات المستقبلية، «مع ارتفاع إضافي قدره 1,3 درجة مئوية، ستصبح مثل هذه الأحداث أكثر احتمالية بأكثر من الضعف مرة أخرى، وأكثر حرارة بمقدار 1,2 درجة مئوية».

آثار متتالية

وجدت دراسة لجامعة أكسفورد نُشرت في كانون الثاني أنه «ما يقرب من نصف سكان العالم «3,79 مليار» سيعيشون في حرارة شديدة بحلول عام 2050 إذا وصل العالم إلى 2,0 درجة مئوية من الاحترار العالمي فوق مستويات ما قبل الصناعة – وهو سيناريو يراه علماء المناخ مرجحاً بشكل متزايد». ستكون هذه زيادة هائلة في التعرض لمثل هذه الظروف، حيث إن 23% فقط من السكان واجهوا حرارة شديدة في عام 2010.

أكد الدكتور خيسوس ليزانا، المؤلف الرئيسي للدراسة، أن «الدراسة تظهر أن معظم التغيرات في الطلب على التبريد والتدفئة تحدث قبل الوصول إلى عتبة 1,5 درجة مئوية، الأمر الذي سيتطلب تدابير تكيف كبيرة يتم تنفيذها مبكرا».

لا تزال أدلة التفاقم السريع لأزمة المناخ تتراكم. هذا الشهر، أفادت صحيفة «إندبندنت» عن بعض الأبحاث العلمية المقلقة التي أجرتها جامعة ساوثهامبتون حول ذوبان الجليد البحري في أنتاركتيكا، والذي «انخفض إلى مستويات غير مسبوقة». ووجد الباحثون أن «مساحات شاسعة من الجليد تعادل حجم جرينلاند قد ذابت». واستنتجوا أن «هذا الفقد الهائل للجليد البحري يزعزع استقرار أنظمة تيارات المحيطات في العالم، مما يؤدي إلى ارتفاع حرارة الكوكب «بسرعة أكبر بكثير مما كان متوقعا».

ولعل أسوأ عنصر في هذه النتائج، مع ذلك، هو الصورة القاتمة للآثار المناخية المتتالية التي تظهر. يشير الباحثون إلى «ثلاثة أحداث متميزة عطلت توازن المحيط الجنوبي المحيط، مما أدى إلى الذوبان السريع للجليد».

منذ عام 2013، «بدأت الرياح متزايدة الشدة بسبب تغير المناخ ... في جذب المياه الدافئة المالحة من أعماق المحيط إلى السطح». بعد ذلك، «في عام 2015، مزجت الرياح شديدة الحرارة العميقة مباشرة في الطبقة السطحية، مما أدى إلى إذابة الجليد البحري بسرعة». أخيراً، منذ عام 2018، «أصبح نظام الجليد والمحيط محاصراً في دورة حيث – مع وجود جليد أقل ليذوب – يظل السطح مالحاً ودافئاً بحيث لا يمكن للجليد أن يتعافى».

توضح هذه العملية بوضوح شديد مدى تعقيد وتشابك وتداخل التأثيرات المناخية التي نواجهها. يخلق الاحتباس الحراري شبكة هائلة من السببية حيث تصبح الآثار غير المتوقعة إلى حد كبير أسباباً لمزيد من الاضطراب المناخي. من السهل رؤية السبب، على الرغم من أن الطبيعة العامة للاضطراب المناخي مفهومة منذ فترة طويلة، غالباً ما تمت الاستهانة بسرعة وشدة الكارثة الكوكبية المتكشفة.

قبل نحو سبع سنوات، أشارت صحيفة «الجارديان» إلى أن «العالم الأكثر دفئاً بأربع درجات هو مادة للكوابيس، ومع ذلك فإن هذا هو المكان الذي نتجه إليه في غضون عقود فقط». في الوقت نفسه، خلصت أيضاً إلى أنه «من غير المحتمل جداً أن نبقى دون درجتين مئويتين «فوق مستويات ما قبل الصناعة» بحلول نهاية القرن، ناهيك عن 1,5 درجة مئوية». التطورات منذ كتابة هذا المقال لا تعزز إلا هذا الاستنتاج.

في هذا الوضع، أصبح من الواضح الآن أن التوقعات التي تم وضعها فيما يتعلق بتأثيرات زيادة بمقدار درجتين مئويتين فقط فشلت في النظر في نطاق الاحتمالات بشكل كاف، مع استمرار عملية الاحترار.

في آذار، أشار مقال في «كاربون بريف» إلى دراسة وجدت أن تحديد الاحترار «إلى درجتين مئويتين فوق درجات حرارة ما قبل الصناعة قد لا يكون كافيا لمنع «النتائج المناخية العالمية المتطرفة». والأهم من ذلك، تم تحديد أن توقعات أسوأ الحالات في عالم أكثر دفئا بمقدار درجتين مئويتين غالبا ما تكون أكثر شدة من سيناريوهات «المتوسط» في عالم أكثر دفئا بمقدار 3 أو 4 درجات مئوية».

حتى الآن، استخدم معظم الباحثين العلميين والهيئات الدولية المؤثرة، بما في ذلك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ «IPCC»، نهج «متوسط النماذج المتعددة» الذي يقوم بموجبه «بتشغيل عمليات محاكاة باستخدام نماذج متعددة، ثم أخذ متوسط هذه النتائج».

ومع ذلك، قد يولد مثل هذا النهج «صورة مضللة» تفشل في أخذ الاحتمالية في الاعتبار أن «التغيرات التي قد تشهدها مناطق محددة يمكن أن تكون «أعلى بكثير» من المتوسط العالمي». علاوة على ذلك، بالنظر إلى مجموعة النتائج التي تشير باستمرار إلى التقليل المنتشر من شدة الآثار المناخية، فإننا ندفع إلى استنتاج مفاده أن «أسوأ النتائج المناخية» أكثر احتمالية بكثير مما كان مقدرا سابقا. الاستمرار في العمل بتوقعات متفائلة بشكل مفرط ضرب من الحماقة، ولا يمكن إلا أن يقوض الاستعداد والتخطيط الفعالين.

الحقيقة القاسية هي أن أولئك الذين يشغلون مناصب القوة الاقتصادية والسياسية يرسمون مساراً كارثياً يتجاهل ببساطة الأدلة المتاحة بسهولة

مسار كارثي

ومع ذلك، إذا كان أولئك الذين يدرسون ويعدون التوصيات بشأن تغير المناخ قد يقللون بشكل خطر من حجم وشدة الكارثة المتكشفة، فإن الحقيقة القاسية هي أن أولئك الذين يشغلون مناصب القوة الاقتصادية والسياسية يرسمون مساراً كارثياً يتجاهل ببساطة الأدلة المتاحة بسهولة.

إن إنكار دونالد ترامب الفظ لتغير المناخ معروف للغاية. فهو الذي وقف أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول الماضي، وكما ذكرت PBS، أعلن أن: «تغير المناخ هذا، هو أكبر عملية احتيال تم التلاعب بها على العالم في رأيي».

مما لا شك فيه، أن عرض ترامب للجهل المتعمد بشأن قضايا المناخ قد شجع رأسماليي الوقود الأحفوري على التخلي عن الادعاءات الخضراء وسلك مسار أكثر تهوراً وتدميراً.

مع كل شهر يمر، تصبح الطبيعة المخيفة لأزمة المناخ أكثر وضوحاً وتظهر أدلة أكثر إقناعاً على ذلك. ومع ذلك، لا يزال رأسماليو الوقود الأحفوري وممكنوهم السياسيون عنيدين ويواصلون، حرفياً، صب الزيت على النار. لا يمكننا إلا أن نستنتج أن النضال من أجل العدالة المناخية يجب أن يشن بمنظور سياسي مناهض للرأسمالية.

عن جون كلارك

أصبح جون كلارك منظماً مع «الائتلاف الأونتاريوي ضد الفقر» عندما تم تشكيله في عام 1990 وكان يشارك في حشد المجتمعات الفقيرة التي تتعرض للهجوم منذ ذلك الحين.

■ نُشر في الأصل: Counterfire في 21 أيار 2026

لينين عن الإضراب كمدرسةٍ للوحدة وضرورة للتغيير الثوري

على مدى عقدين تقريباً من الكتابات الثورية، عاد لينين مراراً وتكراراً إلى فكرة بسيطة لكنها عميقة: العمال يتعلّمون الاتحاد ليس بقراءة المنشورات، بل بالإضراب معاً. من إضرابات النسيج الكبرى في سانت بطرسبرغ في تسعينيات القرن التاسع عشر إلى الإضرابات العامة السياسية المرتبطة بثورة 1905، وإلى الثورة والحرب الأهلية 1917 وما بعدها، جادل لينين بأن كل إضراب، حتى لو كان فاشلاً، فإنه يترك وراءه شيئاً لا رجعة فيه: التجربة الحية للعمل الجماعي، والاعتراف بعدوٍ طبقي مشترك، والروابط الأولى للتضامن الطبقي.

■ فلاديمير لينين
إعداد: د. اسامة دليقان

نقرأ معاً فيما يلي بعضاً من أبرز أقوال لينين حول الإضرابات كميدان تدريب على الوحدة البروليتارية، مستمدة من ثلاثة أعمال رئيسية كتبت بين عامي 1902 و1918.

الإضرابات تخلق الوعي

ينتقد لينين «الاقتصاديين» داخل الديمقراطية الاشتراكية الروسية، الذين اعتقدوا أن العمال يجب أن يركزوا فقط على النضالات الاقتصادية ويتركوا السياسة للمثقفين. يصر لينين على أنه حتى الإضرابات الاقتصادية «العفوية» تحتوي على تعليم سياسي عميق.

في الفصل الثالث من «ما العمل؟» «(1902)»، حول «كيف تنمو عفوية الجماهير لتصبح وعياً طبقياً لدى الثوريين» كتب لينين:

«الطبقة العاملة تميل غريزياً وعفوياً نحو الديمقراطية الاشتراكية... إنّ الإضراب نفسه، حركة الإضراب العظيمة في تسعينيات القرن التاسع عشر، كان أكثر فعالية بما لا يقاس من أي «دعاية إضرابية» كان يمكن القيام بها. لقد مثل الإضراب خطوة عملاقة إلى الأمام في تطور الطبقة العاملة – خطوة من الإضرابات المعزولة والمتفرقة في الفترة السابقة... إلى النضال الطبقي لطبقة بأكملها».

فعندما خرج عمال مصانع الغزل في سانت بطرسبرغ في عام 1896، لم يبدؤوا ببرنامج ثوري. لقد بدؤوا بالجوع والغضب. ولكن في غضون أيام، نشأ تنسيق بين 30 ألف عامل عبر مصانع لم يكن فيما بينهم تواصل من قبل. وفكرة لينين العميقة هنا هي أنّ التضامن ليس نظرية تتعلمها أولاً ثم تطبقها ثانياً. إنّها أشبه بعضلة تبنى وتتقوى من خلال التمرين والعمل. علمت موجة الإضراب عام 1896 العمال الروس أن قوتهم فرادى كانت صفراً، أما قوتهم الجماعية فكانت هائلة، وهو درس لم يستطع أي محرّض نقابيّ أن ينقله بهذه السرعة أو العمق.

كلّ إضرابٍ يعلّمنا درساً حتى لو فشل

بعد هزيمة ثورة 1905 في روسيا، دافع لينين عن موجة الإضراب ضد منتقديها الذين وصفوها بالتهور، ويجادل بأنه حتى الإضرابات «غير الناجحة» هي انتصارات للوعي الطبقي.

وفي أكتوبر 1907، في مجلة البروليتاري العدد 18، كتب لينين مقاله «نضال المضربين وتكتيك الديمقراطيين الاشتراكيين». ومما جاء فيه:

«كل إضراب على حدة يعلم العمال كيف يتحدون، وكيف يقاومون رأس المال، وكيف يفكرون في مصالحهم كطبقة. إن حقيقة الإضراب ذاتها، حتى لو فشلت، هي أكثر إفادة بألف مرة من أشهر من الدعاية السلمية، لأنها تُظهر للعمال من هو صديقهم ومن هو عدوّهم».

وهكذا فإنه على عكس فكرة أنّ الإضراب الخاسر يُحبط العمال، يقول لينين إنّ الإضراب الخاسر، الذي خاضوه معاً، يعلّم العمال أكثر من ألف اجتماع سلمي. لماذا؟ لأنه في النضال، تسقط الأقنعة. فصاحب العمل الذي يبتسم أثناء المفاوضات يكشف عن وجهه عندما يستأجر عمالاً بَدَلاء. والبوليس الذي «يحافظ على النظام» في دولة منحازة لأصحاب رأس المال يكشّر عن أنيابه خدمةً للرأسماليين. والعامل الذي ضحى بأجره من أجل الالتزام بالاعتصام والإضراب يصبح رفيقاً موثوقاً به. وفي حين أنّ الدعاية السلمية يمكنها أن تروي لك قصصاً عن هذه البطولات، فإنّ الإضراب يُريك إيّاها بأم العين، باللحم الحيّ.

ويقول لينين: «كلما أضرب العمال أكثر، كلما تعلموا بسرعة أكبر أنهم لا يستطيعون الفوز بجهود معزولة، وأن النصر يتطلب الوحدة المنظمة للطبقة العاملة بأكملها».

مِن الاقتصادي إلى السياسي

في العمل نفسه المقتبس منه أعلاه «(1907)» يميّز لينين بين الإضرابات «الاقتصادية» والإضرابات «السياسية». ولكن بشكل حاسم، يجادل بأن الإضرابات الاقتصادية هي المدرسة التي تجعل الإضرابات السياسية ممكنة.

الإضرابات هي المكان الذي تتعرف فيه الطبقة العاملة على نفسها كقوة واحدة وبمجرد تعلم هذا الدرس فإنّ ما بعده لن يكون كما قبله البتّة

«كل إضراب يولد في العمّال فكرة النضال ضد النظام الرأسمالي بأكمله. النضال الاقتصادي، بمنطقه الخاص، يقود العمال إلى التساؤل: مَن الذي يعطي أصحاب العمل الحق في معاملتنا هكذا؟ وهذا السؤال يؤدي حتما إلى السياسة، إلى الدولة، إلى سؤال السلطة».

إنّ إضرابا من أجل زيادة الأجرة يبدو اقتصاديا بحتا. لكن في فعل الإضراب، يكتشف العمال انحياز القانون ومؤسسات السلطة الرأسمالية إلى جانب صاحب العمل. الإضراب يعلّم العمال أن صاحب العمل ليس بحد ذاته العدو الحقيقي، بل هو أحد الممثلين المحليين لنظام اقتصادي–اجتماعي وسياسي يظلمهم. وبالتالي لتحقيق النصر النهائي للعمال يجب تغيير النظام تغييراً جذرياً وشاملاً وعميقاً إلى نظام جديد يمثل مصالحهم وتكون للعمّال وأغلبية الشعب الكادحة السلطة الأساسية فيه. هذه هي القفزة من الوعي الاقتصادي إلى الوعي السياسي. يصرّ لينين على أن هذه القفزة لا يعلمها المثقفون، بل يكتشفها العمال في حمأة النضال:

«حركة الإضراب هي الشكل البدائي للنضال الطبقي، ولكنها أيضاً أكثر أشكاله انتشاراً ووضوحاً. دون إضرابات لا يوجد تدريب للبروليتاريا على النضال العظيم للإطاحة بالبرجوازية»

الإضراب كمدرسة ابتدائية للثورة

بعد ظفر البلاشفة بالسلطة في روسيا إبان ثورة أكتوبر الاشتراكية 1917، دافع لينين عن الإضراب العام الثوري كشرط مسبق ضروري للانتفاضة. وفي حين جادل كارل كاوتسكي بأن الإضرابات والثورة يجب أن يبقيا منفصلين، أصرّ لينين في مؤلفه «الثورة البروليتارية والمرتد كاوتسكي» «(1918)» على أنّ:

«الإضراب هو مدرسة الحرب للبروليتاريا. إنه يعلّم العمال التعرف على مصالحهم المشتركة، والعمل معاً، وكسر الحواجز بين المهن وبين المصانع. الطبقة التي تتعلم الإضراب معاً هي بالفعل نصف متحدة من أجل الثورة».

بحلول عام 1918، كان لينين قد شهد ثورتين «(1905 و1917)». وهو يتحدث آنذاك بوصفه شاهداً على كيفية تحول الإضرابات إلى انتفاضات. وبحسب استعارته العسكرية، الإضرابات ليست مجرد أسلحة اقتصادية؛ إنها تدريبات عسكرية لحرب طبقية. في الإضراب، يتعلم العمال الخدمات اللوجستية «كيفية التواصل عبر المسافات»، والروح المعنوية «كيفية الاستمرار في العمل دون أجر وكيفية التضامن المادّي عبر صناديق الإضراب والتبرّعات وغيرها»، والاستراتيجية «متى يصعّدون ومتى يتراجعون»، والانضباط «كيف يتصرفون كجسد واحد». هذه هي بالضبط المهارات المطلوبة للانتفاضة الثورية. الطبقة العاملة التي لم تتضرب معاً لا يمكنها الاستيلاء على السلطة معاً، ليس لأنها تفتقر إلى النظرية، ولكن لأنها تفتقر إلى «ذاكرة الممارسة» للعمل الجماعي إذا جاز التعبير.

وبحسب لينين: «من يريد إعداد البروليتاريا للثورة يجب أن يبدأ بالإضرابات. لا يوجد طريق آخر. الإضراب هو المدرسة الابتدائية للشيوعية».

من العفوية إلى التنظيم

عند أخذها معاً، ترسم تعاليم لينين قوساً واحداً؛ في عام 1902، يتعجب كيف تعلّم الإضرابات «العفوية» العمالَ الوعيَ الطبقي دون أن يخطّط لها أحد. في عام 1907، يصر على أنه حتى الإضرابات الفاشلة هي أكثر إفادة بألف مرة من التنظير السلمي المجرَّد. في عام 1918، يسمي الإضراب «مدرسة حربية» تستحيل الثورة من دونها.

بالنسبة للينين، لم تكن الإضرابات مجرد مسألة أجور أو ساعات عمل. لقد كانت المختبر العملي للتضامن. العامل الذي سار في خط اعتصام مع «غرباء» من مصنع آخر لم يعد غريباً عنهم. العامل الذي واجه صاحب العمل وأدوات القمع والترهيب التي يستعين بها لم يعد يخاف. العامل الذي خسر إضراباً لكنه ناضل بكرامة تعلّم شيئاً لا يمكن لأيّ منشور أن يعلّمه إياه: الوحدة لا تُعطى بل تُصنع فيّ غمرة النضال.

وهذا، كما يقول لينين، هو السبب في أن الطبقة الحاكمة تخاف الإضرابات أكثر من أي خطاب أو جريدة أو انتخاب. فالإضرابات هي المكان الذي تتعرف فيه الطبقة العاملة على نفسها كقوة واحدة. وبمجرد تعلم هذا الدرس، فإنّ ما بعده لن يكون كما قبله البتة.

القيود في الاقتصاد العالمي

حين يتجاوز إجمالي الديون كل الحدود، وحين يتحول الاقتصاد الافتراضي إلى حصان جامح، وحين تحوَّل التكنولوجيا والطاقة إلى أسلحة، إلى أين يتجه الاقتصاد العالمي؟ وما العلاقة بين الاقتصاد العالمي وأزمة الرأسمالية المعاصرة؟ وكيف ينبغي للعالم أن يتعامل مع هذه الأزمات؟

■ تشن ون لينغ

قدمت الخبيرة الاقتصادية المعروفة تشن ون لينغ، الباحثة البارزة في الأكاديمية المعاصرة لدراسات الصين والعالم، خلال «الندوة الأكاديمية حول أزمة الرأسمالية المعاصرة ومستقبل العالم»، شرحاً للعلاقة بين الاقتصاد العالمي وأزمة الرأسمالية المعاصرة من ستة أبعاد. كما اقترحت، انطلاقاً من التحديث الصيني النمط، سُبلاً للتعامل معها. تالياً، أبرز ما جاء في حديثها:

أرى أن أزمة الاقتصاد العالمي المعاصرة وأزمة الرأسمالية العالمية تتقدمان بصورة متزامنة. فالأزمات الموجودة في الاقتصاد العالمي هي، في الوقت ذاته، أزمات للرأسمالية المعاصرة. وقد وصلت أزمة الاقتصاد العالمي حالياً إلى نقطة تحول، تختلف أسبابها عن مختلف الدورات الاقتصادية التي تحدث عنها علم الاقتصاد التقليدي. فلم تعد كثير من نظريات الدورة الاقتصادية قادرة على تفسير أزمة الاقتصاد العالمي المعاصرة.

تضمن «تقرير الاستقرار المالي العالمي» الذي أصدره صندوق النقد الدولي في العام الماضي سبعة عوامل غير اقتصادية. وقد درست قبل عدة سنوات عشرة متغيرات تؤثر في الاقتصاد العالمي، وكانت ستة منها عوامل غير اقتصادية. فما المقصود تحديداً بالعوامل غير الاقتصادية؟ وهل تواجه الرأسمالية المعاصرة أزمة عميقة ذات طبيعة هيكلية وتفكيكية ومستمرة؟ وهل هذه الأزمات لم يسبق لها مثيل بالفعل في تاريخ تطور الرأسمالية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؟

كان السلام والتنمية، بعد الحرب العالمية الثانية، النغمة الأساسية للنظام الدولي. وأصبحت عولمة رأس المال، وعولمة الصناعة، وعولمة التجارة، وعولمة سلاسل الصناعة والتوريد اتجاهاً عاماً. وقد تظهر في المستقبل أيضاً عولمة اقتصادية جديدة، لكن الأزمات المختلفة التي يعانيها الاقتصاد العالمي تقطع مسار هذه العولمة، أو تعمل على تفكيكه في الوقت الراهن.

تدور حالياً 59 حرباً في العالم بصورة متزامنة. ومن المنظور الاقتصادي، قد يكون تطور النظام العالمي قد دخل أيضاً مرحلة من التحول الطوري. أريد أن أتناول العلاقة بين أزمة الاقتصاد العالمي، وأزمة الرأسمالية من جوانب محددة.

الجانب الأول: أزمة الديون الدولية في أعلى مستوى

يمثل ذلك المنطق العميق الذي يستخدم رأس المال من خلاله الديون الدولية لتنفيذ نهب منهجي للثروة العالمية ونقلها. ونظراً إلى أن تطور التناقضات الداخلية لرأس المال يولد طابعاً منهجياً، فإن هذا التراكم المفرط، أو التراكم القائم على السلب، يمثل نتيجة حتمية لأزمة الرأسمالية.

طرح الباحث الماركسي المعاصر ديفيد هارفي فكرة أن هذا النوع من الديون يمثل «تراكماً عن طريق نزع الملكية». أي إن رأس المال يخلق مصائد الديون، ثم يستحوذ على الأصول العامة والموارد الطبيعية برأس مال ضئيل للغاية، أو حتى من دون مقابل. وبالنسبة إلى الدولار، فإنه حقق نهبه للعالم من خلال ثلاث دورات كبرى.

الدورة الأولى: هي الدورة الدولية بين الدولار وسندات الخزانة الأمريكية. وهذه الدورة تواجه حالياً عراقيل. ففي السابق، كانت المشتريات الخارجية لسندات الخزانة الأمريكية تشكل نحو 40 إلى 50 %، لكنها انخفضت الآن إلى أقل من 25 %. ومن المفارقات أن أكبر جهة استوعبت هذه السندات في السنوات الأخيرة كانت الاحتياطي الفيدرالي نفسه.

الدورة الثانية: هي الدورة الدولية الكبرى بين الدولار والنفط والسلع الأساسية، وهذه الدورة تتعرض هي الأخرى للاضطراب.

الدورة الثالثة: تتعلق بالتشدد والتيسير الناتجين عن ارتفاع قيمة الدولار وانخفاضها. ومن خلال الموقع الرأسمالي الخاص للدولار بوصفه عملة شبه دولية، يحصل الدولار على كميات ضخمة من الثروة العالمية.

يتوسع حجم المشتقات المالية بسرعة تفوق تصورنا وقد بلغ إجماليها عالمياً حتى الآن 846 تريليون دولار منها 600 تريليون دولار في أمريكا

بلغ انفجار أزمة الديون العالمية في الوقت الراهن مستوى الذروة، وتجري إعادة هيكلتها بصورة خفية من خلال انخفاض قيمة العملات والتضخم. وبحلول نهاية عام 2025، وصل إجمالي الديون العالمية إلى 348 تريليون دولار، بعد أن ارتفع خلال العام الماضي وحده بمقدار 29 تريليون دولار.

ويعلم الجميع، أن الدين العام الأمريكي تجاوز 39 تريليون دولار. ويشبه الوضع الحالي إلى حد كبير ما كان عليه الحال عام 1936، قبل الحرب العالمية الثانية، حين كانت ألمانيا ترزح تحت عبء ديون هائلة، وانتهى بها الأمر إلى المجازفة وشن الحرب.

الجانب الثاني: توسع الاقتصاد الافتراضي مقابل الاقتصاد الحقيقي

يمثل هذا الاختلال السمة الأساسية لأزمة الرأسمالية المعاصرة. فقد أدى إلى سوء توزيع رأس المال، وإلى ابتعاد رأس المال عن الاقتصاد الحقيقي، واتجاهه نحو الاقتصاد الافتراضي. كما بدأ الاقتصاد الافتراضي يضغط بشدة على الاقتصاد الحقيقي، وتحول إلى حصان جامح خرج عن السيطرة.

وفقاً لمسح أجراه بنك التسويات الدولية في نيسان 2025، بلغ متوسط حجم التداول اليومي في سوق العملات الأجنبية العالمية 9,6 تريليون دولار. ماذا يعني ذلك؟ يعني أن حجم تداول العملات الأجنبية عالمياً خلال 10 أيام يعادل الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال عام كامل. ويعادل حجم التداول خلال 4 أيام إجمالي حجم التجارة العالمية، في حين يعادل حجم التداول خلال يومين ونصف القيمة الإجمالية للصناعة التحويلية في العالم.

وقد بلغت القيمة السوقية للأسهم العالمية 127 تريليون دولار، فيما أصبحت القيمة الإجمالية للأصول المالية العالمية تعادل 4,8 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي العالمي. يتميز الاقتصاد الافتراضي في المجال المالي بخمس سمات بارزة بصورة خاصة:

أولاً: يتوسع حجم المشتقات المالية بسرعة تفوق تصورنا. وقد بلغ إجماليها عالمياً حتى الآن 846 تريليون دولار، منها 600 تريليون دولار في أمريكا. وهذا يعني أن المشتقات المالية في أمريكا وحدها تعادل 6 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

ثانياً: انخفضت قيمة الدولار، وفقاً للنسبة بين الدولار والذهب، بمقدار 99,5 % مقارنة بعام 1945. وترتبط أمريكا حالياً العملات المستقرة بعملة فقدت جزءاً بالغاً من قيمتها، بهدف إعادة دولرة العالم، وإعادة تمركز الدولار، ودفع رأس المال العالمي إلى ممارسة ضغط أعمق على الاقتصاد الحقيقي.

ثالثاً: تراكمت الفقاعات في سوق الأسهم الأمريكية. فقد تجاوز مؤشر داو جونز 50000 نقطة، في حين يرى اقتصاديون أن مستوى 38000 نقطة يمثل «لعنة»، بمعنى أن سوق الأسهم يفترض أن ينهار عندها. لكن السوق لا يزال متماسكاً حتى الآن، بل إن الحكام في أمريكا يعدّونه أحد أبرز إنجازاتهم السياسية.

رابعاً: انتشرت العملات المشفرة والعملات الرقمية وبنوك الظل على نطاق واسع. وأصبحت العملات الرقمية، مثل: بيتكوين تُعامل بوصفها أصولاً استراتيجية. وأنشئت مؤسسات خاصة بها، وسُنّت تشريعات لتحديد وضعها القانوني. كما أصدر قائد دولة علناً عملة رقمية تحمل اسمه!

خامساً: قد يفقد الاحتياطي الفيدرالي استقلاليته، وخصوصاً بعد مغادرة جيروم باول منصبه في حزيران 2026. وقد تكون هذه المرة الأولى التي يفقد فيها الاحتياطي الفيدرالي استقلاله.

الجانب الثالث: تزايد النزعة نحو الهيمنة التكنولوجية

يمثل ذلك نتاجاً حتمياً للتناقض الأساسي العالمي الذي ولدته أزمة الرأسمالية. يتطلب رأس المال الاحتكاري أرباحاً فائضة. وقد حول عدد قليل من عمالقة التكنولوجيا، الذين يسيطرون على رأس المال التكنولوجي، التكنولوجيا إلى أداة عسكرية وسياسية ومتطرفة. وأدى ذلك إلى أن تشكل الهيمنة التكنولوجية والهيمنة العسكرية وهيمنة الدولار معاً، الإطار الأساسي للإمبريالية الجديدة.

كانت الإمبريالية تعتمد في الماضي على الاستعمار، أما اليوم فقد تعتمد على هذه الأشكال الثلاثة من الهيمنة. وبطبيعة الحال، تمثل الهيمنة الثقافية بُعداً أكثر ليونة نسبياً، لكنني أعتقد أن الهيمنة التكنولوجية تظل الأكثر أهمية. أدخلت أمريكا بالفعل عمالقة التكنولوجيا في وادي السيليكون ضمن

وأزمة الرأسمالية المعاصرة

منظومتها العسكرية. وتتسارع حاليا عملية امتداد التكنولوجيا نحو الحروب، والمجال البيولوجي، والمجتمع، والأيديولوجيا البشرية.

ولا تشمل الهيمنة التكنولوجية العلم والتكنولوجيا بحد ذاتهما فقط، بل تشمل أيضا الولاية القضائية طويلة الذراع، واحتكار المعايير والقواعد والبنية التحتية الأساسية، والاستعمار الرقمي، والأصول الافتراضية، وغير ذلك.

الجانب الرابع: تخريب سلاسل الصناعة والتوريد العالمية

يمثل ذلك نتاجا لاستحالة التوفيق بين التناقضات الداخلية للرأسمالية بعد تطورها إلى المرحلة الإمبريالية.

بدافع الربح، يدمر حكام بعض الدول بصورة عنيفة نظام التجارة العالمي، ونظام الاستثمار، والقواعد الدولية. ويفرضون رسوما جمركية مرتفعة، وحواجز استثمارية على الدول التي تتاجر معهم، ما يخلق بصورة مصطنعة أرباحا احتكارية وريوعا عالمية. كما يستخدمون قانون الغاب لتنفيذ تراكم قائم على النهب، ويقطعون سلاسل الصناعة والتوريد، ويدمرون القواعد، ويعرقلون العمل الطبيعي لمنظمة التجارة العالمية، ويقوضون آليات التحكيم الدولية، وغير ذلك.

الجانب الخامس: إعادة بناء هيمنة الطاقة وتسليحها

يمثل ذلك إحدى القنوات المهمة التي تصدّر الرأسمالية المعاصرة من خلالها تناقضاتها الداخلية إلى الخارج.

في ظل ارتفاع ديون الرأسمالية المعاصرة، وتزايد وضوح اتجاه تراجع الهيمنة، ومع تراخي الارتباط بين الهيمنة النقدية والنفط، أصبحت إعادة تشكيل هيمنة الطاقة وتحويلها إلى سلاح إحدى الركائز الاستراتيجية الجديدة المهمة التي تعتمدها إدارة ترامب لإصلاح الاقتصاد، أو لتنفيذ عملية نهب جديدة.

استهدفت إدارة ترامب في البداية فنزويلا، التي تمتلك أكبر احتياطيات نفطية في العالم، ثم أصبحت تستهدف إيران حاليا. في الواقع، تجاوز إنتاج أمريكا من النفط والغاز الطبيعي إنتاج السعودية وروسيا منذ عام 2020، وأصبحت أمريكا أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم. لكن أمريكا تريد السيطرة على مصادر الطاقة في العالم كله، وإعادة تشكيل مزايا أمريكية جديدة.

ويشمل ذلك انسحابها مرتين من «اتفاق باريس»، واعتماد استراتيجية تقودها الطاقة، وإقرار «مشروع القانون الكبير والجميل»، وإعادة بناء نظام إدارة الطاقة، وإجبار أوروبا وغيرها من الحلفاء على شراء الطاقة الأمريكية. في الحقيقة، أصبح إنتاج الطاقة في أمريكا كبيرا بما يكفي لتلبية احتياجاتها الداخلية، مع الحفاظ في الوقت ذاته على حجم معين من الصادرات. لكنها تستخدم السيطرة على الطاقة العالمية ونهب الموارد وسيلة لنقل تناقضاتها الداخلية إلى الخارج، وتحافظ على موقعها من خلال إعادة بناء هيمنة الدولار.

الجانب السادس: السيطرة على قيادة التدفقات الكبرى

تهدف هذه السيطرة إلى الحصول، ضمن حركة التداول الدولية الكبرى، على جميع الأرباح الضخمة التي يمكن تحقيقها من خلال زيادة القيمة في عملية التداول. تحتل أمريكا المواقع الأعلى عالميا في تدفقات التجارة، والخدمات اللوجستية، ورأس المال، والمعلومات، ورأس المال البشري. ويمكن القول: إن قدرة التداول أصبحت اليوم القدرة التنافسية الأساسية لأمريكا.

إنها قوة احتكارية تحقق أرباحا فائضة من خلال الدورة الكبرى للتداول والدورة الدولية الكبرى، بعد أزمات الرأسمالية، وهي قوة يصعب على أي دولة مواجهتها. وهذه القوة من أشكال القوة الناعمة.

تولي الصين الآن أهمية كبيرة أيضا لقوة التداول، لكن بناء هذه القوة يحتاج إلى عملية طويلة. ولا توجد في الوقت الراهن إمكانية للمقارنة بينها وبين أمريكا من حيث قدرتها الشاملة على التداول، ودورتها الدولية الكبرى، وقدرتها التنافسية الأساسية في الحصول على المنافع من خلال هذه الدورة.

سبل التعامل مع الأزمة

سأتحدث الآن بإيجاز عن سبل التعامل مع الأزمة. تطورت أزمة الرأسمالية المعاصرة في بعض الدول إلى المرحلة الإمبريالية. وبدأت تظهر خصائص الاحتكار والتطفل والتعفن والاحتضار التي ناقشها لينين في كتابه «الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية». كما أصبح قول ماركس: إن «رأس المال يقطر دما من كل مسامّه» واقعا نشهده بأعيننا.

في ظل الظروف الراهنة، يجب أن ننطلق من التحديث وفق النمط الصيني، وأن نستكشف سُبلاً فعالة للتعامل مع هذه الأزمة.

أولا: يجب التمسك بالثقة بنظام الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، والثقة بالطريق، والثقة بالنظرية، والثقة بالثقافة. ويجب تسريع عملية التحديث وفق النمط الصيني، وتسريع بناء المنظومة النظرية ومنظومة الخطاب الصينية.

ثانيا: ينبغي أن نفهم بصورة صحيحة قيمة الاقتصاد الغربي المعاصر وحدوده. لا يزال من الضروري أن نتعلم نظريات الاقتصاد الغربي المتوافقة مع القوانين الاقتصادية وأن نلتزم بها، لكن ينبغي لنا أيضا أن نرى حدود الاقتصاد الغربي. تحتاج مسائل كيفية فهم رأس المال، والرأسمالية– وأزمة الرأسمالية، وكيفية استخدام رأس المال والوقاية من جانبه الشرير– إلى تفكير جاد.

فعلى سبيل المثال: كانت المشكلات في الماضي تتمثل في الأحادية والحمائية والهيمنة. أما اليوم، فقد أضيفت إليها الإمبريالية والعسكرة ومبدأ مونرو والنازية. ويمثل هذا مؤشرا خطرا للغاية، إذ بدأت خصائص المرحلة العليا من تطور الرأسمالية بالظهور.

ومن الأمثلة الأخرى، ضرورة التفكير في كيفية فهم الثورة التكنولوجية، والتقدم التكنولوجي، والتغير المؤسسي، والقفزات الإنتاجية الناتجة عنها، وكيفية فهم التهديدات والتحديات التي تفرضها الهيمنة التكنولوجية وعسكرة التكنولوجيا وتسييسها، وتحويلها إلى أداة للحرب على السلام العالمي والبشرية.

ومن الأمثلة أيضا: التساؤل عمّا إذا كانت نظرية التوازن الاقتصادي لا تزال قابلة للتطبيق في العالم الراهن. كما ينبغي التفكير في كيفية العودة من الشكلانية الرقمية، إلى المادية التاريخية، ومن التركيز على تخصيص الموارد، إلى التنمية الشاملة للإنسان، وبقاء البشرية وتطورها، والتخلص من «تشييء الإنسان» الذي تحدث عنه الاقتصاد التقليدي، وغير ذلك. وصلت هذه القضايا إلى مرحلة تتطلب إعادة تنظيمها وفهمها من جديد، وأصبحت معالجتها أمرا بالغ الإلحاح.

يجب التمسك بالثقة بنظام الاشتراكية ذات الخصائص الصينية والثقة بالطريق والثقة بالنظرية والثقة بالثقافة

ثالثا: يجب أن نستفيد بصورة كاملة من المزايا التكاملية التي شكلتها الصين بالفعل، وخصوصا مزايا تنمية الاقتصاد الحقيقي وتوسيعه. كما يجب مقاومة الاقتصاد الافتراضي المفرط والأضرار التي يلحقها الاقتصاد الافتراضي بالاقتصاد الحقيقي. وينبغي الاستفادة الكاملة من مزايا الصين في التصنيع، والسوق، والابتكار، وسلاسل الصناعة والتوريد، والتكامل الاستراتيجي، والقدرة على حشد موارد الدولة، من أجل إنجاز شؤون الصين الخاصة بصورة جيدة.

ويجب بناء إطار للتعاون الاقتصادي العابر للحدود ضمن مبادرة «الحزام والطريق» من خلال المنظمات الدولية، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات متعددة الأطراف. كما ينبغي التمسك بالمفاهيم التي اقترحتها الصين، ومنها: «مجتمع المصير المشترك للبشرية»، والرؤية العالمية للحوكمة القائمة على التشاور المشترك والبناء المشترك وتقاسم المنافع، والعمل على تطوير التدفقات الخمسة، والاستفادة من الإطار الأساسي الذي تشكل حتى الآن وترسيخه.

إن الانتقال من الحضارة الصناعية إلى الحضارة الرقمية، واختراق قيود أزمة الرأسمالية، يتطلبان أن نأمل بأن تتمكن هذه الدول من إصلاح الخصائص التي تظهرها حاليا في المرحلة الإمبريالية. لكن لا يمكن تعليق الآمال على قدرة هذه الدول على إصلاح نفسها بنفسها.

تسير الصين في طريقها الخاص، وقد أصبحت أيضا نافذة لمراقبة العالم. وفي المستقبل، سيكون هناك عالمان، ومستقبلان، ومصيران، وقد أصبح هناك أيضا معيار يمكن الرجوع إليه. إن سير الصين بصورة جيدة على طريقها الخاص يحمل أهمية كبيرة للعالم، وإنجاز الصين لشؤونها الخاصة بصورة جيدة يمثل، في الواقع، أكبر مساهمة يمكن أن تقدمها للعالم.

■ *باحثة بارزة في «الأكاديمية المعاصرة» لدراسات الصين والعالم

انقسام جمهوري – جمهوري... مستمر في الولايات المتحدة

تتزايد في الأشهر الأخيرة المؤشرات على وجود تصدعات داخل الحزب الجمهوري نفسه، وتحديداً في العلاقة بين دونالد ترامب وجزء من القيادات والنواب الجمهوريين، ورغم أن ترامب ما يزال الشخصية الأكثر نفوذاً داخل الحزب، وأن تيار «ماغا» لا يزال القوة الأساسية خلفه، إلا أن التطورات الأخيرة أظهرت أن حالة الاتساق الحزبي التي ميزت الجمهوريين خلال السنوات الماضية لم تعد بالصلابة نفسها، مع اقتراب انتخابات التجديد النصفي المقررة عام 2026.

■ نور الدمشقي

الخلافات الحالية لا تدور حول قضية واحدة بعينها، بل تمتد على مجموعة واسعة من الملفات. فمن جهة، برزت اعتراضات جمهورية على صلاحيات الرئيس في استخدام القوة العسكرية، خصوصا فيما يتعلق بالحرب الجارية مع إيران، حيث انضم عدد من الجمهوريين إلى الديمقراطيين في محاولات لتقييد قدرة البيت الأبيض على توسيع العمليات العسكرية دون موافقة الكونغرس. ومن جهة أخرى، ظهرت خلافات حول مشاريع القوانين الضخمة التي يدفع بها ترامب، بما في ذلك خططه لرفع الإنفاق العسكري إلى مستويات غير مسبوقة، ومشروعه الجديد البالغة قيمته 350 مليار دولار، والذي يتضمن تمويل برامج عسكرية وأمنية وتشديدات واسعة على قوانين الانتخابات.

كذلك برزت اعتراضات داخل الحزب على طريقة إدارة بعض الملفات الاقتصادية والمالية، وعلى استخدام آلية «المصالحة» البرلمانية لتمرير مشاريع القوانين الكبرى. فشخصيات جمهورية نافذة في مجلس الشيوخ أبدت تحفظات واضحة على بعض خطط ترامب المالية، معتبرة أنها تحمل مخاطر سياسية واقتصادية، وتفتح الباب أمام صراعات إضافية داخل الحزب نفسه.

بالتوازي مع ذلك، تتحول انتخابات التجديد النصفي المقبلة إلى عامل أساسي في تفجير هذه التناقضات. فالكثير من الجمهوريين الذين يمثلون دوائر متأرجحة، أو ولايات تشهد منافسة قوية مع الديمقراطيين، باتوا يشعرون بالحاجة إلى إظهار قدر من الاستقلالية عن ترامب، خشية أن يتحول الارتباط الكامل به إلى عبء انتخابي. كما أن استطلاعات الرأي الأخيرة أظهرت تراجعا في شعبية الإدارة الحالية، في وقت ما تزال فيه قضايا التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة والحرب مع إيران تلقي بثقلها على المزاج الشعبي الأمريكي.

وفي الوقت نفسه، تتزايد المشكلات داخل قاعدة «ماغا» التي توحدت سابقا حول شعار «لنجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى» حيث تواجه اليوم تناقضات متزايدة بين الوعود والواقع. فالحرب كان يفترض أن تنتهي بسرعة، والأوضاع الاقتصادية لم تتحسن بالشكل الموعود، والانقسامات داخل المؤسسة الجمهورية باتت أكثر وضوحا، لذلك لم يعد من الممكن الحديث عن كتلة جمهورية متماسكة بالكامل خلف ترامب، كما كان الحال في السنوات الماضية.

ومع ذلك، فإن اختزال الأزمة الأمريكية الحالية بصراع بين ترامب وخصومه داخل الحزب الجمهوري، أو بين الجمهوريين والديمقراطيين، يبقى تبسيطا للواقع. فالمشكلة الأعمق تتعلق بأزمة بنيوية تضرب النظام السياسي الأمريكي كله. والاستقطاب بين الحزبين لم يعد قادرا على إنتاج أي حلول للمشكلات المتراكمة، فيما تتراجع الثقة الشعبية بالمؤسسات السياسية التقليدية عاما بعد عام.

ولهذا السبب، فإن ما نشهده اليوم يتجاوز مشاكل حزبية، نحو أزمة أوسع تطال مجمل النخبة السياسية الأمريكية، وبمرور الوقت، تبدو الولايات المتحدة أمام مرحلة تتزايد فيها مؤشرات السخط الشعبي تجاه الحزبين معا، وتجاه النخب التي حكمت البلاد لعقود، ومن هنا يصبح السؤال ليس من سينتصر داخل الحزب الجمهوري، أو بين الجمهوريين والديمقراطيين، بل ما إذا كانت السنوات المقبلة ستفتح المجال أمام قوى واتجاهات جديدة تحاول تقديم نفسها كبديل عن المنظومة السياسية الأمريكية التقليدية بأكملها.

أعمالُ شغبٍ واسعة في إيرلندا الشمالية... ما القصة؟

شهدت عاصمة إيرلندا الشمالية، بلفاست، احتجاجات وأعمال شغب واسعة وعنيفة يوم الثلاثاء 9 حزيران، عقب حادثة طعن وقعت في اليوم السابق في منطقة كينارد شمال المدينة. استهدف المحتجون خلالها المهاجرين وممتلكاتهم في المنطقة.

■ ملاذ سعد

في 8 حزيران، وقعت حادثة طعن في منطقة كينارد، أسفرت عن إصابة رجل في الأربعينيات من عمره بجروح بالغة، من قبل جاني في الثلاثينيات من عمره، ذو أصول سودانية، ويقيم بصورة قانونية فيّ المملكة المتحدة منذ 2023.

وسرعان ما تحوّلت الحادثة إلى شرارة أشعلت نيران احتجاجات وأعمال شغب في اليوم التالي، استهدفت المهاجرين وممتلكاتهم، حيث تم إحراق عدد من المنازل، والسيارات، وحاويات القمامة، وأضرمت النار بحافلة عامة، وتعرضت قوات الشرطة لإصابات. إثر ذلك، أصابت المهاجرون حالةً من الهلع، واضطرت فرق الطوارئ لإجلاء بعض العائلات من منازلها بعد تعرضها للحرق، أو التهديد.

كان السبب المباشر في تحوّل الحادثة إلى شرارة هو المقطع المصوّر لحادثة الطعن، والذي جرى تداوله بشكل واسع النطاق على وسائل التواصل الاجتماعي، مصحوبا بعبارات تحريضية وتصعيدية ضد المهاجرين والأجانب. وشاركت في هذه الحملة بشكل رئيسي شخصيات محسوبة على اليمين المتطرف في المملكة المتحدة، لتصبح مادة للتحريض السياسي والإعلامي، مع دعوات للاحتجاج... ومن المهم ذكره، أن رجل الأعمال والملياردير الأمريكي إيلون ماسك، شارك قوائما بمواقع لتجمّع الاحتجاجات، وأعاد نشر منشورات لشخصيات محسوبة على اليمين المتطرف.

الأسباب العميقة

الأسباب غير المباشرة للحادث تعود لعدة مستويات، منها: الاقتصادي–الاجتماعي، حيث يرى جزء واسع من المحتجين أن المهاجرين يتحملون مسؤولية الصعوبات التي يواجهونها في الحصول على السكن، أو الرعاية الصحية، أو في المنافسة على فرص العمل، ويتحملون بنظرهم مسؤولية تدهور الوضع المعيشي، وهي رواية تروجها القوى السياسية اليمينة المتطرفة، ولا تدحضها القوى الأخرى، حتى لا تعترف بوجود خلل ومشكلة في النظام الاقتصادي الاجتماعي القائم ككل.

وهناك أيضا أسباب سياسية لما يجري، حيث يغذي اليمين المتطرف هذه الانقسامات ويحرّض عليها لكسب نتائج سياسية، ومن أبرز هذه القوى: حزب الإصلاح البريطاني اليميني المتشدد بقيادة نايجل فاراج. أما خارجيا، فتشهد العلاقات البريطانية – الأمريكية خلافات وتوترات متصاعدة منذ حين، ومن هنا يمكن فهم دور إيلون ماسك في هذه المسألة، كون الأخير يُعد من الداعمين للتيارات اليمينية في بريطانيا.

يضاف إلى ما سبق جملة من القضايا الأخرى منها: القومي/الوطني، فليست مصادفة أن تشهد إيرلندا الشمالية وبلفاست بالتحديد الحصة الأكبر من التعاطف مع التيار اليميني عموما، وتشهد موجات عنف أكبر من غيرها، لما فيها من إرث مرتبط بفترة النزاع والصراع القومي والطائفي بين إيرلندا وانكلترا من جهة، والبروتستانت والكاثوليك من جهة أخرى لمدة ثلاثين عاما عرفت باسم «الاضطرابات» وانتهت في عام 1998. ولا يغيب عن المشهد عموما وجود تيار يدعو للاستقلال عن المملكة المتحدة، وآخر للوحدة مع جمهورية إيرلندا.

أخيرا، باتت تتكرر هذه الاضطرابات في المملكة المتحدة بشكل متواتر كل عام، ومن الملاحظ ارتفاع مستوى العنف فيها في كل مرة، وبشكل متعمد وتراكمي، يهدف بالدرجة الأولى عبر صنع الانقسامات وتعظيمها، إلى مواجهة وتأريض احتمالات نشوب موجة حراك شعبي وعمالي واحد، يهدد النظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي في البلاد.

مظاهرات ألبانيا تتوسع ضد مشاريع كوشنر-الخياط

بعد أن خرجت آلاف الأصوات في ألبانيا تحت شعار «ألبانيا ليست للبيع»، بدا للكثيرين أن موجة الغضب الشعبي التي انفجرت ضد مشروع كوشنر-الخياط في جزيرة سازان ومنطقة زفيرنيك الساحلية، ستبقى ضمن حدود الاحتجاج البيئي المحلي، غير أن تطورات الأسبوع الفائت دفعت الأزمة إلى مستوى جديد، لتتحول تدريجياً من نزاع حول مشروع سياحي إلى أزمة سياسية مفتوحة، تتداخل فيها الحسابات الأوروبية والجيوسياسية.

■ معتز منصور

في المقال السابق المنشور في جريدة قاسيون، كان من الممكن النظر إلى التحركات الشعبية باعتبارها رد فعل على مشروع استثماري ضخم يهدد إحدى أهم المحميات الطبيعية في البحر المتوسط، لكن المشهد بات اليوم أكثر تعقيدا، خاصة بعد دخول الاتحاد الأوروبي بشكل مباشر على خط الأزمة. فبروكسل، التي تنظر إلى ألبانيا باعتبارها دولة مرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وجهت تحذيرات إلى حكومة إيدي راما، مؤكدة: أن المضي في المشروع بصيغته الحالية يهدد التزامات تيرانا المتعلقة بالملف البيئي، ولا سيما الفصل السابع والعشرين الخاص بالبيئة والتغير المناخي، وهو أحد الملفات الأساسية في مفاوضات الانضمام. كما دعت المفوضية الأوروبية إلى وقف أي إجراءات يمكن أن تؤثر سلباً على مسار انضمام ألبانيا، وإجراء تقييم بيئي شامل للمشروع، مع مراجعة التعديلات القانونية التي سمحت بفتح المناطق المحمية أمام المستثمرين. ولم تقتصر المخاوف الأوروبية على الجانب البيئي، إذ أشارت بروكسل أيضا إلى أن المشروع يخضع لتحقيقات من قبل النيابة الخاصة بمكافحة الفساد والجريمة المنظمة، وهو ما يضفي على القضية أبعادا تتجاوز مجرد حماية الطبيعة.

بالمقابل، واصل رئيس الوزراء إيدي راما الحديث عن «حرب هجينة» تستهدف حكومته وألبانيا، قبل أن يذهب أبعد من ذلك باتهام إيران بالوقوف خلف حملات التضليل، وبتغذية روايات من قبيل توطين الفلسطينيين الغزاويين في ألبانيا. وبالرغم من أن طهران سارعت إلى رفض هذه الاتهامات، فإن استمرار راما في تحميل أطراف خارجية مسؤولية الاحتجاجات، واتهام المعارضين بأنهم أدوات لقوى أجنبية، يعكس حجم القلق الذي باتت تثيره الحركة الاحتجاجية المتصاعدة، ويشير إلى أن الحكومة لم تعد تنظر إلى ما يجري باعتباره خلافاً حول مشروع استثماري، بل باعتباره معركة سياسية مفتوحة.

الاحتجاجات مستمرة وتتوسع

على الأرض، لم تتراجع الاحتجاجات، بل أخذت طابعاً يومياً، واتسعت رقعتها الجغرافية، وازدادت حدتها، وصولاً إلى قيام محتجين بإزالة أجزاء من الأسوار المعدنية المحيطة بالمواقع المخصصة للمشروع، في مشهد يعكس انتقال الحركة من مرحلة الاعتراض الرمزي إلى مرحلة المواجهة المباشرة. كما أضيفت إلى الاعتراضات البيئية قضايا جديدة تتعلق بملكية الأراضي، واتهامات بالاستيلاء غير المشروع على ممتلكات السكان المحليين، وهو ما يهدد بتحويل القضية إلى انفجار اجتماعي وسياسي واسع.

وكلما ازداد إصرار الحكومة على تنفيذ المشروع، واتسعت دائرة الاتهامات التي توجهها إلى المحتجين، أصبحت الشبهات التي يثيرها معارضو المشروع أكثر قابلية للتصديق. فمن الصعب تفسير استعداد حكومة بأكملها للمخاطرة بمسار الانضمام الأوروبي، وتحمل أزمة سياسية متفاقمة، وخوض مواجهة مفتوحة مع قطاعات واسعة من المجتمع، فقط من أجل إقامة منتجع سياحي فاخر. وتزداد هذه المخاوف مع تصاعد التباينات داخل المعسكر الغربي نفسه. فالعلاقات بين الولايات المتحدة وبعض حلفائها الأوروبيين، وكذلك داخل حلف شمال الأطلسي، تشهد منذ سنوات توترات متكررة حول ملفات الأمن والدفاع والاستقلال الاستراتيجي الأوروبي. وفي ظل هذه البيئة المضطربة، يصبح من الطبيعي أن تنظر أوروبا بعين القلق إلى مشروع «سياحي» ضخم يطل على أحد أهم الممرات البحرية في جنوب القارة، وأن تتعامل معه باعتباره قضية تتعلق بالأمن الاستراتيجي بقدر ما تتعلق بالبيئة. ولذلك، فإن منح شركة أجنبية مرتبطة بشخصيات سياسية أمريكية نافذة موطئ قدم في هذه المنطقة الحساسة، لا يمكن أن يُنظر إليه بمعزل عن السياق الجيوسياسي الأوسع.

نشاط كوشنر في ألبانيا وغيرها من المناطق في دول متعددة يجري بشراكة تتوسع بسرعة بينه وبين عائلة الخياط السورية-القطرية

تقاطعات مريبة

لعل ما يزيد من أهمية هذه التساؤلات، أن تجربة مشابهة في صربيا المجاورة. في عام 2024 حصل صندوق «أفينيتي بارتنرز» المملوك لجاريد كوشنر، والمدعوم بعلاقات وثيقة مع الدائرة المحيطة بدونالد ترامب، على موافقة الحكومة الصربية لتنفيذ مشروع استثماري ضخم في العاصمة بلغراد، فوق موقع مبنى هيئة الأركان العامة اليوغوسلافية السابق، الذي دمرته غارات الناتو عام 1999، وهو الموقع الذي يحمل قيمة تاريخية ورمزية كبيرة بالنسبة للصرب.

حينها أيضاً، قُدّم المشروع بوصفه استثماراً سياحياً وعقارياً واعداً، إلا أن المعارضة الصربية رأت فيه تنازلاً عن أحد الرموز الوطنية، واتهمت الحكومة بتقديم «هدية سياسية» لكسب النفوذ الأمريكي. ولم تتوقف الاعتراضات عند حدود الجدل السياسي، بل تطورت إلى احتجاجات شعبية واسعة، وتفجرت فضائح مرتبطة بإلغاء الصفة التراثية للموقع، وفتحت تحقيقات قضائية بحق عدد من المسؤولين، لتنتهي القضية بتعثر المشروع وانسحاب شركة كوشنر من الصفقة.

هذه السابقة، تجعل من الصعب النظر إلى ما يحدث في جزيرة سازان باعتباره مجرد مشروع سياحي آخر، بل تطرح تساؤلات مشروعة حول وجود نمط متكرر في نشاط شركات كوشنر، يقوم على اختيار مواقع تتمتع بحساسية سياسية أو تاريخية أو استراتيجية استثنائية، سواء كانت رمزا وطنيا في صربيا، أو منطقة تتحكم بأحد أهم الممرات البحرية في جنوب أوروبا، كما هو الحال في مضيق أوترانتو.

وربما لهذا السبب تحديدا، يصبح السؤال الذي يطرحه المحتجون في ألبانيا سؤالاً مشروعاً إلى حد بعيد: إذا كان الأمر يتعلق بمشروع سياحي فحسب، فلماذا كل هذا الإصرار على تنفيذه مهما بلغت الكلفة السياسية، ولماذا تتكرر محاولات الاستثمار نفسها في مواقع استثنائية تحمل قيمة استراتيجية أو رمزية عالية؟ إن استمرار الحكومة الألبانية في المضي بالمشروع، واتهام المعارضين بأنهم أدوات لقوى خارجية، لا يؤدي إلى إخماد هذه الشكوك، بل يمنحها مزيداً من المصداقية، ويدفع الأزمة تدريجيا للتحول من نزاع بيئي محلي إلى أزمة سياسية وجيوسياسية مفتوحة، قد تتجاوز آثارها حدود ألبانيا نفسها.

كتلة منفصلة

إن نشاط كوشنر في ألبانيا وغيرها من المناطق في دول متعددة يجري بشراكة تتوسع بسرعة بينه وبين عائلة الخياط السورية-القطرية، ويبدو أن حجم الشكوك حول خلفية هذه المشاريع والهدف الخفي منها يزداد، وتحديدا بسبب علاقات هذه الشخصيات بدائرة ترامب، و«إسرائيل»، إن التحركات الاحتجاجية الرافضة لهذه المشاريع المشبوهة هي خطوة ضرورية لإيقافها، وكشف نواياها وكشف شبكات الفساد التي تربط بين هذه الشخصيات والحكومات المتورطة.

هل يمكن الوصول إلى اتفاق بين إيران والولايات المتحدة؟

عاد مجدداً خلال الأيام القليلة الماضية تكرار الحديث عن احتمال التوصل إلى اتفاق ينهي الحرب بين الولايات المتحدة وإيران، ورغم كثافة هذه الأنباء والتأكيدات المتبادلة عن اقتراب الوصول إلى اتفاق، إلا أن عدداً من التعقيدات لا يزال حاضراً، ويمكن أن يفشل الوصول إلى توافق نهائي في اللحظة الأخيرة.

■ علاء أبوفرّاج

إن المسائل الخلافية بين الطرفين باتت معروفة، وجرى تداولها على نطاق واسع، أما اليوم، فتؤكد وكالات الأنباء، أن الحديث يجري عن اتفاق من 14 بنداً، تشمل إنهاء العمليات العسكرية مع الالتزام الفوري بوقف دائم للعمليات العسكرية على كافة الجبهات، بما في ذلك لبنان، مع تعهد الطرفين بعدم التهديد باستخدام القوة، أو التدخل في الشؤون الداخلية. وفيما يخص مضيق هرمز، تتحدث المصادر عن إعادة فتح المضيق فوراً أمام الملاحة التجارية، مقابل رفع الحصار البحري الأمريكي عن إيران. هذا بالإضافة إلى تثبيت فكرة أن تحصل إيران وعمان على إيرادات من العبور عبر المضيق، على أن يتغير اسمها من «رسوم العبور» إلى «رسوم خدمات» أو «رسوم إدارية» وهو ما يبدو غامضاً بنظر بعض الشخصيات داخل إيران، وينظرون له بنوع من الشك، تحديداً، بسبب تجارب سابقة مع الولايات المتحدة.

أما بخصوص الأموال المجمدة، فتشير التقارير إلى أن الاتفاق المزمع توقيعه يشير إلى أن الولايات المتحدة ستفرج عن 12 مليار دولار بشكل فوري، وضمانات بتسديد 12 مليار أخرى في وقت لاحق.

كما أن التفاوض حول الملف النووي يبدو أنّه- إن صحّة هذه التقارير- قد تقدّم خطوة أيضاً، بأن تلتزم إيران بعدم امتلاك سلاح نووي، مع مناقشات لاحقة لآليات تخفيف مخزون اليورانيوم عالي التخصيب، كما يجب على طهران تجميد التخصيب في الوقت الحالي.

يمنح الاتفاق مهلة 60 يوما لإجراء مفاوضات تقنية حول القضايا الشائكة، مع اشتراط انسحاب القوات العسكرية الأمريكية حتى تلك الإضافية التي جرى حشدها خلال الحرب.

عقدة الملف اللبناني

إن واحدة من الثغرات الأساسية في هذا الاتفاق، أو حتى خلال جولات التفاوض الماضية، هي الملف اللبناني تحديداً، إذ تصر طهران على أن وقف الحرب يجب أن يشمل الجبهة اللبنانية بشكل إلزامي، وأنه على «إسرائيل» أن تنسحب من كل الأراضي التي احتلتها في الجنوب، وفي حين تبدي واشنطن مرونة ظاهرية في نقاش هذه المسألة، تصر «إسرائيل» أنّها ليست جزءا من الاتفاق، وأنّها غير ملزمة فعليا بتنفيذ بنوده، وتتمسك على هذا الأساس بضرورة استمرار حربها على لبنان.

إن هذا التناقض الظاهري يمكن أن يتحوّل سريعاً إلى صاعق لتفجير الاتفاق المزمع عقده، فإن الدور الذي تلعبه واشنطن وتل أبيب يجري بدرجة كبيرة من التكامل والتنسيق، فحتى وإن كانت الإدارة الأمريكية ترى ضرورة لإنهاء الحرب، إلا أنّها غير قادرة فعلياً على فرض شرط كهذا على «إسرائيل» وتحديداً تحت ضغط اللّوبي الصهيوني، الذي يملك حصّة كبيرة من القرار الأمريكي، وعلى هذا الأساس، إن عدم حسم هذه المسألة يمكن أن يهدد الاتفاق من أساسه، أو أن يقود إلى تهدئة هشة فقط لا غير! ومن هذه الزاوية قال البروفيسور ديفيد غيبس: إن «هذا الاتفاق لن ينهي الحرب؛ إنه مجرد اتفاق قبل الاتفاق. المشكلة الأساسية هي أن [إسرائيل] لن تتوقف عن قصف لبنان، وترامب ليس قوياً بما يكفي للوقوف في وجه الضغوط السياسية [الإسرائيلية]»

الظرف بات ناضجاً لدفع مشاريع جديدة مرتبطة بالكتلة الشرقية وخصوصاً بعد أن أثبت الواقع أن أي حل مستدام لن يكون قادماً من واشنطن أو تل أبيب

وكان موقف وزير الخارجية الإيراني واضحاً، إذ قال: إن «توقيع اتفاقية ضروري لترسيخ النصر الذي حققته إيران... لبنان سيكون جزءاً من الاتفاق، وإذا لم يتم الوفاء بالالتزامات، فإن المفاوضات بشأن التسوية النهائية لن تتم».

روسيا تدخل على الخط

إن التطور الأبرز في ملف إيران وعلاقتها مع دول الخليج إنما جاء هذه المرة من روسيا، إذ كشف وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف تطورات بخصوص «مفهوم الأمن المشترك في منطقة الخليج» الذي طرحته روسيا قبل سنوات، لبناء تفاهمات بطريقة سلمية بين إيران ودول الخليج العربية، بمشاركة أطراف أخرى، للوصول إلى أرضية مشتركة مبنية على التعاون. وفي هذا السياق صرّح لافروف في 11 حزيران الجاري: أن موسكو قامت بتحديث هذا المفهوم قبل أسبوعين، وأرسلته إلى جميع العواصم المعنية، بما في ذلك المنامة، وبدأت بالفعل في تلقي ردود فعل أولية.

وتشير المصادر الروسية، أن المبادرة هي طرح بديل يضمن حل المشاكل بشكل سلمي، ويؤمن بناء الثقة بين إيران والعواصم العربية، كما يضمن أمن التجارة العالمية وإمدادات الطاقة التي تهددت بسبب التصعيد الأخير.

وأكد وزير الخارجية الروسي: أن بلاده مستعدة تماما للتوسط بين إيران ودول الخليج لتهدئة التوترات، وانتقد في الوقت ذاته المحاولات الغربية لفرض الهيمنة وإملاء الشروط الخارجية على دول المنطقة، مشددا على أن الحل يجب أن يكون سياسيا ودبلوماسيا، وينبع من طاولة مفاوضات تحقق توازن المصالح.

إن هذه المبادرة الروسية ليست جديدة على الإطلاق، وجرى طرحها والحديث عنها منذ زمن، إلا أنها لم تكن حاضرة بوضوح خلال فترة الحرب، كما لو أن المجال كان مفتوحا أمام أطراف أخرى لحل المشكلة، وبات من الممكن بعد فشل المحاولات المختلفة، أن تعيد روسيا دفع مبادرتها إلى الأمام، وتحديدا بعد أن تضررت العلاقات بين دول الخليج والولايات المتحدة، مما خلق واقعا جديدا، يمكن أن تكون فيه حظوظ «مفهوم الأمن المشترك في منطقة الخليج» أكبر من أي وقت مضى. ومن جانب آخر، ترى مجموعة من الخبراء، منهم: العقيد دوغلاس ماكغريغور، وضابط الـ CIA السابق لاري جونسون، أن هذه المبادرة تطرح اليوم بدعم من الصين، وتعتبر تكاملاً مع جهود باكستان لتشكيل منظمة عسكرية إقليمية، تضم مصر والسعودية وإيران وباكستان، لتشكل هذه الدول تحالفا فيما بينها، يمنع الصدامات العسكرية، ويركز بشكل أساسي على التهديدات الخارجية وتحديدا الـ «الإسرائيلية»

إعادة طرح هذه المبادرة اليوم، يعكس أن الظرف بات ناضجاً لدفع مشاريع جديدة مرتبطة بالكتلة الشرقية، وخصوصاً بعد أن أثبت الواقع أن أي حل مستدام لن يكون قادماً من واشنطن، أو تل أبيب، وتحديداً، بعد حجم التخريب الناتج عن سياستهم في المنطقة.

نكسة... صدمة... يقظة

لا تنتقل المجتمعات فجأة من الاقتناع بسردية ما إلى نقيضها، وينطبق هذا الحال على الأفراد أيضاً، ولا تكفي التحولات الثقافية لتغيير القناعات وللانتقال من الرفض المطلق إلى القبول النسبي، إذ تسبقها تحولات جيوسياسية واقتصادية وفكرية عميقة.

■ إيمان الذياب

كما لا يمكن لنضالات الشعوب ومقاوماتها أن تعيش في الفراغ، إذ تحتاج إلى سردية ثقافية وأخلاقية واجتماعية تمنحها معناها، وتطورها وهكذا تتغير السردية، وتتغير معها نظرة الناس ليس إلى هذه النضالات فقط، بل إلى مجمل أشكال الصراعات ومضامينها وإلى المستقبل أيضا. ولهذا لا يمكن النقاش والتحولات في المواقف تجاه قضية شعب ما بمعزل عن التحولات العميقة التي أصابت بنية المنظومة المهيمنة خلال العقود الماضية.

ذكرى النكسة عبر العالم

قبل فترة قامت جماهير عديدة في بلدان مختلفة بإحياء ذكرى النكبة الفلسطينية والتظاهر ضد الاحتلال وسياساته، واليوم يشارك كثيرون حول العالم في الذكرى 59 لنكسة الخامس من حزيران عام 1967، وضد العدو أيضا، الكيان الصهيوني وجيش الاحتلال. في سابقة تلو الأخرى تثبت هذه الفعاليات تغيراً وتحولاً في المشهد الفكري والثقافي في العالم أجمع وبالخصوص في المجتمعات الغربية التي تتظاهر اليوم ضد سياسات حكوماتها تجاه قضية تتحول يوما بعد آخر إلى قضية مركزية ليس في المنطقة وحدها بل في العالم أجمع إلى جانب قضايا أخرى هامة وحيوية.

من تظاهرات الشباب في المغرب الى تجمعات الطلبة في جامعات شيكاغو وكاليفورنيا مروراً باحتجاجات لندن وألمانيا والنمسا وغيرها. ثمة تغيُّر أيضا في أشكال التعبير عن هذا المزاج والتغيرات الحاصلة فيه. فقد صوتت جمعية طلابية في فيينا لصالح مقاطعة أكاديمية للمؤسسات التعليمية «الإسرائيلية» حسب ما نشرته جامعة فيينا من أجل فلسطين، وهذا مثال واحد، كما قام مجموعة من الناشطين بالكشف عن تمثال رمزي لمروان البرغوثي في ساحة البرلمان البريطاني وغيرها الكثير.

«مبتور... لكنه لا يزال صامداً»

ونال «حنظلة» ناجي العلي اهتماماً واسعاً في وسائل الإعلام الغربي بعد أن قامت الفنانة الإيرلندية بيلولوكا بتدشين تمثالاً في جزيرة إينيس أوير قبالة الساحل الغربي لإيرلندا، تكريماً لذكرى الأطفال الذين استشهدوا في قطاع غزة.

وقالت الفنانة إنّ إنجاز العمل كان حلما راودها طويلاً، وخصوصا في إيرلندا التي وصفتها بأنها «أرض تقف بثبات إلى جانب النضال الفلسطيني». وأوضحت أنّ عملية تنفيذ التمثال واجهت صعوبات عدة، من العثور على مكان للعمل إلى تحديات الطقس والنحت والحرق، إذ تضرّر أحد قدمي التمثال خلال العملية، لكنه بقي واقفا.

وثبت «حنظلة» على قاعدة مصنوعة من ألواح قديمة

وصخور الجزيرة، ليقف الطفل حافي القدمين ناظرا شرقا نحو فلسطين، في مشهد قالت الفنانة إنّه يحمل رمزية طفل «مبتور... لكنه لا يزال صامدا». وأهدت بيلولوكا العمل إلى أطفال غزة، مشيرة إلى حجم الفقد الإنساني منذ بدء الإبادة الإسرائيلية في القطاع في تشرين الأول 2023

في حزيران عام 1967 تعرضت جماهير المنطقة إلى واحدة من أعنف الصدمات في تاريخها الحديث، فالهزيمة حينها لم عسكرية فقط، بل كانت هزيمة للرواية التي بشرت بها الأنظمة العربية طوال سنوات وشعاراتها وكشف الفجوة بين الخطابات والواقع. ولكن القضية الفلسطينية لم تسقط حينها، رغم الصدمة والشعور المرير بالهزيمة، بل جرى إعادة إنتاجها بصورة مختلفة. فقد تراجعت الثقة بالمؤسسات الرسمية، وبدأت المقاومة الفلسطينية تكتسب شرعية شعبية متزايدة. وتحولت من حركة تحرر فلسطينية إلى رمز وطني وإنساني عميق وواسع يعبر عن رفض الهزيمة والبحث عن بدائل للمشاريع المتعثرة كما ولدت عند الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة حافزاً لاستمرار النضال والصمود.

الحلم الكاذب

اليوم تتصاعد العنجهية والصلف الصهيوني بشكل واضح وخطِر ويستهدف جيش الاحتلال أراضي الجوار فيِ لبنان وسورية وتتوغل قواته في مناطق في ريفي القنيطرة ودرعا وتقوم بتحركات عسكرية شملت عمليات تجريف وتوغلات ميدانية وقصفاً مدفعياً ورشقات نارية وتحليقاً جوياً مكثفاً، حسب ما تناقله الإعلام، كما ترافقت هذه التوغلات مع إقامة حواجز مؤقتة وعمليات تفتيش للمنازل والمارة، واعتقال لشبان سوريين. من جهة أخرى أظهر تقرير «إسرائيلي» رسمي نشرته صحيفة «يديعوت أحرونوت»، تفاقُم ظاهرة الهجرة من الكيان، وكشف التقرير الذي أعدّ بناء على طلب رئيس «لجنة الهجرة والاستيعاب والشتات» في «الكنيست»، غلعاد كاريف، أن عدد المغادرين خلال السنوات الأخيرة يفوق عدد العائدين، وأن نحو نصف الأوّلين ينتمون إلى الفئة الشابة التي تتراوح أعمار من ينتمون إليها بين 20 و44 عاماً. وأكد كاريف للصحيفة: «عندما توليتُ رئاسة اللجنة، طلبتُ معرفة الجهة المسؤولة في الوزارات الحكومية عن معالجة هذه الظاهرة». ووصف كاريف ما يجري في منشور له على منصة «إكس»، بأنه «موجة نزوح عارمة» إلى خارج الكيان، محذراً من أن تفاقم هذه الظاهرة «يشكّل تهديداً استراتيجياً لمستقبل إسرائيل»، ولا سيما في ظلّ غياب أيّ خطة حكومية جدّية لمواجهتها. وربط بين الهجرة وبين «الانقلاب القانوني» وسياسات الحكومة، معتبراً أن التدهور السياسي والاجتماعي والأمني يدفع مزيداً من الإسرائيليين إلى التفكير في مستقبلهم خارج الكيان. ويحاول الكيان تغطية الصدوع الداخلية والحقائق التي تصدر عن المراكز والمؤسسات الرسمية عبر الهروب إلى الأمام واستعراض القوة في المنطقة بينما يعاني في الواقع من حالة هي تاريخياً كائنة منذ نشوئه.

يعانون اضطرابات مختلفة ومتعدّدة الجوانب تبدأ من تراجع الشعور بالأمان مروراً بتدهور الحوافز الاقتصادية وصولاً إلى الضيق نتيجة التمييز

الأرقام تكذب نتنياهو

تثبت الوقائع اليومية عدم قدرة الكذب والتمسك بالأوهام على الصمود، حيث تُناقض معطيات التقرير ادعاءات رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، الذي قال في كانون الثاني الماضي، خلال نقاش في «الكنيست»، إن غالبية المغادرين هم «أوكرانيون وصلوا حديثاً إلى إسرائيل بسبب الحرب في أوكرانيا». إذ تُظهر الأرقام الجديدة أن «قسماً كبيراً من المغادرين هم إسرائيليون مولودون في الكيان، أو مهاجرون قدامى عاشوا فيه سنوات طويلة». ففي عام 2022، غادر «إسرائيل» 20,124 شخصاً خلال عامين فقط من هجرتهم إليها، في مقابل 39,241 شخصاً من مواليد «إسرائيل» أو من المقيمين فيها منذ خمس سنوات على الأقلّ. وفي سنة 2023، غادر 27,973 مهاجراً «جديداً»، في مقابل 54,791 من الإسرائيليين المولودين في الكيان أو المقيمين فيه منذ مدّة طويلة، وذلك بزيادة بلغت 53 في المئة مقارنة بعام 2021. أما في 2024، فكان 52 في المئة من المغادرين من مواليد «إسرائيل»، في مقابل 48 في المئة من مواليد الخارج.

كذلك، تكشف الأرقام اتساع ظاهرة «هجرة الأدمغة»؛ فمن بين المغادرين في 2022، بلغت نسبة الحاصلين على شهادة البكالوريوس 33,2 في المئة، كما شكل الحاصلون على الماجستير 23,5 في المئة من المغادرين، أي نحو ضعف نسبتهم في المجتمع، فيما بلغت نسبة حملة الدكتوراه 3,7 في المئة، مقابل 0,8 في المئة فقط في المجتمع.

وتزداد خطورة هذه الظاهرة على مستقبل الكيان، عند النظر إلى التخصّصات العلمية. فبحسب التقرير، يقيم في الخارج منذ، ثلاث سنوات على الأقل، كثير من الحاصلين على الدكتوراه في الرياضيات وعلوم الحاسوب، والمتخصصين في علم الوراثة، وكبار الفيزيائيين. وعلق كاريف على ذلك قائلاً إن «علماء ورواد أعمال المستقبل يغادرون إسرائيل بمعدّل أعلى بكثير من نسبتهم من السكان»، معتبراً أن «رأس المال البشري الإسرائيلي يهدر».

الكيان عبء مزمن

كما عرض موقع «كالكلست» الاقتصادي العبري مزيداً من التوضيح حول ظاهرة الهجرة المتزايدة، إذ تحوّل البقاء، داخل الكيان إلى عبء سياسي وأمني واجتماعي واقتصادي. ويعزو التقرير تفاقم الظاهرة إلى شعور متراكم بالاختناق وفقدان الانتماء وانهيار الثقة بالدولة والخوف من المستقبل. كما ينقل عن «الإسرائيليين» الذين نشرت أحاديثهم أنهم يعانون اضطرابات مختلفة ومتعدّدة الجوانب، تبدأ من تراجع الشعور بالأمان، مروراً بتدهور الحوافز الاقتصادية، وصولاً إلى الضيق نتيجة التمييز، وخصوصا في مسألة الخدمة الاحتياطية في جيش الاحتلال.

بناء آسيا الجديدة التي نحلم بها

أعزائي الأصدقاء...

تحيات حارة من مكتب معهد تريكونتيننتال للبحوث الاجتماعية.

في 15 نيسان، كان لي شرف عظيم بالتحدث في غيدونغ ميرديكا «قاعة الاستقلال» في باندونغ، إندونيسيا. لم يضربني الحنين إلى الماضي، بل الإلحاح. باندونغ ليست قطعة متحفية بالنسبة لنا، بل هي إرث سياسي حي. الأسئلة التي أثيرت في تلك القاعة عام 1955، في تجمع قادة من 29 دولة إفريقية وآسيوية، لا تزال دون حل. هل يمكن لدول الجنوب العالمي أن تعمل معاً بسيادة وكرامة؟ هل يمكنها بناء مؤسسات تخدم شعوبها بدلاً من رأس المال العالمي؟ هل يمكنها خلق أشكال من التعاون تتجاوز التحالفات العسكرية والتبعية للسوق؟ هذه ليست أسئلة تاريخية فقط. إنها الأسئلة المركزية في عصرنا، وهي أسئلة تشكل عمل معهدنا.

■ فيجاي براشاد

الوقوف مجدداً في باندونغ، والتحدث في غيدونغ ميرديكا، يعني الشعور بثقل ذلك التاريخ غير المكتمل. تحمل القاعة في طياتها مزاج الأمم التي جاءت إلى هناك عام 1955، حاملة ندوبها التي سببها الاستعمار، منهكة بسبب الحرب، ولكنها مليئة بالأمل الهائل والثقة المناهضة للاستعمار. كنت أفكر في خطاب سوكارنو الافتتاحي، ورؤيته بأن ما وحد الشعوب لم يكن أيديولوجياتهم بل «كراهيتهم المشتركة للاستعمار بأي شكل يظهر». لم تكن باندونغ مجرد مؤتمر، بل كانت تأكيداً على أن التاريخ يجب أن يُعاد تشكيله من قبل أولئك الذين حُرموا طويلاً من الحق في تشكيله.

أين توجد روح باندونغ اليوم؟ إن بناء مثل هذا المفهوم غير موجود في عصرنا، حيث لا يزال الجنوب العالمي – بصرف النظر عن زيادة التجارة بين بلدان الجنوب والعمليات المؤسسية «مثل مجموعة بريكس+» – مجزأ ومحبطا. لقد ظهر مزاج جديد في الجنوب العالمي، ثقة جديدة أثارتها الرغبة في الاستقلال الاقتصادي عن مؤسسات وأسواق الائتمان التي يهيمن عليها الشمال العالمي. لكن هذا المزاج الجديد لم يتمكن من التغلب على الخوف المستمر من عقوبات الشمال العالمي «العقوبات والحرب» وكذلك فرصه «الوصول إلى الائتمان والأسواق».

لذلك، هناك واقع معقد ومجموعة من التناقضات على المحك. فمن ناحية، تتراجع السلطة الأخلاقية للشمال العالمي، ويتزايد الوعي السياسي الذي يفضل السيادة والاستقلال الاستراتيجي في الجنوب العالمي. ومن ناحية أخرى، لا تزال دول الجنوب تشعر بالقلق إزاء الخطر الذي تشكله الولايات المتحدة، خاصة وهي تردّ بشراسة أثناء عملية تراجعها. هناك أدلة قوية على الاعتراف بالقوة الأمريكية وكراهيتها في مؤشر إدراك الديمقراطية لعام 2026، حيث قالت أربع دول وأقاليم فقط من بين 97 دولة وإقليم إنها تفضل استضافة قاعدة عسكرية أمريكية («إسرائيل»، بولندا، كوريا الجنوبية، وإقليم بورتوريكو التابع للولايات المتحدة». لا أحد يريد التشابك مع الولايات المتحدة، لكن الجميع يدرك الخطر المطلق وانحطاط القوة الأمريكية – وقد ذكرهم بذلك الإجراءات الأمريكية الأخيرة في كوبا وإيران وفلسطين وفنزويلا.

تم إضفاء الطابع المؤسسي على روح باندونغ من خلال عدة منصات، أهمها حركة عدم الانحياز («1961»). تم بناء هذا التشكيل العالمي إلى جانب المؤسسات الإقليمية لمكافحة أزمة التجزئة ما بعد الاستعمارية. وإذ أدركت أن السيادة السياسية غير كافية كحاجز أمام اقتصاد عالمي تهيمن عليه دول شمال الأطلسي والشركات متعددة الجنسيات، اقترحت حركة عدم الانحياز مؤسسات إقليمية كآليات لحماية السيادة، وتنسيق التنمية، وزيادة القوة التفاوضية للعالم الثالث. إلى جانب هذه المؤسسات العالمية، ظهرت مجموعة من المشاريع لتطوير التضامن الإقليمي أو القاري وبناء درع جماعي ضد الإمبريالية. تضمنت هذه المؤسسات جامعة الدول العربية («1945»)، منظمة الوحدة الإفريقية («1963»)، منظمة التعاون الإسلامي («1969»)، والجماعة الكاريبية («1973»).

تحت مبادرة أول رئيس لغانا، كوامي نكروما، ظهرت منظمة الوحدة الإفريقية لبناء اتحاد سياسي قاري ضد نهب رأس المال الأجنبي. أصبحت منظمة الوحدة الإفريقية هيئة دبلوماسية في المقام الأول ملتزمة بالتضامن المناهض للاستعمار، ودعم حركات التحرير، والدفاع عن السلامة الإقليمية. خلفها الاتحاد الإفريقي، الذي وُلد في مستنقع نيوليبرالي وروح للتكامل القاري من خلال سياسات موالية لرأس المال مثل أجندة 2063.

في عام 2008، بينما كان الاتحاد الإفريقي يستسلم لإغراء السياسات الموالية لرأس المال، تم تشكيل اتحاد دول أمريكا الجنوبية لخلق تنسيق سياسي مستقل عن واشنطن. وعلى عكس الكتل الأخرى التي تركز على التجارة، أكد اتحاد دول أمريكا الجنوبية على تكامل البنية التحتية، والتعاون الصحي الإقليمي، وتنسيق الدفاع، والوساطة الدبلوماسية. أدى ظهور «المد الغاضب» في السنوات الأخيرة إلى إضعاف اتحاد دول أمريكا الجنوبية بالطريقة نفسها والتي أضعفت بها الديون الحكومات في إفريقيا وقلصت إمكانات الاتحاد الإفريقي.

أما آسيا، فقد فشلت حتى في بناء الهيكل العظمي لمشروع إقليمي.

في آسيا، كان حلم الوحدة القارية قد تسمم بالعسكرية اليابانية، التي سارت عبر القارة تحت راية الوحدة الآسيوية وشعار «منطقة الازدهار المشترك لشرق آسيا الكبرى». تحدثت طوكيو بلغة التحرر الآسيوي من الاستعمار الغربي، لكن جيشها مارس الوحشية والفظائع. بعد الحرب العالمية المناهضة للفاشية «المعروفة باسم الحرب العالمية الثانية»، بدت فكرة الوحدة القارية خطرة بالنسبة للعديد من الدول المستقلة حديثًا، والتي خشيت أن الإقليمية قد تخفي ببساطة طموحات القوى المهيمنة.

ومع ذلك، لم يختف طموح الوحدة الآسيوية. في آذار 1947، بَينما كانت الإمبراطورية البريطانية تتجه نحو الخروج من الهند، عقد الزعيم الهندي جواهر لال نهرو المؤتمر الآسيوي للعلاقات في نيودلهي. غمرت المندوبين شدة الانفعالات من جميع أنحاء آسيا بسبب الطاقة الهائلة لمناهضة الاستعمار، وكانوا يركزون على تضامنهم مع إندونيسيا ضد إعادة فرض الإمبريالية الهولندية. في عام 1952، جمع مؤتمر آسيا والمحيط الهادئ للسلام في بكين، الصين، 470 مندوبا مما يقرب من 50 دولة – ليسوا رؤساء دول بل نقابيين وكتاب ومنظمات نسائية – لمعارضة الحرب على كوريا، والانتشار النووي، وإعادة تسليح اليابان. كان طموح الوحدة الآسيوية دائماً أكثر من مجرد مناورة دبلوماسية؛ لقد كان تقليدا شعبيا حيا مناهضا للإمبريالية.

تدخل التاريخ بقسوة. الصراعات بين الدول والهيكل الكثيف للتحالفات العسكرية الأمريكية جزأت القارة. ظهرت الإقليمية الآسيوية بحذر وبتفاوت. لم تكن المنصات الأولى مبشرة بالخير لهذه العملية. فقد ولدت رابطة دول جنوب شرق آسيا «آسيان» – التي تأسست عام 1967 على يد إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند – في ظل الحرب الأمريكية على فيتنام وحملت توجهات معادية للشيوعية. وهي الآن هيئة تجارية إلى حد كبير. يمكن قول الشيء نفسه عن بنك التنمية الآسيوي، الذي نشأ من مطالب تمويل التنمية داخل اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لآسيا والشرق الأقصى «التي تسمى الآن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة لآسيا والمحيط الهادئ» لكنه سرعان ما أصبح أداة أخرى للسياسة النيوليبرالية تحت هيمنة الخزانة الأمريكية.

عكست منظمة شنغهاي للتعاون – التي تأسست عام 2001 من قبل الصين وكازاخستان وقيرغيزستان وروسيا وطاجيكستان وأوزبكستان – تيارا تاريخيا آخر؛ البناء البطيء لنظام لم يعد منظما حول شمال الأطلسي بل حول آسيا، التي أصبحت مركز الجاذبية الناشئ للاقتصاد العالمي. على الرغم من أن منظمة شنغهاي للتعاون، التي بدأت كمنظمة أمنية، حققت نجاحا محدودا في إقليمية الأمن وطرد القواعد الأجنبية من المنطقة، إلا أنها تتطور الآن إلى منصة لبناء نظام بديل للتجارة والمال. من مسارات التصنيع عالية الجودة في الصين وفيتنام إلى الممرات التكنولوجية في الهند وكوريا الجنوبية، أصبحت القارة المحرك الرئيسي للنمو العالمي. ومع ذلك، لا يزال هذا التحول الاقتصادي مجزأ سياسيا. إن التنافسات بين الدول، والنزاعات الحدودية، والقومية التنافسية، والتحالفات العسكرية، والوجود المستمر للقوى خارج المنطقة، كلها تفتت القارة في اللحظة التي يتطلب فيها التاريخ قدرا أكبر من التنسيق.

كان بإمكان اتحاد آسيوي أن يحيي الأفق الأخلاقي الذي مثلته باندونغ ذات يوم. يعاني عالم اليوم من التجزئة والسخرية. تم اختزال السياسة إلى إدارة بدلا من تحول. لا تزال فلسطين تحت احتلال وحشي. الحروب والعقوبات والعسكرة تواصل تدمير المجتمعات في جميع أنحاء العالم. يهدد تغير المناخ المليارات، وخاصة فقراء الريف. وفي

سيكون من الجيد للفنانين والمثقفين فتح محادثة جادة حول قومية آسيوية تقدمية جديدة رؤية قارية لنوع جديد من العالم الاشتراكي يتطلع إلى ما هو أبعد من الجشع وباتجاه نطاق أوسع من التجربة الإنسانية والعاطفة

وأزمة الرأسمالية المعاصرة

الوقت نفسه، تتراكم الثروات بتركيز استثنائي بينما يواجه العمال ظروفاً هشة. هذه ليست مشكلات وطنية أو إقليمية معزولة. إنها مشكلات هيكلية ينتجها نظام عالمي يفضل الربح على الإنسانية. كان جيل باندونغ يؤمن بإمكانية بناء عالم آخر من خلال التضامن بين الشعوب التي تكافح ضد الهيمنة. لا تزال تلك الروح ضرورية.

لذلك، فإن الاتحاد الآسيوي ليس شعاراً طوباوياً بل ضرورة مادية. إن اقتصادات آسيا مترابطة بالفعل بعمق من خلال التجارة وسلاسل التوريد والهجرة والتمويل وتدفقات الطاقة وممرات البنية التحتية، ومع ذلك لا توجد آلية سياسية قارية قادرة على إدارة هذه الارتباطات البينية. من دون مؤسسات للتنسيق الإقليمي، يخاطر التكامل الاقتصادي بتوليد تفاوتات حادة فقط، وتكثيف المنافسة، ونزاعات عسكرية. تتطلب القارة مؤسسات مشتركة قادرة على تقليل التوترات بين الدول من خلال الدبلوماسية، وتنسيق التخطيط الصناعي والتكنولوجي، وتأمين أنظمة الغذاء والطاقة، وإدارة أزمات المياه والمناخ، ومنع القوى الخارجية من تحويل التنافسات الآسيوية إلى مناطق عدم استقرار دائمة. وقبل كل شيء، تحتاج آسيا إلى صوت سياسي جماعي يساوي وزنها الاقتصادي. من دون قدر أكبر من الوحدة الإقليمية، سيبقى صعود آسيا عرضة للتجزئة والتعريفات الجمركية والعقوبات والعسكرة والتلاعب الخارجي.

عندما وقفت في غيدونغ ميرديكا، لم أفكر فقط في القادة الذين تجمعوا هناك عام 1955 فقط، بل في الأجيال التي تلتهم أيضاً – أولئك الذين ناضلوا من أجل الإصلاح الزراعي، ومحو الأمية، والصحة العامة، وحقوق العمال، والكرامة الثقافية في جميع أنحاء آسيا. لقد توقفت العديد من أحلامهم، لكنها لم تنطفئ. تطلعات باندونغ باقية لأن الظروف التي أنتجتها باقية. انتهى الاستعمار رسمياً، لكن التسلسل الهرمي يستمر بأشكال جديدة. لا يزال الاعتماد الاقتصادي راسخاً. لا تزال القوة العسكرية تشكل العلاقات الدولية. ومع ذلك، تستمر المقاومة أيضاً. شعوب الجنوب العالمي تطالب بالسيادة والمساواة والسلام.

في نوفمبر 2025، كتبت مقالاً لمعهد تريكونتيننتال آسيا سألت فيه السؤال: «هل آسيا ممكنة؟» كان جوابي هو أنه «سيكون من الجيد للفنانين والمثقفين فتح محادثة جادة حول قومية آسيوية تقدمية جديدة، رؤية قارية لنوع جديد من العالم الاشتراكي يتطلع إلى ما هو أبعد من الجشع وباتجاه نطاق أوسع من التجربة الإنسانية والعاطفة». العمل الذي نقوم به في قسم آسيا في معهدنا هو محاولة لإثارة مثل هذه المحادثة والرؤية.

ما زلت أعتقد أن الدعوة لتصور قومية آسيوية تقدمية جديدة يمكن أن تثير نقاشات تحتاجها المنطقة بشدة. ربما يمكننا أن نجتمع في إندونيسيا عام 2030 للاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين لباندونغ وإطلاق اتحاد آسيوي. لكن مثل هذا التجمع لن يكون ممكناً إلا إذا واصلت شعوب آسيا مقاومة عسكرة منطقتهم. من أوكيناوا إلى الفلبين، هناك حركات تطالب بالفعل بإزالة القواعد العسكرية الأمريكية – الشرط المسبق لأي تعاون إقليمي ذي معنى.

في مؤتمر العلاقات الآسيوية عام 1947، أنهى نهرو خطابه بدعوة قوية إلى العمل والاعتراف بشعب يتحرك...

«هناك حيوية جديدة وقوة دافعة إبداعية قوية في جميع شعوب آسيا. الجماهير مستيقظة وتطالب بإرثها. رياح قوية تهب في جميع أنحاء آسيا. دعونا لا نخاف منها، بل نرحب بها لأنه بمساعدتها فقط يمكننا بناء آسيا الجديدة التي نحلم بها.»

مع فائق المودة،

فيجاي

■ نُشرت في الأصل: معهد تريكونتيننتال للبحوث الاجتماعية في 4 حزيران 2026

في مونديال الإمبراطورية... السخرية تُعرّي النفاق... نيكول جينيس أنموذجاً لإعلام خارج الأسوار

في زمن تحولت فيه الملاعب إلى ساحات لاستعراض العضلات الاستعمارية، وغدت البطولات الرياضية مجرد ألعاب نارية إعلامية لتلميع وجه القطب المهيمن، ثمة من يرفض أن ينساق خلف هذا المسرح الهزلي. فحين تستضيف الولايات المتحدة الأمريكية كأس العالم 2026، لا نكون أمام حدث رياضي فحسب، بل أمام مختبر مكشوف للعنصرية المؤسساتية، ومرآة تعكس الوجه القبيح «للديمقراطية» الغربية حين تُحاصر بكاميرات العالم.

ولكن، وفي خضم هذا الاستعلاء الاستعماري، يبرز صوت مختلف؛ ليس صوتاً صحفياً تقليدياً يلهث وراء «بيانات» الفيفا، بل صوت يحمل سلاح «السخرية المعرفية» لتفكيك الرواية المزيفة. إنها الإعلامية الرومانية «نيكول جينيس»، التي تحولت حساباتها وبرنامجها «Noow Show» إلى خندق متقدم في الحرب الإعلامية، ولا سيما في دفاعها المستميت عن غزة، وفضحها المستمر للجهاز الدعائي الصهيوني.

عنصرية المؤسسات... حين يُعامل «الضيف» «كعدو»

قبل أن تُستهل صافرة المونديال، كانت الولايات المتحدة قد أسقطت قناع «الحياد» و«حسن الضيافة». فما تعرضت له الوفود الرياضية، وتحديداً من العراق وإيران، لم يكن مجرد «إجراءات روتينية» كما تحاول وسائل الإعلام المهيمن المبرمج تجميله، بل كان تجلياً صريحاً لعقلية القطب الذي يرى في كل عربي أو إيراني «إرهابياً محتملاً».

فحجز النجم العراقي «أيمن حسين» لسبع ساعات في مطار شيكاغو، ومصادرة هاتفه، ورفض دخول المصور الرسمي للمنتخب، لم يكن اعتداءً على أفراد، بل اعتداء على شعب رفض الاحتلال الأمريكي. والأقسى كان من نصيب الوفد الإيراني، حيث مُنع ثلاثة عشر من أفراده ومسؤوليه من دخول الأراضي الأمريكية، مما اضطر الفريق لنقل معسكره قسراً من أريزونا إلى تيخوانا المكسيكية، ألا ليدخلوا أرض «الحرية» المزعومة فقط أيام المباريات. إن هذه الممارسات الشبيهة بممارسات نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا «الأبارتهايد» تؤكد أن الإمبراطورية لا تتعامل مع شعوب عالمنا المناهض للفكر الاستعماري كضيوف، بل كرهائن في عقر دارها.

السخرية كسلاح معرفي... نيكول جينيس تفكك الرواية

هنا، لا تكتفي «جينيس» بنقل الخبر، بل تنبري لتفكيكه. ففي مقطع فيديو ساخر، لم تمر بهذا التمييز العنصري مرور الكرام، بل سلطت الضوء على التناقض الصارخ؛ كيف لدولة تدعي احتضانها للعالم، أن تمارس أقصى درجات العقاب الجماعي ضد رياضيين؟

إن ما تقوم به «جينيس» يتجاوز حدود «الكوميديا» إلى فضاء «بناء عالم جديد» معرفياً. فهي، التي غرفت بفيديوهاتها التي تسخر فيها من الصهاينة وتفضح إبادتهم لغزة «مستخدمة الفكاهة السوداء لكشف بشاعة الجريمة التي تعجز عن وصفها اللغات الدبلوماسية»، تدرك تماماً أن الإعلام المهيمن الغربي قد تحول إلى مصنع للتزوير، يلقي على الجرائم الصهيونية ثوب «الدفاع عن النفس»، ويضع الضحية في قفص الاتهام.

لقد اختارت «جينيس» أن تكون «نشازاً» في جوقة التطبيع الإعلامي. وسخريتها من الاحتلال، حينما قالت مثلاً: «منحوك المأوى فأخذت المنزل كاملاً»، لم تكن مجرد نكتة، بل كانت تحليلاً اجتماعياً-سياسياً مكثفاً لطبيعة المشروع الاستيطاني الصهيوني، بلغات يفهمها الغرب قبل الشرق.

تهديدات الموت... ثمن كسر احتكار الحقيقة

طبعاً، لم يكن هذا التمرد على الرواية الرسمية بلا ثمن. فكما كشفت لبعض الوسائل الإعلامية، تتلقى «جينيس» سيلاً من تهديدات الموت من اللوبيات الصهيونية. وهذا بحد ذاته شهادة ميلاد لصحفي حقيقي؛ يتلقى التهديدات من قتلة الأطفال في غزة ومن يموّلهم، لأنها لا تكتب بحبر التطبيع.

إن الإعلام المهيمن الذي يتغاضى عن عنصرية الهجرة الأمريكية بحق العراقيين والإيرانيين، هو ذاته الذي يبرر المجازر في غزة. إنه إعلام لا يخدم الحقيقة، بل يخدم «الأمن القومي» للقوى الاستعمارية الكبرى والكيان الصهيوني. أما الإعلاميون المستقلون أمثال «جينيس»، فهم يثبتون أن الحقيقة لم تمت، بل هاجرت من شاشات البنتاغون وبي بي سي وسي إن إن، إلى منصات صناع المحتوى الشرفاء الذين يملكون ضميراً حياً.

خلاصة القول:

إن ما يحدث في ملاعب كأس العالم 2026، وما ترصده عدسة «نيكول جينيس» الساخرة، يؤكد لنا أن فلسطين وغزة لم تعودا مجرد قضية عربية، بل أصبحتا «الضمير الجيوسياسي» للعالم، وخط التماس الأول في مواجهة القوى الاستعمارية التي يتغير موقعها عالمياً نحو التراجع.

إننا ندرك أن الحرب اليوم ليست عسكرية فحسب، بل هي حرب سرديات. وإن أصواتاً حرة في قلب أوروبا تستخدم السخرية لتعرّي عورات الصهاينة وحُماة ما تبقى من القوى الاستعمارية الكبرى، وهي رسالة لنا جميعاً: أن العالم يتغير، ويتحد في وجه جلاديه، وأن ابتسامة الساخر من جلاد غزة، أو من عنصرية أمريكا بحق وفد العراق وإيران، هي في الحقيقة قذيفة تهز عروش ما تبقى من الهيمنة الأمريكية.

ففي زمن تتغير فيه آراء الجموع، تكون السخرية هي أحد أصدق أشكال الجدية، ويكون الإعلام المستنير الواعي ملاذاً لإنسانية تتعاظم من أجل عالم جديد.

خمسُ ضروراتٍ: لتجريم الخطاب الطائفي

لم يعد الخطاب الطائفي مجرد عارض جانبي للأزمة السورية، بل يتم العمل على تحويله إلى أداة تدمير ممنهجة تقوض ما تبقى من أسس الدولة، وعائقاً أمام تبلور أي مشروع مستقبلي لإنقاذ البلاد.
من هنا، يبرز تجريم الخطاب الطائفي ليس كترفٍ فكري أو خيار سياسي مؤجل، بل ضرورة وجودية، ومدخل إلزامي لإعادة بناء جهاز الدولة وفق استحقاقات الظرف السوري الراهن، وموقع سورية في العالم المعاصر.. لماذا؟

■ عصام حوج

تتعارض الطائفية على طول الخط مع الوطنية كفكرة جامعة ومظلة تحمي الجميع. الوطنية في جوهرها المعاصر هي رابطة قانونية وسياسية وأخلاقية، تقوم على المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات، بينما تقوم الطائفية على التمييز، والإقصاء، والارتهان لخصوصيات ضيقة تلغي الفرد– المواطن، لصالح الجماعة المذهبية. هذا التناقض يجعل من المستحيل بناء دولة حديثة قادرة على القيام بدورها الوظيفي في تنظيم العلاقة بين العناصر التي تشكل هرم الدولة: الجغرافيا، والشعب، والسلطة، والمؤسسات، والأحزاب. في الدولة التي يغزوها الخطاب الطائفي، يتعطل هذا الهرم بالكامل؛ فتصبح الجغرافيا مجرد كانتونات ممزقة، ويتحول الشعب إلى طوائف متناحرة، وتتحول السلطة من أداة لإدارة الشأن العام إلى عملية تحاصص، وتفرغ المؤسسات والأحزاب من محتواها الوطني لتصبح قوى مشلولة، أو واجهات لخدمة العصبية الطائفية.

إن إحدى مهام جهاز الدولة هي إدارة التوازن الاجتماعي، وحيادية المؤسسات وهذا ما تنسفه الطائفية من جذوره.

ثانياً: تقويض السلطة نفسها

من المفارقات الكبرى أن الطائفية، وإن بدت لبعض أطراف السلطة في مرحلة ما كأداة لحشد الأنصار وتأمين الولاء الأعمى، إلا أنها في النتيجة تقوّض السلطة نفسها وتشل عصبها. فالخطاب الطائفي يفتح الباب على مصراعيه للمحسوبية والولاء على حساب الكفاءة والمواطنة. عندما يصبح الانتماء الطائفي أو المذهبي هو المعيار الأساسي للتعيين، والترقية، وتوزيع المناصب في مفاصل الدولة الأمنية، والعسكرية، والقضائية، والإدارية، فإن النتيجة الحتمية هي انهيار الكفاءة وتفشي الفساد والمحسوبية. هذا التآكل الداخلي يحرم الدولة من الطاقات والخبرات الحقيقية الكفيلة بإنقاذها، ويحيل المؤسسات إلى جزر تابعة لمراكز قوى محلية متصارعة. وبمرور الوقت، تعجز هذه السلطة المأزومة عن ترميم ما دمرته، وتقديم ما تبقى من الخدمات الأساسية أو فرض القانون، لتتحول هي نفسها إلى عبء على المجتمع وعلى قاعدتها المفترضة، وتَسقط في فخ الشلل التام الذي يمهد لزوالها وحدوث الفراغ بكل ما يعنيه من مخاطر.

ثالثاً: إخفاء الصراع الحقيقي

يمثل الخطاب الطائفي حالة من الاصطفاف الكاذب والوهمي؛ إذ يسعى إلى تسويق ثنائيات وهمية تقسم المجتمع شاقولياً «طائفة ضد طائفة»، مخفيا بذلك التناقضات الأساسية والصراعات الحقيقية ذات الطابع الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي. إن الصراع الحقيقي في سورية، كما في أي مجتمع، هو صراع بين مصالح سواد الناس في العيش الكريم، والعدالة، والحرية، وبين شريحة ضيقة تستأثر بالثروة والسلطة والقرار. بواسطة الخطاب الطائفي، يتم تزييف وعي الجماهير، وتوجيه غضب الفئات المهمشة والفقيرة نحو "الآخر" الطائفي، بدلاً من توجيهه نحو السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي أفقرت الجميع دون تمييز. إن الطائفية بهذا المعنى هي "أفيون" يستخدم لحماية الامتيازات الطبقية وشبكات الفساد، وتحويل الصراع من صراع وطني ضد الاستبداد والنهب، وتحريك عجلة الإنتاج ومعالجة تداعيات الأزمة، إلى صراع أهلي يدمر ما تبقى من النسيج المجتمعي.

إن تجريم الطائفية وصياغة عقد اجتماعي جديد يرى في التنوع السوري مصدراً للغنى والقوة وفي المواطنة أساساً وحيداً للحقوق والواجبات هو ضرورة وطنية لا تقبل التأجيل والتسويف والمماطلة

رابعاً: وهم الحماية الطائفية

تثبت الوقائع التاريخية، القريبة والبعيدة، أنه لا يمكن مواجهة الطائفية بطائفية مضادة؛ فالنار لا تُطفأ بالنار، بل تزيدها اشتعالاً. والتجربة السورية القاسية تقول: إن الجرائم والانتهاكات التي ارتكبت في مناطق مختلفة، ومنها ما جرى في بعض مناطق الساحل، أو السويداء، أو غيرها من المحافظات السورية، قدمت الذرائع المثالية للانعزال الطائفي، والانكفاء نحو الهويات الضيقة بحجة "حماية الطائفة" والدفاع عن الوجود. إن هذا الانعزال، وإن بدا في لحظات الخوف والاضطراب كملاذ آمن، هو في الحقيقة مسمار في نعش وحدّة البلاد، إذ يفتح الباب واسعاً لمشاريع التقسيم والفدرلة القسرية على أسس مذهبية وعرقية، حماية أي مكون سوري لا يمكن أن تتحقق عبر التقوقع داخل جدران طائفية سميكة، بل عبر الخروج إلى الفضاء الوطني الرحب، والعمل على بناء دولة القانون والمواطنة التي تشكل وحدها الضمانة الحقيقية والأبدية لجميع أبنائها. فالتقسيم لن يجلب الأمن لأي طائفة، بل سيحول الكيانات الصغيرة الناشئة إلى بؤر صراع دائم، وساحات تصفية حسابات للقوى الإقليمية والدولية.

خامساً: تغيير جذري.. استراتيجية شاملة

بناءً على ما تقدم، فإن تشريع قوانين حاسمة لتجريم الخطاب الطائفي، ومكافحة خطاب الكراهية، وتجريم التمييز على أسس دينية أو مذهبية، لم يعد خطوة ثانوية، بل هو حجر الأساس في أي مشروع حقيقي للإنقاذ الوطني. إن تجريم هذا الخطاب هو الرافعة الأساسية لإعادة بناء جهاز الدولة وفق ضرورات العالم المعاصر؛ حيث من المفروض أن تدار الدول بناءً على الكفاءة، والمؤسساتية، والشفافية، وسيادة القانون. هذا التجريم على أهميته ينبغي ألا يقتصر على البعد القانوني الجزائي فحسب، بل ينبغي أن يترافق مع استراتيجية وطنية شاملة تشمل الاقتصاد والسياسة والثقافة والتعليم والخطاب الديني بهدف نسف أسس الطائفية، وتجفيف منابع الفكر الطائفي. يجب أن يدرك السوريون، أن الخروج من مستنقع الأزمة الراهنة يتطلب شجاعة أخلاقية لمواجهة الذات، والإقرار بأن الاستثمار في الغرائز الطائفية هو انتحار جماعي. نختصر ونقول: إن تجريم الطائفية، وصياغة عقد اجتماعي جديد يرى في التنوع السوري مصدرا للغنى والقوة، وفي المواطنة أساسا وحيدا للحقوق والواجبات، هو ضرورة وطنية لا تقبل التأجيل والتسويف والمماطلة، وعندما نقول: إن التجريم ضرورة وطنية، فهذا يعني أنه دفاع عن بقاء سورية دولة واحدة موحدة، ودفاع عن حق السوريين في وطن ينعمون فيه بالكرامة والحرية والعيش الكريم، وقطيعة عملية مع إرث السلطة الساقطة، وهو أيضا دفاع عن تاريخ الشعب السوري الذي كشف عن وعي حضاري مبكر، عندما أجهض مشاريع الدويلات الاستعمارية، ورفض استغلال التنوع الديني والطائفي كأداة تفتيت تحت شعار «الدين لله والوطن للجميع».